

منتدى غزة للدراستات السياسية والاستراتيجية الثاني

الانتخابات الفلسطينية الرئاسية، والتشريعية
والمجلس الوطني

غزة - 2009

إشراف عام:

د. خالد شعبان

إشراف مالي:

أ. فاروق شبلاق

إعداد وتنسيق

محمد حمودة

طباعة:

سائدة أبو شقفة

ملاحظة/ لا يجوز طبع أي جزء من هذا الكتاب أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأي وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني.

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية.

المحتويات

تقديم:

- 1 - كلمة مركز التخطيط الفلسطيني أ.مجد عبد العزيز مهنا
- 3 - كلمة مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية د. أسامة عنتر

الجلسة الأولى: إدارة الجلسة د.خالد شعبان

- 5 - الانتخابات الفلسطينية الثالثة وتغيرات النظام السياسي الفلسطيني
المركز القومي للدراسات والتوثيق
- 30 - الانتخابات الفلسطينية من عثرات الحوار إلى مستقبل السلطة
معهد السياسات العامة

الجلسة الثانية: إدارة الجلسة أ.طلال عوكل

- 48 - الانتخابات الفلسطينية القادمة الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني
مركز إبداع للدراسات الاستراتيجية
- 63 - الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية 2010
مؤسسة بالثك للدراسات الاستراتيجية

الجلسة الثالثة: إدارة الجلسة أ.جمال البابا

75 - الانتخابات الفلسطينية - دراسة حالة
د. خالد صافي

94 - إشكالية العلاقة بين الانتخابات والمصالحة الوطنية والتسوية السياسية
أ.د. إبراهيم أبراش

113 - المداخلات والردود

123 - التوصيات

Abstracts -

تقديم

مجد عبد العزيز مهنا(*)

يسرنا في مركز التخطيط الفلسطيني أن نعقد اليوم منتدى غزة الثاني للدراسات السياسية والإستراتيجية بمشاركةكم. وإذا كنا في العام الماضي قد اخترنا موضوع الدولة الفلسطينية لمنتدى غزة الأول عبر مشاركة واسعة لفصائل العمل الوطني، وكان المنتدى مناسبة لعرض ونقاش وجهات نظرها ورؤاها حول الدولة الفلسطينية المستقبلية، فقد ارتأينا أن يكون موضوع "الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني" موضوعنا لهذا المنتدى الثاني، عبر رؤى بحثية وأكاديمية. وجاء ذلك انطلاقاً من عاملين:

أولهما: موضوع الانتخابات نفسها، هذا الاستحقاق الذي سيطل برأسه عاجلاً بعد أشهر معدودة لينتهي فترة سياسية امتدت لأكثر من أربع سنوات، ولا شك أن الشعب الفلسطيني سينتهيها بكثير من المرارة وقد تبدلت الكثير من قناعاته وتبددت الكثير من آماله وعلى رأسها تلك المتعلقة بمستقبله ومستقبل أبنائه.

فقد جرت مياه كثيرة تحت الجسر في هذه السنوات ولم تكن سلسيلاً عذباً، على العكس فالعواقب والملح الأجاج كان السمة الغالبة لها. ونكاد نصل اليوم إلى موعد الانتخابات ومازالت الضبابية تحيط بنا وممر العلقم في فمنا. فإذا كانت إسرائيل تحمل المسؤولية الكبيرة عن ذلك بحربها الدامية ضد قطاع غزة في عملية "الرصاص المصبوب" العسكرية، أو انكفائها عن استحقاقات العملية السلمية في الضفة الغربية،

(*) مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

فنحن بدورنا نحمل المسؤولية الأكبر بانقسامنا وانشقاقنا، بينما إسرائيل تتربص بنا لالتهام الطرف الأضعف ومن ثم الطرف الثاني. ومتوهم من يظن بأنه قادر لوحده على البقاء والصمود مهما كان تكتيكيه أو إستراتيجيته، فالمؤكد أننا قد نسينا الحكمة الذهبية للاستعمار دائماً وأبداً "فرّق تسد"، والمؤكد أننا بانقسامنا نقدم أنفسنا وشعبنا لإسرائيل "على طبق من فضة" فتحطيم إسرائيل للعملية السلمية متواصل في الضفة، ونذر هجوم عسكري إسرائيلي أصبح يقترب شيئاً فشيئاً من قطاع غزة.

ما قلته لا يبتعد كثيراً عن موضوعنا لهذا اليوم، وهو موضوع الانتخابات، فمازال البعض يشترط حصولها بتوافق وطني، ومازال البعض يعتبرها استحقاقاً للشعب لا يجوز التراجع عنها مهما وصلت حدة الخلافات. وهذا موضوع نتركه للأوراق البحثية المقدمة. وهنا يكمن الدافع الثاني الذي حدا بنا في مركز التخطيط للاستعانة بأوراق بحثية وأكاديمية لمناقشة وحوار موضوع الانتخابات. فالهدف هو وضع أسس علمية وموضوعية تنطلق من المصلحة الوطنية في تناولنا لموضوع الانتخابات، تشكل إطاراً نظرياً يمكن الاعتماد عليه لما تحمله تلك الرؤى من تحليل عميق وخيارات عدة تفتح الآفاق وتزيل الغموض وتتطرق إلى دقائق الأمور، كل ذلك في سبيل توفير فضاء حوار ونقاش ربما شكل زاداً للفصائل والقيادات الفلسطينية، وإضافة يمكن أن تثري العملية الانتخابية.

وهنا لابد من التوجه بالشكر العميق لمؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية التي ترعى منتدى غزة العام السابق وهذا العام وهي التي رعت نشاطات بحثية وندوات أخرى لمركز التخطيط، وأتوجه بالشكر الخاص والجزيل لممثل المؤسسة د.أسامة عنتر وأثنى مساندته ودعمه الدائم لمركز التخطيط. متمنية استمرار التعاون بيننا في ندوات ومنتديات قادمة.

وشكراً

كلمة مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية

د. أسامة عنتر(*)

الأخت السيدة / مجد الوجيه مهنا مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني
الأخوة والأخوات الحضور كل باسمه ولقبه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يُسعدنا في مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية وللعام الثالث على التوالي التعاون مع مركز التخطيط الفلسطيني ببرنامج مميز وفريد من نوعه في قطاع غزة. في العام الماضي تبلورت فكرة عقد منتدى دوري سنوي يحمل اسم "منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية في فلسطين". آنذاك تم تناول موضوع الدولة الفلسطينية المستقبلية من وجهة نظر كلٍ من مراكز البحث العلمي والأحزاب السياسية الفلسطينية. اليوم نعقد اللقاء الثاني لهذا المنتدى والذي نأمل بأن يحقق نجاح مماثل لما حققه برنامج العام الماضي.

موضوع العام الحالي يتناول استحقاق الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني. فمما لا شك فيه بأن الانتخابات الدورية والنزهاء هي من أهم مظاهر الديمقراطية الحديثة، بما يخص الوضع الفلسطيني ومظاهر الديمقراطية البانعة التي عايشها المجتمع منذ عدة سنوات خلت. فمن المهم هنا التركيز على تقوية مبادئ

(*) مدير برامج مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية - المؤسسة الراعية للبرنامج

الديمقراطية وممارستها على وجه يخدم في نهاية المطاف المجتمع الفلسطيني وليس الفئة الحاكمة، من منطلق بأن الانتخابات هي لمرة واحدة فقط.

الأخوة والأخوات الحضور، الجميع يعلم ويُقر بمدى الأزمات المتكررة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص. فمن انقسام سياسي و حصار اقتصادي خائق وإغلاق للمعابر بما يخص حرية الحركة، بدأ الفرد الفلسطيني يفقد الأمل في التمتع بأبسط حقوقه، ناهيك عن تطلعاته الوطنية في التحرر والتنمية.

من هذا المنطلق تم التوافق مع مركز التخطيط الفلسطيني على دراسة وتحليل موضوع الانتخابات الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات البحثية العاملة في هذا المجال ومن قبل بعض الخبراء ذوي الشأن. فالجميع يعلم ومطلع على آراء الأحزاب السياسية المختلفة بما يخص ملف الانتخابات وشروط كل حزب منهم في هذا الملف للمضي قدماً للعمل على استحقاقه. لهذا السبب نأمل من مراكز الأبحاث والخبراء ذوي الشأن في أن يساهموا في إيجاد صيغ وحلول خلاقة للخروج من الأزمة الراهنة. فبدلاً من أن تكون الانتخابات هي حل لأزمة الانقسام السياسي الحالي، أصبحت في مضمون مواقف الأحزاب تعميقاً للأزمة الراهنة.

الأخوة والأخوات، نشكر لكم حضوركم ومساهماتكم البناءة في إثراء النقاش السياسي في هذا المؤتمر.

الانتخابات الفلسطينية الثالثة وتغيرات النظام السياسي الفلسطيني

المركز القومي للدراسات والتوثيق

مقدمة:

تتميز معظم المجتمعات بالتعددية على المستويات السياسية والطائفية والاجتماعية والثقافية، وبحكم هذا الواقع فإن وجود النظام السياسي الديمقراطي هو الضمانة للحفاظ على وحدة المجتمع وأمنه وسلامه الداخلي، وتمتع أفراد به بنفس الحقوق ومشاركته بنفس القدر سياسيا واجتماعيا في بناء المجتمع، وبدون وجود هذا النظام السياسي والمستند إلى انتخابات حرة ونزيهة وعادلة لإفراز ممثلين للشعب كله، فإنه سوف يتم خلق تربة خصبة تشجع على ظهور الصراعات والانقسامات وتعرض وحدة الوطن لخطر التقويض والتجزئة.

وتمثل الانتخابات آلية من آليات الديمقراطية، ولكنها ليست الديمقراطية كلها، فالديمقراطية أكبر من صندوق الاقتراع، والانتخابات وحدها كممارسة ديمقراطية لا تؤسس نظاما ديمقراطيا، إن لم يكن مدعوما بثقافة ديمقراطية، يستند إلى: احترام حقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير، وكفالة الحقوق الفردية والشخصية، والمحافظة على

الملكية الفردية، والسماح بتكوين الأحزاب وممارسة نشاطها، وإصدار الصحف والمجلات، واحترام كينونية المرأة ودورها المجتمعي.

شارك الشعب الفلسطيني وللمرة الأولى منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى العام 2006، في أكثر من تجربة انتخابية، ففي عام 1996 مارس التجربة الانتخابية الأولى لاختيار رئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي. وبعد مرور تسعة أعوام على الانتخابات الرئاسية الأولى، وعقب وفاة الرئيس الشهيد ياسر عرفات، مارس الشعب الفلسطيني في عام 2005 تجربته الانتخابية الثانية لاختيار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وبعد عشر سنوات على الانتخابات التشريعية الأولى، ذهبت جماهير الشعب الفلسطيني بكل مكوناته السياسية في عام 2006، لصناديق الاقتراع لاختيار أعضاء المجلس التشريعي. وفي الفترة الممتدة ما بين نهاية كانون الأول/ديسمبر 2004 وحتى كانون الأول/ديسمبر 2005، شارك أبناء الشعب الفلسطيني في أربع مراحل من الانتخابات المحلية (البلديات والمجالس القروية).

وبعد أشهر معدودة يأتي الاستحقاق الانتخابي لاختيار رئيس السلطة الوطنية وأعضاء جدد للمجلس التشريعي، وذلك في 25 كانون الثاني/يناير 2010، يأتي هذا الاستحقاق في ظروف سياسية ووطنية بالغة القسوة على الشعب الفلسطيني، الذي يعيش منذ حزيران 2007 حالة من الانقسام السياسي بين شطري الوطن، بعد سيطرة حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة وفرضت هيمنتها السياسية والدينية، وفي ظل حصار دولي وإقليمي جائر يدفع ثمنه فقراء غزة ومرضاة وعماله.

لا يمكن الحديث عن رؤية في الانتخابات القادمة (الثالثة) دون تقييم لتجربة الانتخابات السابقة، فالرؤية تنبثق من الإيجابيات والسلبيات التي وقعت فيها العمليات الانتخابية السابقة التي مارسها الشعب الفلسطيني. في هذه الدراسة سوف نتناول أهمية الانتخابات وضرورتها كآلية ديمقراطية للتمثيل السياسي وخطورة عدم إجرائها، ونستعرض الخلفية التاريخية والسياسية وقراءة واقع التجارب الانتخابية التي مارسها الشعب الفلسطيني منذ عام 1996 وحتى عام 2006، ثم نتحدث عن المرجعية السياسية والإطار القانوني الذي استتدت إليهما الانتخابات الفلسطينية في كل مراحلها وأنواعها، وبعدها نستعرض الأنظمة الانتخابية التي مارس من خلالها الفلسطينيون تجاربهم الانتخابية مع إبراز أنواع الأنظمة الانتخابية المتعارف عليها سياسياً، ومميزات كل نظام

وعيوبه، واقتراح نظام انتخابي فلسطيني نعتقده الأفضل، كما نتناول الرقابة على الانتخابات سواء الدولية أو المحلية من حيث أهميتها وآليات عملها وتجربتها في الانتخابات السابقة، وهل يمكن أن تمارس دورها في الانتخابات القادمة؟، وانطلاقاً مما أسفرت عنه حوارات القاهرة وتطرقها للانتخابات نحاول أن نبني رؤية وموقف من الانتخابات الثالثة وتأثيرها على تغيير النظام السياسي الفلسطيني.

أهمية الانتخابات وضرورتها :

تكمن أهمية الانتخابات وضرورتها في أنها تعتبر آلية ديمقراطية يعبر فيها الناخبون عن إرادتهم في اختيار ممثليهم، وتحديد مواقفهم تجاه قضايا هامة وأفكار وبرامج يتم طرحها من قبل المرشحين سواء أفراداً أو أحزاباً، وتتيح الانتخابات كعملية دورية في مجتمع تعددي للأفراد هامشاً واسعاً من الحرية للاختيار بين المرشحين بصفة دورية، وضمان تمثيلهم لمصالحهم على الوجه الأفضل، فإذا ما حدث خلل في ذلك التمثيل فإنه من حق الأفراد الناخبين البحث عن ممثل آخر لهم. وإذا كانت الانتخابات هي آلية للتمثيل السياسي لا غنى عنها، فهي أيضاً آلية لإسباغ الشرعية على المنتخبين وعلى من يمارس الحكم، فهي تعبير عن إرادة الناخب ورغبته في توليهم لتلك المهام، ومصدر شرعيتهم ينبع من المواطنين الذين يختارونهم لهدف محدد وخدمة لمصالحهم، وعندها لا يمكن إذا ما جرت تلك الانتخابات بحرية ونزاهة أن يدعي أحد بعدم شرعية المنتخبين أو عدم أحقيتهم بممارسة مهامهم، وبناء عليه فإن القرارات والأعمال التي يقوم بها ممثلو الشعب تتسم بالشرعية طالما هي في انسجام مع ما فوضه لهم الناخبون.

وفي حالتنا الفلسطينية تبرز أهمية الانتخابات في تنظيم الحياة السياسية الفلسطينية، والارتقاء بالنظام السياسي الفلسطيني، وتكريس الديمقراطية في العلاقات الداخلية، باعتبارها عامل قوة ووحدانية للفلسطينيين. إذ من شأن الانتخابات إعادة تعريف مكونات الساحة الفلسطينية، وتحديد القوى الفاعلة فيها، وتلك مسألة سياسية في غاية الأهمية. لهذا ساهم الشعب الفلسطيني بكل ثقله الشعبي والسياسي في إنجاح العمليات الانتخابية التي مارسها والتي وصفت بالنزاهة والشفافية، وذلك انطلاقاً من رغبته في العيش في جو ديمقراطي يكفل حقوقه الفردية والشخصية ويدفعه للقيام بواجباته تجاه وطنه وشعبه، ويحافظ على استقراره السياسي وأمنه الداخلي.

وهذه الأهمية تفرض قيمها على الشعب الفلسطيني بأن تكون الانتخابات دورية، لكي يتمكن المواطن من التعبير عن رأيه فيما انتخبه في الدورة السابقة، هل يواصل انتخابه أم يرفض التجديد له لصالح غيره؟. وهذه القيمة الديمقراطية/ الانتخابية الهامة تنعكس سلباً في حالة عدم إجراء الانتخابات ورفض مبدأ تداول السلطة أو دورية الانتخابات، حينذاك يتحول النظام السياسي الفلسطيني إلى نظام استبدادي سلطوي وتتعطل مؤسساته الشرعية والتشريعية والقانونية، ويفقد النظام السياسي والسلطة الوطنية مصداقيتهما أمام المواطن أولاً، ومن ثم أمام المجتمع الدولي الداعي إلى تطبيق الديمقراطية، وبالتالي تفقد السلطة المساعدات والمنح التي تتلقاها من المجتمع الدولي. وبذلك يدخل النظام والسلطة في حالة من الفوضى وانعدام الأمن والأمان مما يشكل خطورة على السلم الاجتماعي. وبما أننا أمام الاستحقاق الانتخابي الثالث بعد أشهر، فإذا لم تجر الانتخابات في موعدها كمخرج للآزمة السياسية الراهنة، سوف يترسخ الانقسام ويتهدد المشروع الوطني الفلسطيني بالانهيار، بل السلطة الوطنية نفسها تصبح في مهبط الريح.

الانتخابات الفلسطينية .قراءة وخلفية :

تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 نتيجة اتفاق أوسلو، وبدأت السلطة الوطنية تمارس مهامها شبه السيادية في قطاع غزة والضفة الغربية، وكانت أولى المهام التي قامت بها هي إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية للمرة الأولى على أرض الوطن في عام 1996.

وقد واجهت الانتخابات الأولى صراعات فصائلية من منطلق موقفها من اتفاق أوسلو، حيث رفضت حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والجهتين الشعبية والديمقراطية، وبعض القوى الأخرى الدخول في العملية الانتخابية لاستنادها إلى اتفاق أوسلو حيث "ارتأت هذه القوى عدم المشاركة من منطلق أن مرحلة الثورة لم تنته بعد، وأن الواجب الوطني والديني يتطلب توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال الصهيوني بدلاً من الانشغال بقضايا ثانوية كالصراع على سلطة وهمية، بل لم تتورع حركة حماس عن تأليب الناس ضد الانتخابات وتوظيف الخطاب الديني بالزعم بعدم شرعية الانتخابات دينياً". في حين أيدت حركة فتح وبعض فصائل العمل الوطني إجراء الانتخابات، وكان منطق المؤيدين لإجراء الانتخابات يتمثل في "أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني، سواء أزمة منظمة

التحرير أو أزمة سلطة الحكم الذاتي تحتم إعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة وديمقراطية، بعد فشل المرتكزات التقليدية للنظام وخصوصا نظام الحصص (الكوتا) والتعيينات الفوقية، وأنه في الوقت الذي عليها واجب مساندة السلطة في عملية بناء الدولة الفلسطينية، وواجب مواجهة مخططات العدو الاستيطانية، وعليها في الوقت نفسه العمل على ديمقراطية الحياة السياسية بالمشاركة في النظام السياسي رسميا وعبر صناديق الانتخابات".

ونتيجة للموقف المتشدد وغير المدروس سياسيا من قبل التنظيمات الوطنية والدينية، اقتضت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى والتي جرت في 20 كانون الثاني/ يناير 1996، على حركة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير والمستقلين، وكان من نتائجها فوز الرئيس الشهيد ياسر عرفات برئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية بـ (88%)، وتشكيل حركة فتح للنظام السياسي الفلسطيني عقب فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي بـ (75%)، واستمرت مهيمنة نحو عشر سنوات على السلطة وما أفرزته من مؤسسات وهيئات وطنية وقوى أمنية.

وبعد مرور عشر سنوات على الانتخابات الأولى، ونتيجة للحراك السياسي الذي حدث في المجتمع الفلسطيني والسلطة الوطنية على اثر الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وإعلان حركة حماس والجبهتين وقوي سياسية أخرى عن رغبتها في المشاركة في الانتخابات التشريعية بعد الاتفاق الفصائي بالقاهرة عام 2005. حدث تغير كبير في النظام السياسي الفلسطيني، حيث عبر موقف حركة حماس الايجابي من الانتخابات التشريعية عن تحول هام في أهداف الحركة ومنطلقاتها السياسية والأيدولوجية، مقارنة بموقفها من الانتخابات الأولى حين قاطعتها، أما في عام 2006 فقد قررت حماس أن تحول رصيدها الجماهيري إلى عدد من المقاعد في المجلس التشريعي للمشاركة في النظام السياسي عوضا عن استمرارها بالعمل من خارج النظام السياسي، وهي رؤية يتبنها فكر الأخوان المسلمين في تعامله مع الأنظمة الحاكمة.

وأجريت الانتخابات التشريعية الثانية في 25 كانون الثاني/ يناير 2006، وكان من نتائجها فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (78 مقعدا)، وحركة فتح (45 مقعدا)، والكتل والأحزاب الأخرى (9 مقاعد). وبذلك أصبح المجلس التشريعي

مكونا من كتلتين كبيرتين هما فتح وحماس، مع غياب قوة ثالثة يمكن أن تشكل حالة ضغط سياسي عليهما.

وبهذا التغيير أدرك الفلسطينيون ولأول مرة بأنهم لم يعودوا يتحدثون بصوت واحد، كما أن هذه الانتخابات مهدت الطريق أمام التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الدورية، وأن حركة فتح لم تعد وحدها المهيمنة على النظام السياسي الفلسطيني، بل ثمة قوة أخرى أصبحت لاعبا جديدا دخل النظام السياسي ويحاول فرض رؤيته السياسية والدينية على مكوناته.

وقبل ذلك، وفي التاسع من كانون الأول/يناير 2005، مارس الشعب الفلسطيني تجربة انتخابية أخرى فرضتها ظروف دستورية وهي الانتخابات الرئاسية الثانية. فقد استحققت هذه الانتخابات دستوريا عقب وفاة الرئيس الشهيد ياسر عرفات في 11 تشرين ثاني/نوفمبر 2004، وذلك وفقا لنص المادة (37) من القانون الأساسي المعدل، والتي تؤكد على إجراء انتخابات حرة ومباشرة لاختيار رئيس السلطة الوطنية في مدة لا تزيد عن (60) يوما من وفاة الرئيس، ويتولى خلالها رئيس المجلس التشريعي مهام رئيس السلطة مؤقتا.

وقد شهدت الانتخابات العامة لاختيار رئيسا جديدا للسلطة الوطنية الفلسطينية، مشاركة حزبية واسعة، حيث شاركت عدة أحزاب بترشيح مرشحين لسباق الرئاسة أو بدعم مرشحين آخرين، باستثناء حركتي حماس والجهاد. وبلغ عدد مرشحي الرئاسة بعد انقضاء المهلة المحددة للترشح سبعة مرشحين. وبالقيااس مع الانتخابات الأولى والتي جرت في يناير 1996، فإن الانتخابات الثانية شهدت تطورا كبيرا فيما يتعلق بالمشاركة الحزبية، حيث اقتصرت الانتخابات الأولى على مرشحين فقط هما الرئيس أبو عمار والسيدة سميحة خليل.

وفاز من بين المرشحين السبعة، مرشح حركة فتح محمود عباس (أبو مازن) ليصبح الرئيس الثاني للسلطة الوطنية وحصل على (63%). وبذلك رسخت الانتخابات الرئاسية الثانية مبدأ التعددية السياسية، وذلك بتقديم أكثر من مرشح لمنصب الرئاسة، مما أدى إلى استبعاد فكرة المرشح الوحيد الممثل للحزب الحاكم، كما رسخت آلية المفاضلة لدى الناخبين بين البرامج الانتخابية التي يقدمها المرشحون والأحزاب السياسية، وليس مكانة الشخص السياسية والاجتماعية.

وتشهد الساحة الفلسطينية في هذه الأيام جدلاً واسعاً حول الانتخابات القادمة (الثالثة) والتي تشمل الانتخابات الرئاسية والتشريعية معاً، والاستحقاق الدستوري لإجرائها في 25 كانون الثاني/يناير 2010. فهل يتم إجراؤها في ظل الانقسام الواقع بين شطري الوطن؟ وهل يتم إجراؤها في الضفة الغربية دون قطاع غزة؟ وهل يتم إجراؤها بعد الاتفاق والمصالحة؟ وهل سيتم تنفيذها بعد أن أصدر الرئيس مرسوماً رئاسياً بإجراء الانتخابات في موعدها بغض النظر عن الاتفاق والمصالحة لاستحقاقها الدستوري؟، أم سيتراجع الرئيس في حال موافقة حماس على الورقة المصرية وتمديد إجرائها في حزيران 2010 كما اقترحت الورقة المصرية المقدمة لفصائل العمل الوطني الفلسطيني؟، أم هل ستعلن لجنة الانتخابات المركزية عدم قدرتها على إجراء الانتخابات للانقسام الواقع بين شطري الوطن؟.

هذه الأسئلة المشروعة هي محور اهتمام المحللين والسياسيين، وتأخذ في مستوى نقاشها بعدين: البعد الأول، يرتبط بالمؤيدين لحركة فتح فهم يؤيدون إجراء الانتخابات في موعدها بغض النظر عن التوصل لاتفاق أو مصالحة مع حركة حماس وذلك اتفاقاً مع رؤية الرئيس محمود عباس (أبو مازن) الذي قال إنه في حال فشل الحوار فإن: "البديل الوحيد هو التوجه نحو الانتخابات الرئاسية والتشريعية ولعضوية المجلس الوطني وعلى أساس التمثيل النسبي الكامل في الداخل، وفي الخارج أيضاً حيث أمكن ذلك، حتى يكون الناخب الفلسطيني هو صاحب الكلمة الفصل في حل خلافاتنا... وعندما نصر على أننا نريد انتخابات لا يعنى الضفة لوحدها وغزة لوحدها، الانتخابات في الضفة وغزة". وهذا ما أكد عليه في نص المرسوم الرئاسي الصادر في 2009/10/23.

في حين يأخذ البعد الثاني رؤية حركة حماس، وهو الرفض لإجراء الانتخابات في موعدها الدستوري دون اتفاق، ويتساقق المؤيدون والناطقون الإعلاميون باسمها في رفضهم لإجراء الانتخابات دون التوصل لاتفاق، حتى اعتبر رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية إجراؤها في الضفة الغربية دون غزة "جريمة وطنية". وبعد إصدار المرسوم الرئاسي ثارت ثائرة حماس ضد المرسوم وضد الرئيس واعتبرته غير شرعي، ورفضته كما نص بيان المكتب الإعلامي لحركة حماس الصادر في 2009/10/23، يقول: "ترفض حركة حماس المرسوم الذي حدد موعد الانتخابات وتعتبره غير شرعي لأن

عباس فقد شرعيته وانتهت ولايته القانونية منذ شهر يناير الماضي، ولا يحق له إصدار أية مراسيم أو قرارات تمس قضايا الشعب الفلسطيني لأنها تعمق الانقسام الوطني".

لم يشر الرئيس أو المتساوقين معه بأن الانتخابات سوف تتجاوز غزة، بل أكدوا على إجرائها في الضفة وغزة، وما تعبير "هنية" الا استباقا للأحداث بأن حماس لن توافق على إجرائها في غزة دون التوصل لاتفاق. وهذا ما تأكد بعد المرسوم الرئاسي إذ ورفضت حماس إجراء انتخابات في قطاع غزة، وهددت وزارة الداخلية المقالة على لسان مسؤوليها كل من يتعاطى مع الانتخابات بالعقاب.

وأمام رفض حركة حماس إجراء الانتخابات في قطاع غزة، ورفض إسرائيل كذلك إجراء الانتخابات في القدس، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن عدم قدرتها على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وفق المرسوم الرئاسي.

وتبقى الإشكالية قائمة ومتوقفة على مدى النجاح الذي يمكن أن تحققه الضغوطات المصرية على حركة حماس للتوقيع على ورقة المصالحة المقدمة في أكتوبر 2009، خاصة وأن كل الفصائل الفلسطينية وقعت على الورقة، ولم يبق الا حركة حماس.

القانون الانتخابي . المرجعية والإطار القانوني :

في كل الانتخابات التي تمارسها الشعوب ثمة إطار قانوني يمثلها، إلا الانتخابات الفلسطينية حيث يوجد مرجعية وإطار قانوني ينظم العملية الانتخابية. وذلك يعود للظروف السياسية المعقدة التي يحيا الشعب الفلسطيني، والتي تتمثل في وجود الاحتلال الإسرائيلي، واتفاق أوسلو والقوى الرافضة والمؤيدة له، والخلافات الحزبية المتواصلة في الساحة الفلسطينية، وحالة عدم الاستقرار السياسي.

وقد جاءت الانتخابات الفلسطينية الأولى عام 1996 وفق تصورات وبنود اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات مما شكل مرجعية سياسية لهذه الانتخابات، فقد حدد البروتوكول الخاص بالانتخابات الموقع عليه في (واشنطن 1995/9/28) أسس الانتخابات الفلسطينية وطبيعتها وآلية الانتخاب والسجل الانتخابي ومؤهلات المرشحين وتنسيبهم، والحملة الانتخابية والهيئة المشرفة على الانتخابات، والمراقبة الدولية للانتخابات، وترتيبات الانتخابات بخصوص القدس، وغيرها من الأمور والإجراءات

المتعلقة بالانتخابات. وجاء في ديباجة البروتوكول: "بموجب المادة (3) من اتفاق إعلان المبادئ وتمشيا مع أحكام هذا الملحق، فإن الانتخابات السياسية العامة، الحرة والمباشرة، سوف تتم للمجلس وفي الوقت ذاته لرئيس السلطة التنفيذية".

وبناء على هذه المرجعية تم صياغة الإطار القانوني للانتخابات الفلسطينية والمتمثل في قانون الانتخابات لسنة 1995، وقد حافظ على رؤية المرجعية للانتخابات، حيث جاء في المادة (2) بند (1): "تجري بموجب أحكام هذا القانون انتخابات عامة، حرة ومباشرة، لانتخاب رئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس الفلسطيني لتولي مسؤولية الحكم في المرحلة الانتقالية".

ومما يؤخذ على هذا القانون انه:

- 1- اعتبر مدة المجلس التشريعي هو المرحلة الانتقالية، وكان من المفروض أن ينتهي في 1999/5/4، ولكن ذلك لم يحدث لان إسرائيل لم تلتزم بما اتفقت عليه، فتواصل عمر المجلس عشر سنوات.
- 2- ربط المجلس وجوده بشيء لا يقرره بنفسه، بل أشرك طرفا خارجيا في الأمر وهو الجانب الإسرائيلي الذي يمتلك القدرة على تنفيذ الاتفاقيات وإنجازها من عدمه، فأصبح المجلس مرهونا بذلك.
- 3- أسهمت الاتفاقيات السياسية التي شكلت المرجعية لقانون الانتخابات في إجماع الكثير من القوى والفصائل الفلسطينية عن المشاركة في الانتخابات.

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006، فقد جاءت في ظروف سياسية مختلفة، تمثلت في: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وتزايد نفوذ حركة حماس في ظل انتفاضة الأقصى، ووفاة الرئيس الشهيد ياسر عرفات، وإعلان شارون عن وفاة اتفاق أوسلو، وفرض المجتمع الدولي "خارطة الطريق" كمشروع للتسوية، واتفاق القاهرة عام 2005، وإعلان حماس عن مشاركتها في الانتخابات.

وفي ظل هذه الأجواء أجريت الانتخابات الثانية، بعد أن تغيرت المرجعية والتي جاءت ثمرة تفاهات فلسطينية بين مختلف القوى والأحزاب والفصائل الفلسطينية. حيث اتفقت الفصائل الفلسطينية (12 فصيلا) في الاجتماعات التي جرت بينها في القاهرة في

الفترة ما بين 15 . 17 مارس/ آذار 2005، على إجراء الانتخابات، كما بحثوا موضوعات أخرى. وصدر ما عرف بـ "اتفاق القاهرة"، والذي نص في البند الرابع منه على: "بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي".

وبهذا التوافق الوطني تم تشكيل الإطار القانوني لانتخابات التشريعية الثانية والمتمثل في قانون الانتخابات لسنة 2005. ولكن بناءه العام لم يخرج عن قانون عام 1995 إلا في بعض التعديلات، حيث:

- 1- رفع القانون عدد أعضاء المجلس التشريعي من 88 عضوا إلى 132 عضوا.
- 2- حدد مدة ولاية المجلس بأربع سنوات من تاريخ انتخابه.
- 3- أكد على دورية الانتخابات، واشترط إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل متلازم وفي أن واحد كل أربع سنوات وبشكل دوري.
- 4- حدد القانون نسبة الحسم وفق التمثيل النسبي بـ 2%.
- 5- اعتبر الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، وتقسيم المناطق الفلسطينية إلى 16 دائرة انتخابية.
- 6- إلغاء مقعد السامريين، وتخصيص ستة مقاعد للمسيحيين، وتخصيص مقاعد للمرأة وفق نظام محدد.
- 7- نظم عملية انتخاب قوى الأمن بحيث تكون قبل إجراء الانتخابات الرسمية.
- 8- ألغى نظام الانتخاب بالأغلبية، وأقر النظام الانتخابي المختلط.
- 9- ألغى البند المتعلق بعضوية أعضاء المجلس التشريعي في المجلس الوطني.

10- تعديل القانون الأساسي حتى يتوافق مع البنود الجديدة في قانون الانتخابات.

بهذا يتضح أنه في المرتين الانتخابيتين اللتين مارسهما الشعب الفلسطيني كان أمام قانونين للانتخاب ومرجعتين لتحديد شروطها، وهذا يعطي مؤشرا أننا في الانتخابات الثالثة سنكون أمام قانون انتخابي جديد أو معدل، وكذلك أمام نظام انتخابي جديد، ونسب حسم جديدة، ويمكن أن نكون أمام تعديل جديد على القانون الأساسي، لأن المؤشرات الصادرة من حوارات القاهرة 2009 تؤكد أن النسب الانتخابية التي تم التوافق عليها في إعلان القاهرة 2005، سوف يجري عليها تعديل من المناصفة إلى توزيع نسب، كما سنرى لاحقا.

ويعود هذا الخلل القانوني والدستوري إلى أن النظام السياسي الفلسطيني لم يحدد أسس وقواعد العملية الانتخابية وفق أسس تتوافق مع النظام السياسي الفلسطيني، بل وفق اتفاقيات إسرائيلية أو وفق أهواء حزبية، مما يعني أننا في كل عملية انتخابية جديدة ونجاح قوى سياسية سواء دينية أو وطنية سنغير القانون والنظام لكي نرضي طرفا حزبيا ما، وبالتالي يعيش الشعب الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني في حالة من التخبط وعدم الاستقرار السياسي. لهذا يجب التوافق على نظام انتخابي وسياسي فلسطيني موحد لكل القوى السياسية الفلسطينية، يستند إلى ثوابت لا تتغير بتغير الحكومات.

النظام الانتخابي الفلسطيني . نقد وبناء :

إن النظام الانتخابي وطريقة الاقتراع تؤثر إلى حد كبير في نتائج الانتخابات، وبالتالي في تكوين النظام السياسي عبر تشكيلة البرلمان وحجم وطبيعة الأحزاب والكتل البرلمانية، وهو ما ينعكس على طبيعة العلاقة مع السلطة التنفيذية. وتبرز أهمية النظام الانتخابي في كفالاته لحق المواطنين بالاقتراع السري والنزيه واختيار ممثليه بشكل دوري، وبتتيح المجال لحكم المؤسسات عبر الرقابة المستمرة على تنفيذ القوانين، ووجود الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح والمنظمات المهنية والنقابية، ويكرس مبدأ الفصل بين السلطات، وبهذا هو بلا شك يكفل بقاء واستمرار الديمقراطية.

وتحاول كل دولة اختيار نظامها الانتخابي بما يتوافق مع واقعها السياسي وظروف مسيرتها الديمقراطية وطبيعة القوى والأحزاب القائمة. وقد عدد الخبراء والباحثين أكثر من نظام انتخابي تمارسه الدول، ومن أهم هذه الأنظمة الانتخابية (نظام الأغلبية، ونظام التمثيل النسبي، والنظام المختلط)، ومن خلال محاولتنا تعريف هذه الأنظمة سنقوم بتطبيقها على الواقع الفلسطيني باعتباره استخدم كل هذه الأنظمة عبر مسيرته الانتخابية القصيرة، مع إبراز مميزاتها وعيوبها، والنظام الأفضل للواقع السياسي الفلسطيني:

1- نظام الأغلبية : يعتبر من أقدم أنواع الأنظمة الانتخابية، ويقصد به أن الحاصل على أعلى الأصوات هو الفائز بغض النظر عن إن كانت هذه الأصوات تشكل أقل من نصف أصوات المقتربين أم لا، وهو ما يطلق عليه أيضا نظام الانتخابات بالأغلبية البسيطة. وثمة نظام آخر هو نظام الانتخابات بالأغلبية المطلقة، بمعنى أن الفائز يجب أن يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة، أي يحصل على نصف الأصوات زائد واحد في الدائرة الانتخابية. وفي هذا النظام يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة بحيث يتم اختيار نائب واحد في كل دائرة، أو تقسم الدولة إلى دوائر كبيرة ويتم اختيار المرشحين بناء على قوائم، حيث يتاح فيه للأحزاب والكتل للترشح في قوائم، في نفس الوقت يكون المجال مفتوحا للمستقلين والأفراد أن يترشحوا.

وقد طبق هذا النظام الانتخابي في القانون الانتخابي الفلسطيني لسنة 1995، وعليه أجريت الانتخابات الأولى لاختيار رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي، وقسم القانون المناطق الفلسطينية إلى (16) دائرة انتخابية، تم الترشح فيها حسب القوائم المفتوحة للأحزاب، والترشح الفردي للمستقلين.

ويؤخذ على هذا النظام رغم بساطته وسهولة تنفيذه، بأنه يعزز مفاهيم العشائرية والعائلية، ويؤدي إلى أن يحتكر السلطة حزب واحد أو حزبين ويحرم باقي الأحزاب والتيارات الأخرى من المشاركة السياسية، فهذا النظام لا يعزز ولا يدعم التجارب الحزبية، بل يحصرها في أضيق المجالات، ولا يعطي المجال لنمو الأحزاب لتعكس الحراك السياسي والاجتماعي وتكون أداة تغيير. وهذا ما حدث في انتخابات 1996 حيث هيمنت حركة فتح بالأغلبية على مقاعد التشريعي، والفائزون من الأحزاب الأخرى

والمستقلين لم يشكلوا أداة ضغط أو تغيير في النظام السياسي وطريقة أداء السلطة أو المجلس التشريعي.

ومن عيوب هذا النظام أيضا، حجم الأصوات المهدرة، حيث أن الفائزين لا يمثلون الأغلبية بل الأقلية، فالذين فازوا في انتخابات 1996 لم يحصلوا على أكثر من 44% من الأصوات الصحيحة، وبلغت نسبة متوسط الفوز للمرشح 24% فقط .

2- نظام التمثيل النسبي : يعتمد هذا النظام على القوائم الانتخابية، ويقصد به توزيع عدد المقاعد في البرلمان بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة من القوائم المتنافسة فلو افترضنا أن هناك خمس قوائم تتنافس على مائة مقعد في دولة أصحاب حق الاقتراع فيها يبلغ عددهم مليون شخص، وحصلت الأولى على أربعمائة ألف صوت، والثانية على ثلاثمائة ألف صوت، والثالثة على مائتي ألف صوت، والرابعة مائة وخمسين ألف صوت، والخامسة على خمسين ألف صوت، فإن القائمة الأولى سوف تحصل على أربعين مقعدا، والثانية على ثلاثين مقعدا، والثالثة على عشرين مقعدا، والرابعة على خمسة عشر مقعدا، والخامسة على خمسة مقاعد. ولهذا يتميز هذا النظام بأنه الأكثر عدالة وقدرة على توزيع النفوذ السياسي وترجمة رغبات الناخبين، وإيجاد معارضة قوية، ويحافظ على وجود القوى السياسية الصغيرة والمهمشة.

وقد طبق هذا النظام الانتخابي في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية والتي جرت في عام 2004. كما طبق هذا النظام مختلطا مع نظام الأغلبية في انتخابات المجلس التشريعي الثانية عام 2006.

3- نظام الانتخاب المختلط : يعد من أعقد الأنظمة الانتخابية، ويأتي من خلال عملية دمج بين نظامين انتخابيين منفصلين عن بعضهما البعض وهما: النظام النسبي ونظام الأغلبية، ولكل منهما عوامل تصويت ونتائج مختلفة. فالنظام النسبي يتيح للناخب التصويت للحزب أو القائمة التي يرغب بالتصويت لها دون الخوف من إهدار صوته، في ذات الوقت يمنح القائمة نسبة من المقاعد في البرلمان حسب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها. أما نظام الأغلبية فيتيح للناخب التصويت للأفراد الذين يرغب بوصولهم إلى البرلمان، ويمنح الفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات.

وقد أجريت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام 2006 وفق هذا النظام الذي اقره القانون الانتخابي لسنة 2005. وأدى تبني هذا النظام الانتخابي إلى تغيرات في عملية الاقتراع، حيث يقوم الناخب بالتصويت على ورقتي اقتراع، الأولى يختار فيها عددا من مرشحي دائرته الانتخابية بما لا يتجاوز المقاعد المخصصة لها، بينما يختار في الورقة الثانية قائمة انتخابية واحدة فقط .

وبما أن الحكم على النظام الانتخابي وتأثيره على الحياة السياسية والنظام السياسي، لا يمكن تحديدها وتلمسها الا بحكم التجربة والممارسة، فان لهذا النظام مساوئ عديدة ظهرت جلية في الانتخابات التشريعية الثانية، ومن هذه المساوئ:

- 1- يمنح نظام الأكثرية (الأغلبية) المطبق في الدوائر الأحزاب الكبيرة السيطرة على مقاعد الدوائر، مما يساعد على ظهور ثنائية حزبية ويضعف من مكانة الأحزاب الصغيرة، كما انه يخدم مصلحة الحزب الكبير الأكثر انضباطا ويعطيه تمثيلا سياسيا يفوق حجمه وقوته الشعبية، وهذا ما حدث جليا في نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، حيث حصلت حركة حماس على 68% من المقاعد المخصصة للدوائر، فيما حصلت على نسبة 44% من أصوات الناخبين على مستوى الوطن. في حين حصلت حركة فتح على نسبة 26% من المقاعد المخصصة للدوائر، فيما حصلت على نسبة 41% من أصوات الناخبين على مستوى الوطن.
- 2- يمنح نظام الأكثرية الفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات وليس على الأغلبية المطلقة لعدد المقترعين (50% + 1)، مما يعني أن الحزب الذي يتفوق على الأحزاب الأخرى ولو بفارق بسيط يتمكن من الفوز بكافة المقاعد المخصصة للدائرة، ورغم أن الفرق الضئيل بين متوسط نسب الأصوات لمرشحي فتح وحماس في الدوائر الا انه تحول إلى فرق كبير لعدد المقاعد التي حصلت عليها حركة حماس مقارنة بالمقاعد التي حصل عليها مرشحو حركة فتح. ففي دائرة نابلس مثلا، رغم أن الفرق في الدائرة لا يتجاوز 7% بين مرشحي حماس (40%) ومرشحي فتح (33%) من عدد المقترعين، الا أن حماس حصلت على (5 مقاعد من 6) أي 83%

من مجموع مقاعد دائرة نابلس، في المقابل حصلت فتح على مقعد واحد أي 17%.

3- يمنح نظام الأكثرية ذو الدوائر المتعددة الناخبين حرية الاختيار والانتقاء للمرشحين من الأحزاب والقوائم والمستقلين، ولكنه عمليا يضع الناخب أمام تصويت تلقائي لمرشحي الحزب الواحد لإيمانه بهذا الحزب أو لاعتقاده بفوزه في الانتخابات، مما يعني أن الحزب ذا الأكثرية يمكن أن يفوز بكافة المقاعد. وقد أكدت ذلك نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، ففي الدوائر حصل مرشحو فتح وحماس على أعلى الأصوات، في حين أن بقية المرشحين (المستقلين والأحزاب الأخرى) لم يتمكنوا من المنافسة على مقاعد الدوائر باستثناء من دعمتهم حماس.

4- يجحف نظام الأكثرية ذو الدوائر المتعددة المقاعد وغير المتساوية بحق تساوي القدرة التصويتية للناخب، ففي الوقت الذي يمنح الناخب في دائرة الخليل الحق في اختيار تسعة مرشحين مما يسمح بتعدد الخيارات، يفرض على الناخبين في دوائر أريحا وسلفيت وطوباس اختيار مرشح واحد عن كل دائرة.

ومن عيوب هذا النظام المختلط أيضا، أنه يدفع باتجاه الثنائية الحزبية أو تكريس وجود الحزب الواحد، ويضعف التعددية السياسية والحزبية في المجتمع والدولة على حد سواء. كما انه لا يدعم فكرة تداول السلطة عبر الانتخابات، لأنه يحصرها بين قوتين، وبالتالي يصبح النظام السياسي مرتين لهما. لهذا لا يشجع هذا النظام الشباب على الانضمام للأحزاب السياسية والانتماء إليها، كون هذا النظام لا يتيح المجال للأحزاب للوصول إلى البرلمان والمشاركة في الحكم أو حتى تولي السلطة، بالتالي يؤدي إلى تفكك الأحزاب وتلاشيها من الساحة السياسية.

وبعد هذا الاستعراض للأنظمة الانتخابية وتطبيقاتها على الانتخابات الفلسطينية والعيوب والمساوئ التي أفرزت من جراء تطبيقها، نرى مع العديد من الباحثين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات الفلسطينية واستطلاعات الرأي على أن نظام التمثيل النسبي هو أفضل الأنظمة للواقع الفلسطيني. ويعود ذلك إلى أنه:

1- يعزز نفوذ الأحزاب والكتل السياسية، ويتيح المجال ويفتح الباب على مصراعيه أمام التعددية الحزبية، بحيث يعطي أي تجمع أو كتلة أو مجموعة المجال في التعبير عن نفسها والوصول إلى الرأي العام، وحشد المناصرين وإعطائهم الأمل بأن أفكارهم يمكن أن تصل إلى البرلمان، وبالتالي يصبحوا شركاء في العملية السياسية واتخاذ القرار.

2- يمنع احتكار السلطة، حيث يصعب هيمنة حزب واحد على البرلمان، وأن التعددية الحزبية التي يتيحها هذا النظام يضيفي سمة الديمقراطية على النظام السياسي إلى حد كبير.

3- يساهم في تعزيز مفاهيم وقيم قبول الآخر، من حيث الصبغة الائتلافية التي تطغى على تشكيل الحكومة.

4- وكون هذا النظام يعزز الحياة السياسية ولا يمكن المشاركة فيه الا للأحزاب والكتل السياسية، فانه يفضي إلى أن تكون المفاضلة بين المبادئ السياسية والبرامج الحزبية وليس حول الأشخاص، وهو بذلك يحرر المرشح من القيود والارتباطات العائلية والفئوية والحزبية والإقليمية الضيقة، وتدفعه للعمل السياسي على مستوى الوطن ولصالح الأمة.

5- يحقق هذا النظام العدالة، فكل قائمة أو حزب يحصل على عدد من المقاعد يساوي عدد الأصوات التي حصل عليها من مجموع الأصوات الصحيحة، دون أن يكون ثمة أصوات مهدورة.

6- يضمن إمكانية تمثيل المرأة تمثيلا حقيقيا، وتمكينها من ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية في الهيئات المنتخبة.

وبالإضافة لما سبق، يعد هذا النظام هو الأفضل حينما نجعل من الأراضي الفلسطينية كلها دائرة انتخابية واحدة، وذلك لصغر المساحة وقلة عدد السكان نسبيا، مع تحديد نسبة حسم لا تزيد عن 2% حتى تتمكن الأحزاب الصغيرة من المشاركة في الحياة السياسية، وفي نفس الوقت يشجع القوى السياسية الصغيرة جدا والمتوافقة على الإطار والخطاب السياسي والاجتماعي العام للائتلاف في كتلة واحدة، وبهذا يساهم بحشد أكبر

عدد من المواطنين للمشاركة في الانتخابات، لتشجيعه على مشاركة الأحزاب وتمثيلها في البرلمان.

الرقابة الدولية والإقليمية للانتخابات :

يرتبط بقضية إدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها مسألة الرقابة الدولية أو المحلية على الانتخابات، حيث كان من ضرورات التحول الديمقراطي توفير الضمانات الأساسية التي تستلزمها العملية الانتخابية. وقد ساعد مناخ عدم الثقة الذي أفرزته الدكتاتوريات الحاكمة والأحزاب المتصارعة فكريا وأيديولوجيا في دعم الاتجاه إلى ضرورة الاستعانة برقابة خارجية على العملية الانتخابية لضمان سلامتها وجديتها.

وتعرف الرقابة الدولية على الانتخابات بأنها إطلاع المجتمع الدولي على سير العملية الديمقراطية في الدولة التي تطلب ذلك للوقوف على مدى اتفاقها مع المعايير الدولية للديمقراطية، ومدى تعبيرها عن إرادة الشعوب، فهي تكون بناءً على طلب ورغبة الدولة التي ترغب في الإعلان عن سلامة العملية الديمقراطية فيها ونزاهتها وتوجه منها إلى الجهات الدولية والمنظمات غير الحكومية المشهود لها بالحياد، مثل المعهد الديمقراطي الدولي، والمنظمات التابعة للاتحاد الأوروبي، والاتحاد السويسري، والأمم المتحدة، اتحاد الدول الفرنكفونية، ومعهد كارتر، ليكون أعضاؤها شهود عيان على هذه النزاهة، دون أن توجه إلى الدول أو الجهات التي تطلب المراقبة بأي ريب في حيادها. وتعدد جهات المراقبة لا يعطى فرصة للتلاعب في التقارير التي يعدها المراقبون التابعون لهذه الجهات وهي تقارير ليس لها أي قيمة قانونية، ولكن لها قيمة أدبية في إعلام المجتمع المحلي والدولي بسلامة ونزاهة العملية الديمقراطية ومطابقتها للمعايير الدولية.

وتختص عملية الرقابة على الانتخابات بمتابعة "التطورات الإجرائية التي تسبق العملية الانتخابية، وهذا يشمل مراقبة القانون المنظم والمراسيم الرئاسية، مروراً بتشكيل لجنة الانتخابات المركزية ومدى حياديتها واستقلالها، ومراقبة كافة القرارات التي تصدر عن لجنة الانتخابات ومدى احترامها للقانون، ثم تبدأ عملية الرصد والمتابعة الميدانية لسير مجمل العمليات الانتخابية بدءاً من عملية تسجيل الناخبين وانتهاءً بإعلان النتائج، وما بينهما من نشر سجل الناخبين الابتدائي والنهائي وفترة الترشيح والطعن والمدة المحددة لحملات الدعاية الانتخابية، وافتتاح مراكز الاقتراع وسير عمليات الاقتراع وما يشمله من استخدام الحبر الانتخابي ومراقبة الأُميين وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار

السن، وإغلاق مراكز الاقتراع، ومن ثم عمليتي فرز وعد الأصوات". وبعدها تقوم هيئات الرقابة بجمع "الملاحظات من قبل المراقبين المدربين على مراقبة الانتخابات، وإصدار التقارير والملاحظات حول سير العمليات الانتخابية، كما يجري الاتفاق على آلية للمتابعة في حال رصد أي تجاوز للقانون من قبل موظفي لجنة الانتخابات أو المرشحين المتنافسين أو وكلائهم، وتبدأ هذه الآلية من مخاطبة لجنة الانتخابات نفسها وتنتهي بالتوجه إلى محكمة قضايا الانتخابات".

إن الرقابة على الانتخابات في المجتمع الفلسطيني مهمة وضرورية، وذلك لتعقيدات الواقع السياسي من حيث: أننا مازلنا تحت الاحتلال الإسرائيلي والذي مازال متحكماً في المداخل والمخارج والطرق، وانعدام الثقة بين الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وحدثة التجربة الفلسطينية في العملية الانتخابية. ولا يوجد أي اعتراض لدى القوى والفصائل الفلسطينية على مسألة الرقابة الدولية أو العربية بل هي تدعم توجه السلطة الوطنية في طلب رقابة دولية وعربية ومحلية لتشرف على سير العملية الانتخابية.

وقد شهدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي مارسها الشعب الفلسطيني، إشرافاً من جهات دولية ومحلية على سير العملية الانتخابية، وذلك بطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية، تنفيذاً لما نص عليه قانون الانتخابات، من "وجود رقابة على الانتخابات بأشكالها الثلاثة: الرقابة المحلية والدولية ووسائل الإعلام"، حيث كانت السلطة حريصة على ديمقراطية الانتخابات ونزاهتها خوفاً من تشكيك المترشحين بها وبأدائها السياسي، وتقديم صورة مشرقة وديمقراطية للمجتمع الدولي عن الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية. وعبرت تقارير المراقبين الدوليين والمحليين عن نزاهة الانتخابات الفلسطينية وعدالتها. مما يؤكد على قدرة الشعب الفلسطيني على حكم نفسه واختيار قيادته السياسية بطريقة ديمقراطية.

الانتخابات الثالثة وتغييرات النظام السياسي الفلسطيني :

يقوم النظام السياسي على مجموعة من القواعد والأسس، وفي حالتنا الفلسطينية تتشكل هذه القواعد من (الرئاسة، والمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير)، وقد هيمنت حركة فتح على هذا النظام نحو عشر سنوات في المجلس التشريعي، ونحو خمسة عشر سنة في الرئاسة، ومنذ ما يقارب الخمس والأربعين سنة على منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لغياب أية قوة يمكن أن تنافسها على هذا النظام. ولكن في عام 2005 أعلنت

حركة حماس عن مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية بعد التوافق الوطني الذي حدث في القاهرة وإعلان اتفاق القاهرة، ودشنت حركة حماس بفوزها بأغلبية برلمانية في عام 2006، مرحلة جديدة من العمل السياسي سمته الرئيسية بروز التيار الديني وامتداد نفوذه وصعوده للمشاركة في قيادة النظام السياسي الفلسطيني.

ورغم أن "الشعب الفلسطيني أفلح في جلب أول تغيير حكومي عربي عبر صناديق الاقتراع، إلا أن التجاذبات الداخلية الفلسطينية وأدت قيمة هذا التغيير وقتلت أفق نموه، والثابت في ذلك أن الديمقراطية الفلسطينية فشلت في اجتياز أول اختباراتهما وهو المقدرة على التحالف البرلماني". ونتيجة لهذا الفشل شكلت حركة حماس منفردة الحكومة العاشرة الفلسطينية، مما "وضع النظام السياسي الفلسطيني في مأزق، كما وضع حركة حماس في مأزق ليس أقل حدة، فالأول مرة تصبح حركة حماس مكونا من مكونات المؤسسة الفلسطينية الرسمية، الأمر الذي يعني دمجا واندماجا حقيقيا من قبل حماس في النظام السياسي الفلسطيني أبعد وأعمق من مجرد تشكيل حكومة". وقد كان هذا هو المطلوب دوليا وإقليميا حيث رأت الأطراف الدولية أن الانتخابات التشريعية مهمة، خصوصا بعد إعلان حماس مشاركتها فيها، فسعت إلى استمرار العملية الانتخابية "بغية إدماج حركة حماس في العملية السلمية باعتبارها جزءا من المنظومة السياسية الفلسطينية، كما أن عدم مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية تجعل من نتائج الانتخابات ليست ذات مغزى للعملية السياسية وإنهاء العنف".

وأدى شعور حركة حماس بقوتها وهيمنتها على المجلس التشريعي (60%) بأنها تملك الحق في فرض رؤيتها وخطها السياسي حيث اعتبرت نفسها تمثل مشروع المقاومة ورفضت المفاوضات والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير. وتناست مع نشوة الانتصار البرلماني أن منطق الشرعية في فلسطين لا يستمد أصوله من الشعب ورضاه على قرارات الحكومة وتوجهاتها فقط، وإنما من اعتراف الدول المحيطة ومدى الاعتراف الدولي ورضاه عن السلطة أيضا. وهذه الرؤية أحدثت إرباكا وخللا في النظام السياسي الفلسطيني، من حيث أن نظام الرئاسة ومنظمة التحرير يسيران وفق خط سياسي قائم على المفاوضات مع إسرائيل والالتزام بما تم التوقيع عليه من اتفاقيات سياسية، فحدث التعارض بين الرؤيتين، ونتج عنها ما عرف بصلاحيات الرئاسة وصلاحيات مجلس الوزراء، وخصوصا في المسائل الداخلية، فحكومة حماس تريد فرض سلطتها باعتبارها

السلطة وممثلة للشعب، والرئاسة تحاول كبح جماح حكومة حماس وتسارعها في فرض التغيرات، فوقعت الصدامات المسلحة، ومن ثم وصل الوضع الفلسطيني إلى الانقسام بين شطري الوطن، بعد أن سيطرت حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة في حزيران 2007 واعتبرت نفسها الحكومة الشرعية، في حين أعلن الرئيس محمود عباس عن إقالة الحكومة في غزة وإعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ في الضفة الغربية، وبذلك دخل النظام السياسي الفلسطيني والمشروع الوطني في أزمة بل في نفق مظلم.

ورغم سيطرة حركة حماس على قطاع غزة إلا أنها لم تنشر إلى أنها تسعى لإقامة أمانة إسلامية، بل حاولت كثيراً أن تنفي عن نفسها هذا الاتهام، حتى تظهر أمام العالم الأوروبي والأمريكي والمحيط الإقليمي بأنها حركة سياسية تتخذ الوسطية من الدين، وكل ما سعت إليه حماس في غزة وتحت ضغط القوى المتشددة فيها إلى فرض نوع من الالتزامات الدينية على سكان قطاع غزة، مثل: فرض الحجاب على طالبات المدارس، خروج المرأة مع محرم إلى الأماكن العامة، مراقبة شواطئ البحر. ومع كل هذا تظل حركة حماس حالة فريدة ومعقدة وذات خصوصية، تفرقها عن باقي الحركات الإسلامية في المنطقة، فهي مليئة بالتناقضات التي تفرضها وضعيتها الفلسطينية، فهي محافظة عقائدياً لكنها مستعدة، كما أثبتت التجارب، أن تبدي مرونة دينية وبرامغياتية سياسية تتجاوز أيديولوجيتها، فهي تؤمن بالمقاومة كحل لتحرير فلسطين، وفي الوقت نفسه تملك خيارات وبدائل سياسية يفرضها الواقع الفلسطيني وتتبنها القوى الوطنية، كحل الدولة الفلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس، وعمل المقاومة في حدود هذه الدولة، ووقفها إذا تطلبت المصلحة الوطنية ذلك، وعقد هدنة طويلة الأجل أو قصيرة مع الاحتلال، أو التفاوض مع إسرائيل عبر وسطاء".

إن حركة حماس كحركة براغماتية تحاول أن تحدث خطابها السياسي بين فترة وأخرى ليتضمن مفاهيم ومنطلقات تتأقلم مع الحقل السياسي الفلسطيني والقوى الوطنية التي تسيطر على الحيز العام. وإذا عدنا إلى إعلان القاهرة في 2005، وإلى برنامج وثيقة الأسرى في 2006، واتفاق مكة في فبراير 2007، سنجد أن حركة حماس أكدت على احترامها للاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير، وعلى الشراكة السياسية وفق القوانين المعمول بها في فلسطين، وإعلانها الموافقة على دولة فلسطينية في حدود 67، وقبلها لهدنة مع إسرائيل، وعدم إعاقتها لعملية السلام، كل هذا يؤشر على أن حركة

حماس قريبة جدا من برنامج حركة فتح والسلطة الوطنية، والخلاف القائم فقط في مسألة الاعتراف بإسرائيل وتنفيذ شروط الرباعية. وهذه المسألة ليست منوطة بحركة حماس كتنظيم بل بالحكومة القائمة سواء مثلتها حماس أو غيرها.

وبهذا يتضح أن حالة الصراع القائمة بين حركتي فتح وحماس لم تكن حالة تعارض بين مشروعين سياسيين، كما يطرح إعلاميا من وجهة نظر حماس، بل حالة صراع على السلطة، فقد عبر برنامج حماس الانتخابي عن رؤية للهيمنة على النظام السياسي الفلسطيني وتغيير مرتكزاته الوطنية والنضالية وعلاقاته السياسية التي تراكت عبر سنوات طويلة. وما انقلاب حزيران 2007 إلا نموذج لهذه الرؤية، وقد حاولت حركة حماس تسويق نفسها للمجتمع الدولي بأنها الحركة السياسية القوية والقادرة على تنفيذ التزاماتها، في محاولة منها للسيطرة على النظام السياسي بمساعدة المجتمع الدولي، إلا أن شروط هذا المجتمع والمتمثلة في اعتراف حماس بإسرائيل أو ما يعرف بشروط الرباعية، جعل حماس تتراجع عن مفهوم الهيمنة إلى مفهوم الشراكة، دون أن تتحمل أدنى مسؤولية تجاه استحقاقات هذه الشراكة. فالشراكة كما تريدها حماس مع حركة فتح كما ظهر جليا في اتفاق مكة وفي حوارات القاهرة، هي شراكة تقوم على نظام المحاصصة بين الطرفين أكثر منه شراكة حقيقية، حيث تسعى إلى تقاسم الوزارات وكذلك السفارات والمحافظين والمناصب العليا.

بيد أن الشراكة الحقيقية لا تكون كذلك، بل المشاركة في رسم الاستراتيجيات وصناعة القرار والخروج ببرنامج سياسي متفق عليه وخطاب سياسي وإعلامي مشترك، والالتزام بما وقعت عليه منظمة التحرير من اتفاقيات. وهذا ما تسعى إليه حوارات القاهرة الأخيرة عام 2009 وهو إدماج حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني وبلورة رؤية سياسية متفق عليها تشمل: الانتخابات، والأجهزة الأمنية، والحكومة، ومنظمة التحرير. لأن إدماج حركة حماس في النظام السياسي يؤدي إلى استقرار العلاقة الداخلية الفلسطينية، والسير قدما باتجاه عملية السلام دون اعتراضات من حركة حماس، كما يكبح جماح إسرائيل ويلزمها بدفع استحقاقات السلام. ولم تبت حماس اعتراضها على مثل هذه الشراكة، يقول فوزي برهوم الناطق الإعلامي باسمها بعد تسلم المقترحات المصرية الأخيرة: "أن مؤسسات الحركة الرسمية وقياداتها تعكف على دراسة المقترح المصري،

وأنها سترد عليه بما يضمن الحفاظ على الثوابت والمصالحة العليا للشعب الفلسطيني والشراكة الحقيقية".

إن أكثر المواضيع اختلافا وجدلا بين حركتي فتح وحماس في حوارات القاهرة 2009، هو موضوع الانتخابات، وخصوصا فيما يتعلق بالنظام الانتخابي وحجم النسب، حيث اقترحت حركة فتح التوزيع على أساس 80% للنظام النسبي، و20% لنظام الدوائر، بينما طرحت حركة حماس 60% للنسبي، و40% للدوائر، وقدمت مصر اقتراحها أن تكون 75% للنسبي، و25% للدوائر، مع نسبة حسم للنسبي 2%، للخروج من دائرة الخلاف. وما طرحه حركة فتح يساهم في تعزيز التعددية السياسية، أما ما طرحه حركة حماس فانه ينفي التعددية السياسية. وبهذا أصبحت الانتخابات والعملية الديمقراطية برمتها محل جذب ومساومة. مما يعني أن الشعب الفلسطيني أصبح أمام خيارين، الأول إجراء الانتخابات في موعدها، والثاني عدم إجراء الانتخابات وتأجيلها.

ونتيجة لهذا الخلاف القائم حول موعد الانتخابات، اقترحت ورقة المصالحة المقدمة من مصر في أكتوبر 2009، تأجيل الانتخابات إلى حزيران 2010، في حال التوقيع على الورقة. وقد وقعت كل فصائل العمل الوطني الفلسطيني على الورقة، إلا حركة حماس تحت مبررات أن الورقة تحتاج إلى نقاش وأن ثمة بنود تم تعديلها بعد التوافق عليها. ورفضت مصر مطالب حماس، وعلمت حماس توقيعها على الورقة إلا إذا تم مناقشتها وتعديلها مع مصر. وبهذا دخلت المصالحة في نفق مظلم.

وبما أن القانون الأساسي وقانون الانتخابات نصا على إصدار مرسوم رئاسي قبل إجراء الانتخابات بـ(90) يوما، فقد أعلن الرئيس أبو مازن أمام تعنت حماس وإصرارها على عدم التوقيع على ورقة المصالحة إلى إصدار مرسوم رئاسي في 23 أكتوبر/ تشرين أول 2009 يحدد موعد الانتخابات في 24 يناير/ كانون الثاني 2010، كإجراء دستوري وقانوني، لأنه إذا لم تجر الانتخابات في موعدها ستفقد حركة حماس شرعيتها، وكذلك الرئاسة، مما يعرض النظام السياسي الفلسطيني نفسه لفقدان الشرعية والمكانة الدستورية. والانتخابات الفلسطينية ليست مطلبا فلسطينيا فقط، بل مطلبا دوليا وإقليميا، لأنها عامل استقرار في المنطقة، كما أنها مرتبطة بالحكومة التي سيقدم لها الدعم والمنح والمساعدات، والمفاوضات مع إسرائيل.

أما بالنسبة للعملية الانتخابية في حال جرت الانتخابات، بتوافق وطني، مما لا شك فيه أن حركة فتح ستفوز بغالبية أعضاء المجلس التشريعي والرئاسة أيضاً، وهذا لا يعني عدم فوز حماس، بل ستفوز ولكنها ستخسر كثيراً من ناخبها السابقين وخصوصاً الفئة المهمشة في المجتمع الفلسطيني سياسياً، ونسبة من مؤيديها. وبالنسبة للقوى والفصائل الفلسطينية الأخرى، ستدخل في تحالفات وائتلافات أكبر مما دخلته في الانتخابات التشريعية الثانية، فهي قد مارست التجربة الانتخابية منفردة مع تحالفات بسيطة، وعرفت حجمها الطبيعي في الشارع الفلسطيني، لهذا ستسعى نحو التحالف الأكبر، وفي رأينا، يمكن أن تكون هناك كتلة ثالثة تشكلها قوى اليسار مع بعض التحالفات مع قوى قومية وليبرالية، ليصبح لها نفوذ وقوة ضغط في المجلس التشريعي، لأنه دون ذلك ستبقى قوى مهمشة وضعيفة.

مما يعني وفق هذه الرؤية أن النظام السياسي الفلسطيني سيتغير وفق نتائج الانتخابات التشريعية الثالثة، باتجاه هيمنة الحزبين فتح وحماس على النظام السياسي الفلسطيني، مع وجود قوة سياسية ثالثة لا تشكل حالة منافسة لهما، وإنما أداة ضغط على توجههما السياسي في المرحلة القادمة فيما يتعلق بالوضع الداخلي أو الخارجي.

أما بالنسبة للمجلس الوطني ومنظمة التحرير، فقد تم التوافق بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني منذ إعلان القاهرة 2005 والحوارات التالية له، على إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها السياسي والمؤسساتي، والتوافق على استيعاب التنظيمات غير الموجود فيها وأهمها حركتي حماس والجihad الإسلامي. وفي حوارات القاهرة الأخيرة 2009 تم وضع آليات للتفعيل والإصلاح، وذلك بإجراء انتخابات للمجلس الوطني وفق نظام التمثيل النسبي، على أن تجري الانتخابات متزامنة مع انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي. مما يعني أنه سيصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية قوة لا يستهان بها في النظام السياسي بحيث تلعب دوراً كبيراً في مجال العلاقات الدولية والمفاوضات مع إسرائيل.

لا يختلف اثنان من الفلسطينيين على ضرورة إصلاح المنظمة وتفعيل دورها وإجراء انتخابات للمجلس الوطني، وفي رأينا أنه يجب الفصل بين انتخابات الرئاسة والتشريعي وانتخابات المجلس الوطني، بحيث تكون انتخابات المجلس الوطني في مرحلة لاحقة لانتخابات الرئاسة والتشريعي أي بعدها بشهرين أو ثلاثة، لان:

- 1- انتخابات الرئاسة والتشريعي مقتصرة على أبناء الداخل من الشعب الفلسطيني، وانتخابات المجلس الوطني تشمل الداخل والخارج.
- 2- الفترة القصيرة المتبقية لإجراء انتخابات الرئاسة والتشريعي تكفي لإجرائها في 25 يناير 2010، من حيث وجود لجنة للانتخابات وقانون للانتخابات (مع بعض التعديل)، أما انتخابات الوطني فتحتاج إلى جهد كبير من حيث تنظيم عملية الانتخاب مع الدول العربية المجاورة ودول الشتات الغربي، وكذلك صياغة قانون انتخابي متفق عليه، ولجنة انتخابات خاصة بالمجلس الوطني لها فروع ومندوبين في كل الأقطار التي يمكن أن تجرى فيها انتخابات.
- 3- اعتبار أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء تلقائيون في المجلس الوطني، لهذا من الأفضل إجراء انتخابات الوطني بعد انتخابهم وتسميتهم حتى لا يحدث نوع من الخلل والإرباك في العملية الانتخابية على اعتبار أن أعضاء التشريعي يتم انتخابهم من الداخل، والوطني من الداخل والخارج، فيصبح الأمر الانتخابي هو استكمال أعضاء الوطني من الداخل والخارج.
- 4- في الانتخابات التشريعية الماضية 2006، كان أمام الناخب ورقتين انتخابيتين: واحدة للدوائر، والثانية للقوائم. فكيف سيكون وضع الناخب الفلسطيني أمام أربعة أوراق انتخابية: واحدة للرئاسة، واثنين للتشريعي، ورابعة للمجلس الوطني، ستكون عملية مرهقة وستؤدي حتما إلى أخطاء.

توصيات ومقترحات :

- تعزيز حقوق الإنسان وتفعيل ضماناتها وتجسيد الولاء لفلسطين والمصلحة الوطنية العليا بدلا من الولاء الحزبي أو الجهوي أو العائلي.
- تعديل قانون الانتخابات وتوسيع المشاركة ومجال التمثيل الانتخابي على قاعدة التمثيل النسبي الكامل لكي يشمل جميع الأحزاب وتحديد نسبة الحسم بما لا يتجاوز 2%.

- تعديل أو إعادة قراءة النظام القانون الفلسطيني، لكي نخرج به من حالة المرحلة الانتقالية إلى مرحلة ثبات النظام السياسي بعد دخول حركة حماس التجربة الديمقراطية.
- تأجيل انتخابات المجلس الوطني إلى ما بعد انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي.
- العمل على ثبات النظام السياسي وقانون الانتخابات، لأنه لا يعني في كل عملية انتخابية أن يتغير النظام والقانون وفق رؤية هذا الحزب أو ذلك، بل يجب التوافق على نظام وقانون فلسطيني موحد لكل القوى السياسية الفلسطينية يستند إلى ثوابت لا تتغير بتغير الحكومات.

الانتخابات الفلسطينية من عثرات الحوار إلى مستقبل السلطة

معهد السياسات العامة

الثابت أن قضية الانتخابات الفلسطينية ستتأثر إلى حد كبير بعاملين جديدين طرأ خلال الأشهر الماضية يتعلق الأول بقرار الرئيس محمود عباس بعدم الترشح لولاية ثانية، والثاني وهو لصيق بالأول وتابع له المستقبل السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في ضوء الحديث الجدي عن التوجه لمجلس الأمن لترسيم حدود الدولة الفلسطينية.

بكلمة أخرى فإن السؤال الكبير يتعلق بإمكانات عقد الانتخابات أصلاً في ظل انشغال النخبة السياسية للسلطة في المعركة الدبلوماسية الجديدة في أروقة نيويورك وجنيف. فالسلطة ربما لن تعود قائمة وهيكلها السياسية من مجلس تشريعي ورئاسة ورئاسية وزراء (مكونات النظام) ستتبدل وتتغير في حال تم التوجه لتجسيد الدولة ولو حتى دولة تحت الاحتلال. وهذا بدوره يعني النخبة السياسية من مسألة الانتخابات برمتها.

هذا من جانب من جانب آخر فإنه حتى ولو انتفى تأثير هذين العاملين على أهميتهما، فإن الثابت بأن المشهد السياسي الفلسطيني يمر في لحظة حرجة تتعلق بمستقبل مكوناته في ظل الانقسام وتعثر توحيد مؤسساته بين البقعتين الجغرافيتين التي تشكلان مناطقه وتراجع الحوار الوطني.

دائماً ثمة فرصة أخيرة، فالجهود المصرية قد تتمكن من جلب حماس إلى طاولة التوقيع. لكن هذا يظل سيناريو من مجموعة من الاحتمالات التي تفتح المشهد أمام تحولات كثيرة. إذاً ما اقترحه هو أن الانتخابات الفلسطينية المقبلة مرهونة بمجموعة من المتغيرات غير الثابتة وغير متوقعة النتيجة وتشمل:

* مستقبل السلطة الوطنية ككيانية سياسية وإمكانات تغير هيكلها وأطرها لصالح تشكيل سلطوي جديد.

* نجاح أو تعثر الحوار الوطني. ومثل هذا المتغير يجب قياسه بالتوافق وبالاختلاف مع المتغير السابق. (نجاح الحوار + تعثر جهود السلطة في الانعقاد من عملية السلام بشروطها الحالية. نجاح الحوار + نجاح السلطة . فشل الحوار + نجاح جهود السلطة. فشل الحوار + فشل جهود السلطة).

الجدول التالي يوضح ذلك

نتائج الحوار الوطني

--+

++

السلطة
جهود

في ظل عدم اليقين هذا فإنه يمكن تخيل لجوء السلطة إلى تأجيل الانتخابات بحكم "التعذر" لعام آخر لفحص إمكانات نجاح جهودها في فرض موضوعة الدولة وتحقيقها وفي فحص الفرصة الأخيرة لنجاح الحوار الوطني. فهي لا تملك حيلة جراء رفض حماس للذهاب لانتخابات ورفضها لإقامتها في غزة. وإذا كان الأمر كذلك فعلينا النظر إلى الانتخابات فرضياً بوصفها ستنتم، وتأمل أزمة النظام السياسي الفلسطيني رغم ذلك. إن ما يقترحه القول السابق ضمن أشياء أخرى أن الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني كان يمر بأزمة وورطة كبيرة حتى لو لم تتعثر جهود المصالحة وحتى لو لم تدخل العملية السلمية في "كوما".

والانتخابات التي كان يجب أن تكون جزءاً طبيعياً من النظام السياسي الفلسطيني أصبحت وبسبب الانقسام الداخلي مخرجاً للارزمة. ولما كانت كذلك فقد تحول هذا المخرج كمعطّل للحوار وصار الخلاف عليه هو جوهر الصراع الفصائلي في الحوار. ويتأمل سريع يمكن إدراك أنه تم تحميل موضوع الانتخابات كل مفاسل الخلاف حول القضايا الأخرى. لكن المؤكد أن أي مراقب ورغم ذلك لابد له أن يتفق بأن إجراء الانتخابات هي المخرج الوحيد من عنق الزجاجة داخلياً، وبعده يمكن للفاعلين في الحقل السياسي الفلسطيني أن يطوروا أدوات جديدة تساهم في تثبيت أركان النظام وتأهيله.

أزمة النظام السياسي الفلسطيني

كان يجب للانتخابات الفلسطينية القادمة أن تتم بعد اتخاذ إجراءات أساسيين واحد يتعلق بهيكل النظام السياسي الفلسطيني والثاني تشريعي ويساهم في توطيد الديمقراطية في داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. يتعلق الأول بضرورة إنهاء الترتيبات الخاصة بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ودمج التنظيمات الفلسطينية التي ليست جزءاً منها خاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي. الثابت أن عدم دخول حماس في منظمة التحرير عندما قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني 2006 هو سبب الكثير من الالتباس الذي حدث في فهم الصلاحيات والاختصاصات وفي

الإقرار بالمرجعيات. فحماس التي حصلت على أغلبية في برلمان السلطة لم تعترف بهيئات المنظمة القيادية التي هي بدورها صاحبة ولاية قانونية وسياسية على مؤسسات السلطة. بمعنى أن حماس جلست على كرسي لا تعترف بكونه جزءاً من طاولة أوسع وحاولت النأي بنفسها بعيداً عن كل التزاماته وارتباطاته. بالطبع لسنا بصدد تقييم التجربة بقدر أهمية فهم مكن الخطأ الذي تم، والذي كان يستوجب أن لا تتم الانتخابات الثالثة دون تصويبه. بيد أن هذا على ما يبدو قد لن يحدث لأن الوضع الفلسطيني لم يعد ينتظر.

الثاني يتعلق بإقرار قانون الأحزاب أو الكتل البرلمانية. لم تقم السلطة منذ نشأتها حتى الآن بإقرار قانون للأحزاب. والمتمتع يدرك أن ليس للأمر علاقة بالرغبة أو المقدرة بقدر علاقته بطبيعة فهم النخبة السياسية الفلسطينية صاحبة القرار لمشروعها الوطني. فـ"فتح" ما زلت تتظر لنفسها أنها حركة تحرر وطني ولم يحن الوقت الذي يجب أن تتحول فيه لحزب ووثائق المؤتمر العام السادس للحركة الذي عقد في آب 2009 تشير لذلك بوضوح⁽ⁱ⁾.

غير أن هذا لا يعفي النخبة السياسية من ضرورة التفكير في ترتيب الوضع البرلماني وإقرار قانون يعمل على ذلك. قد لا يكون قانون أحزاب حتى لا تستغفر قواعد فتح وأنصارها، بل يمكن تسميته قانون الكتل البرلمانية وهو يحدد من يستطيع تشكيل قائمة برلمانية ووفق أي شروط وما هو الواجبات وما هي الاستحقاقات. ربما أول هذه الاستحقاقات كان يجب أن يكون الإقرار بالنظام الأساس وقوانين السلطة. التجربة السابقة تؤكد أن اللبس الكبير الذي حصل في الهياكل المؤسساتية للسلطة بعد الانتخابات التشريعية الثانية كان مصدره عدم تنظيم الحياة البرلمانية بحيث دخلت التنظيمات الكبرى بكل ثقلها في الصراع الانتخابي (وليس التنافس) وكانت تتظر لهذا الصراع ليس بوصفه منبراً ديمقراطياً بل ساحة فصائلية يجب هزم الطرف الآخر بها. وإذا كانت الديمقراطية والتحول الديمقراطي يحتاج لمواطنين واعين فهو أيضاً يحتاج لنخبة وقيادة سياسية واعية أولاً كما يقول فيليب شميت⁽ⁱⁱ⁾.

(i) انظر مراجعة شاملة لوثائق المؤتمر في العدد التاسع من فصلية سياسات (2009)

(ii) شميت (2009)

غير أن هذين الإجراءين كانا بحاجة لتغييرات وفهم عميق في الحقل السياسي الفلسطيني. فالأول يحتاج لاتفاق فصائلي شامل حول تطوير منظمة التحرير ودمج حماس والجهد فيها وهو اتفاق إذا تم سيعفي السياسة الفلسطينية من الكثير من المشاكل ويفتح الطريق أمام وفاق أشمل. أما الإجراء الثاني فقد كان بحاجة لفهم فتحاوي وربما حمساوي لأهميته ولعدم تعارضه مع تطلعات حركات التحرر. بل قد يكون رديفاً لها ومكملاً إذ أن وجود كتل برلمانية لصيقة ومعبرة عن مصالح أنصار ومؤيدي التنظيمات قد يعفي هذه التنظيمات من الكثير من الاستحقاقات التي قد يتطلبها الوجود في المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية.

لكن هذا لم يحدث وعلى ما يبدو لن يحدث بسبب حالة عدم الاتفاق الفلسطيني وربما تعثره بشكل كبير. فأمam تردي الحال الفلسطيني وتراجع كل الوضع الداخلي وصعوبته صارت الانتخابات مدخلاً أساسياً للخروج من الأزمة، ومنطق ذلك أن الشعب، مصدر كل السلطات، وحده يستطيع أن يفصل بين الأطراف المتصارعة. من هنا صارت الانتخابات ضرورة يجب العمل على تحقيقها. والانتخابات في مناطق الصراع عادة تكون تتويجاً لاتفاق شامل يُجمل فهم الأطراف المختلفة لطبيعة النظام السياسي والعلاقات داخله؛ في الحالة الفلسطينية صارت الانتخابات بوابة للخروج من الأزمة وبداية لحل الأزمات العالقة. وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من النظر بعمق لسبل إنجاز انتخابات تضمن سلامة النظام السياسي وسلامة هياكله وتحقق قدراً كبيراً من الاستقرار وتكون مدخلاً حقيقياً لتطويره وتصلبيه بما يضمن تحول هياكله لهياكل ومؤسسات دولة حين يتم ذلك.

وإذا كان هناك عشرات الأسباب التي تجعل من إجراء الانتخابات ضرورة لا تحتتمل التأجيل ولا تحتتمل الخلاف الفصائلي فإن هناك على الأقل سبابان جديران بالتأمل والاعتبار في هذا السياق:

الأول، وتأسيساً على التحليل السابق فإن إجراء الانتخابات هي المخلص من حالة الركود السياسي الداخلي وهي المخرج الذي يمكن من خلاله فتح طاقة في جدار الانقسام. صحيح أن القصد من راء الانتخابات هو اختيار ممثلي الشعب في المجلس التشريعي، لكن المؤكد وفي ظل حالة التجاذب والاستقطاب الحادة والخلافات الواسعة

والمتباينة في الآراء والتوجهات السياسية بين التنظيمات فإن الناخب سيقول كلمته وموقفه من هذه التوجهات والآراء.

وإذا كانت الانتخابات الثانية قد تميزت بطغيان الأجندة الداخلية عليها فإن الانتخابات الثانية ستطغي عليها أجندات أكثر شمولاً. ففي الانتخابات التشريعية الثانية ذهب الناخب لصندوق الاقتراع ليصوت على أداء السلطة خلال السنوات الاثني عشرة الماضية من عمرها، وكانت قضايا من باب الفساد وسوء الإدارة وتعرثر المفاوضات، وهو ما تحملت السلطة جزءاً كبيراً منه، هي الفصل في خيارات الناخب. بكلمة مختلفة فإن الانتخابات الثانية كانت تصويتاً على أداء فتح والسلطة التي كانت تقودها.

أما الانتخابات الثالثة فستكون تصويتاً لحسم قضايا الخلاف بين فتح وحماس. والمواطن هذه المرة يعرف أن السياسيين حين طلبوا منه أن يدلي برأيه فهم يريدونه أن يقول كلمته في قضايا الخلاف. وبكلمة قريبة منذ ذلك فإنه سيكون من العسير على المتنافسين الحديث عن قضايا كبرى تمس المواقف السياسية المتعلقة بالنضال الوطني بقدر اهتمامهم في تبيان صوابية مواقفهم السابقة. هو صراع لكسب تأييد الناخب للمواقف موضع الخلاف. ففي الانتخابات الثانية بجانب تركيز حماس على ما أسمته " الإصلاح " ورغبتها في التغير فقد طرحت مواقف كثيرة تتعلق برفضها للمفاوضات وللهدنة ولأي حوار مع إسرائيل وقالت إنها ستستغل التشريعي لتعزيز وتقوية المقاومة. ولما لسنا بصدد محاكمة مدى التزام حماس بذلك فإنه من نافل القول أن مثل هذه الشعارات لن تكون مادة دسمة في الانتخابات القادمة.

الثاني، ليس بعيداً عن هذا، فإن الانتخابات ضرورية لإعادة الاعتبار للنظام السياسي الفلسطيني بعد الدمار المعنوي والمؤسسي الذي أصابه جراء الأحداث المؤسفة التي جرت خلال الصراع الدموي على السلطة حيث تم الاحتكام للسلاح وللقتل بدلاً من الاحتكام للمؤسسة ولل قانون. وهو ما عكس سوء تقدير فلسطيني فلسطيني للمؤسسة ولطبيعة عملها ولأهميتها في الفصل في النزاعات. هذا إلى جانب ما جلبه هذا من تراجع في مستوى التأيد الذي قد يحظى به الفلسطينيون في العالم الخارجي. بجانب تضائل فرصة البناء المؤسسي السليم الذي يوفر التربة التي تقام عليها الدولة. إن إجراء الانتخابات والعودة إلى المؤسسات وللناخب الذي يمثل السلطة على هذه المؤسسة يعيد الاعتبار لقيمتها ولأهميتها في المشهد السياسي كما يعزز من صورة الفلسطيني ويشكل

خطوة متقدمة تجاه التحول الدولاني وتعزيز الممارسة الديمقراطية ليست كطريقة لحل النزاعات (وهذا هام) بل للبناء والتطوير أيضاً.

ورغم أن الحديث عن الانتخابات قد يوجد له من الأسباب ما يشفع له وقد يكون مصحوباً بالتفكير النوستالجي للعودة لحالة الاستقرار إلا أن ثمة عقبات لا يمكن إغفالها حين يتم التفكير في مستقبل الحراك الديمقراطي في فلسطين. ومكن هذا القلق الذي تقترحه الجملة السابقة هو حقيقة العثرات التي تعترض تحقيق الديمقراطية في فلسطين والتي يمكن تلخيصها بمجموعة من الملاحظات السريعة. وقبل فعل ذلك لابد من التذكير بان مثل هذه العثرات لصيقة بخصوصية الحالة الفلسطينية في بعضها، وهي سمة عامة من سمات عمليات الديمقراطية في المجتمعات الشرقية في بعضها الآخر. ولا يمكن فهم الأزمة الفلسطينية الراهنة وتراجع الحال وانكسار العملية الديمقراطية دون فهم هذه الملاحظات وتأملها⁽ⁱⁱⁱ⁾. وتتمثل في علاقة التنظيمات الفلسطينية المختلفة مع الكيان السياسي الفلسطيني المتمثل بالسلطة الوطنية ونظرتها لهذا الكيان ومنشئه ومستقبله، وبدرجة أوسع علاقاته مع المؤسسات السياسية الأوسع خاصة منظمة التحرير الفلسطينية.

إحداث الديمقراطية في سياقات غير سيادية أو بكلمة أخرى إلى أي مدى يمكن إجراء انتخابات كاملة والالتزام بنتيجتها في سياق مثل السياق الفلسطيني الذي يتسم بالتدخل الإسرائيلي الفيزيائي. ربما كانت نتائج انتخابات 2006 دليل على هذا المعنى حيث قامت إسرائيل بالتأثير على فعالية المجلس المنتخب من خلال اعتقال الكثير من أعضائه.

الانتخابات بعد النزاعات عادة ما تكون مصحوبة بنكهة هذه النزاعات نفسها وبالتالي قد تكون تعميقاً للأزمة إذ أن الناخب الذي طور ثقافته وأجندته السياسية خلال الأزمة لن يفلح في الهروب من آثار تلك الأزمة. (الصراع الداخلي سيكون أجندة أساسية في أي انتخابات قادمة).

المهام الثلاث: تزامن مهمة بناء السلطة وتحويلها لدولة مع مهمة بناء المؤسسات وتنشيط أركان العملية الديمقراطية، واستكمال عملية المفاوضات حيث أن بعض الأطراف

(iii) ناقشت أربعة من هذه النقاط بتوسع في دراسة صدرت في مجلة تسامح (مرجع)

قد يرغب في تغليب طرف على آخر. وهذا قد يفسر مثلاً تلكؤ ياسر عرفات في إجراء الانتخابات لاعتقاده بأن استكمال تحويل السلطة لدولة ربما كان أهم.

التدخلات الخارجية في السياسة الفلسطينية والاستقطابات الإقليمية: ربما بحكم التاريخ والجغرافيا كانت فلسطين أكثر عرضة للتدخلات الخارجية من غيرها. المراقب سرعان ما سيسجل كيف أن الشأن الداخلي الفلسطيني يصبح بقدرة قادر شأنًا إقليمياً وربما دولياً في ثوانٍ.

غياب الثقافة الديمقراطية التي تنتظر للممارسة الانتخابية أبعد من صناديق الاقتراع حيث يقوم كل من لا تعجبه النتائج بإشغال إطارات مشتتة في الشوارع محتجاً. ثمة قصور في دور المجتمع المدني النخبوي في أغلبه للأسف في فلسطين في هذا الجانب، بجانب قصور التنظيمات السياسية ذاتها.

إضافة للسابق فيجب التحذير من أن اقتصار التعامل مع الانتخابات على أنها مدخل للخروج من الأزمة إذ سرعان إذا ما تحول هذا إلى نمط من التفكير في التعاطي وفي فهم الانتخابات أن يساهم على تدمير أي استقرار ويحول الانتخابات بدلاً من أن تكون أداة فعالة في تحقيق الاستقرار السياسي إلى معول هدم في بنيان النظام السياسي. وعليه فثمة قصور يحمل بذور الفشل إذا تم النظر للانتخابات بوصفها نشاط يتمخض عنه إعلان نتائج الفوز. بمعنى أن مثل هذا الفهم قد يجعل أي طرف يعتمد إلى تخريب الوضع الداخلي بغية الذهاب للانتخابات يعتقد أنها في مصلحته. ومقصد مثل هذا التحذير هو ضرورة تطوير الفهم العام للانتخابات بوصفها جزء من عمل المؤسسة السياسية وهي الطريقة التي يتم عبرها تحديد الأشخاص والأهداف والمدخلات والمخرجات، وليس مجرد وسيلة لتجاوز وضع ما.

الانتخابات كمخرج

لا يبدو أن الفلسطينيين يمتلكون الكثير من الوقت لإهداره. فالانقسام وتمزق مناطق السلطة الوطنية إلى كيانات وتراجع الكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في قطاع غزة واشتداد الحملة الاستيطانية في الضفة والحصار على غزة يجب أن يكون دافعاً للتعبيل في الخروج من الأزمة. ومع مرور المزيد من الوقت يجب الإقرار بأن ثمة تحولات مهولة تجري في المجتمع الفلسطيني بشقيه الغزي والضفي تجعل

إمكانية إعادة اللحمة مهمة أكثر صعوبة. إذ أن ثمة مؤسسات وهاكل اجتماعية ونشاطات اقتصادية تنتوع وتختلف وتباین وثمة قيم ومفاهيم تصاحب هذا التنوع. كل هذا ينذر بعواقب لا تساهم في المستقبل، وقد تكون عقبة في طريق، تحقيق الوحدة المؤسسية والسياسية. لذا فإن مخاطر تأجيل الانتخابات بوصفها المدخل للخروج من الأزمة وبوصفها بداية إعادة اللحمة بين شطري السلطة، كبيرة.

ويتبع ذلك أن الانتخابات ليست ضرورة ومطلب وطني وجماهيري بل هي أيضاً استحقاق دستوري يترتب على عدم تنفيذه عواقب تعمل على تقويض النظام السياسي الفلسطيني. فمن ناحية فإن وصول الخامس والعشرين من كانون الثاني القادم دون الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية سيعني عملياً بأن السلطة الوطنية ستصبح بلا رئيس وبلا مجلس تشريعي. وشغور الهيئتين يعني فراغ لا يمكن لجهة إشغاله. إذ أنه لو شغل واحد لأمكن وعبر القواعد الدستورية للهيئة الأخرى أحلاله. مثلاً الرئيس يقوم رئيس المجلس التشريعي بالإنبابة بشغل منصبه، ولو انتهت ولاية المجلس التشريعي يقوم الرئيس بالتمديد له.

تأسيساً على السابق، فإن عدم إجراء انتخابات سيعني ضمناً وجود فراغ قانوني في مركز الرئيس وفي مركز المجلس التشريعي. وهذا ما حذر منه خبراء قانونيين حين تحدثوا عن ما أسموه "انهيار السلطة قانونياً"^(iv)، بمعنى أنه مع عدم إجراء انتخابات وانتهاء ولاية الرئيس وولاية المجلس التشريعي تصبح السلطة بلا مؤسسات قانونية تحكمها إذ أنه لا يوجد من يقوم بمهامهما ولو مؤقتاً. لا يقتصر الأمر على ذلك حتى إنه في حال وصول الفصائل لاتفاق شامل ومفصل لتحديد موعد جديد للانتخابات غير موعد استحقاقها في كانون الثاني 2010 فإن مثل هذا الاتفاق لا يشكل سنداً قانونياً يلزم بتأجيل الانتخابات. فالفصائل ليست جهة قانونية مخولة بإلغاء موعد منصوص عليه. طبعاً بإمكان "ترزية" القوانين أن يؤولوا ويفسروا وبيّندعوا ما يشاءون لكن تظل الحقيقة كذلك.

وعليه فإنه حتى في حال وصول الفصائل لاتفاق فإن مثل هذا الاتفاق لا يصبح ملزماً إلا بعد أن يقوم المجلس التشريعي وبالتوافق بين كتله المختلفة بالاجتماع وتأجيل موعد الانتخابات وترحيلها للتاريخ المتفق عليه. صحيح أن ثمة شيء في الديمقراطية

(iv) انظر مثلاً دراسة الدكتور موسى أبو ملح في سياسات العدد 10 ، 2009

يسميه الدارسون "ديمقراطية الاتفاق/الصفقة" Pactos ولكن هذا الصفقة يجب أن ترى النور الحقيقي في غرفة الديمقراطية وحدها، أي البرلمان.

وبإيجاز فإن عدم عقد الانتخابات سيعني:

- تعميق الانقسام وإطالته.
- رهن الانتخابات باتفاق فصائلي قد لا يتحقق.
- شغور قانوني في مركز الرئيس والمجلس التشريعي.

هل يعني هذا عقدها بأي ثمن؟ بالطبع لا. لابد من التفكير في حلول خلاقية لمثل هذه الأزمة ولابد للفصائل أن تكون على قدر كبير من المسؤولية لكي تصبح قادرة على إدراك مخاطر استمرار الوضع الراهن.

هل ستعقد الانتخابات في موعدها؟

تبدو الإجابة بـ"لا" مؤكدة. ولما كان الأمر كذلك سيستمر الوضع على ما هو عليه حتى تتحقق واحدة من الاحتمالين:

الأول: أن تفلح مصر في جلب الأطراف إلى طاولة الحوار مرة ثانية بعد توقيع حماس الأولى على مقترح المصالحة. وحماس قد تلجأ إلى موافقة مبدئية لتضمن تأجيل الانتخابات إل أبعد حد دون أن يعني أن هذه الموافقة سيتبعها إعلان توقيع مصالحة شامل.

الثاني: في حال استمرار حماس في رفضها للمصالحة وللانتخابات بلا نهاية ما الخيارات التي يمتلكها الرئيس أبو مازن؟ على ما يبدو أنه أمام واحد من خيارين إما تعليق قراره وبالتالي يبدو مثل من رهن قراره بموقف حماس وبالتالي فإن هذا قد يعني عدم إجراء انتخابات بالمطلق، أو يذهب لانتخابات مع أو بدون غزة. ومشاركة غزة في الانتخابات يبدو إشكالياً إذ أن البحث في المشاركة الالكترونية أو الهاتفية أو ما شابه لن تكون ذات جدوى لكثير من الأسباب. وسيظل وبغض النظر متى تجرى الانتخابات أمام أبو مازن خيار الذهاب لانتخابات بدون غزة مع ضمان تمثيل غزة عبر القائمة النسبية. وهو بهذه الحالة يواجه مشكلتين أولهما هو حاجة

لتأمين موافقة تنظيمه في غزة الذي قد يرفض وهو بحاجة ثانياً لتأمين موافقة حلفائه في منظمة التحرير.

الثالث: أن تطلب مصر من أبو مازن مهلة مرفقة بوعده مصري بدعم الانتخابات. بمعنى إهمال مصر ثلاثة أشهر لانجاز صفقة جديدة، وفي حال فشلت مصر تتعهد مصر بالدعم القوي سياسياً وميدانياً للانتخابات وربما استصدار موقف من جامعة الدول العربية.

الرابع: أن يتم تجميد ملف الانتخابات على اعتبار "التعذر"، والرئيس الذي وعد بعدم الترشح لرئاسة السلطة يفني بوعده ويظل رئيساً في ذات الوقت. ويقوم المجلس المركزي بالتمديد لمؤسسات السلطة جميعاً وهذا يشمل المجلس التشريعي بالطبع. وعند هذا يظل الحال الفلسطيني معلقاً إلى حين نجاح الحوار.

القانون الانتخابي

شهدت السلطة الوطنية تحولاً في قانونها الانتخابي بالانتقال من الدوائر للنظام المختلط الموزع بين 50 بالمائة للدوائر ومثيلاتها وفق النظام النسبي. وكان الرئيس أبو مازن في حينه قد دعم التحول الكامل للنظام النسبي ورفضه في حينه بعض أقطاب المجلس التشريعي الأول. مع تدهور الوضع الداخلي عقب فوز حماس في الانتخابات الثانية وحصولها على أغلبية في المجلس وتعثر جهود تشكيل حكومة تضم كتل برلمانية مختلفة تعالت المطالب بضرورة إتباع نظام التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات القادمة. ويبدو أن للنظام النسبي ما يشفع له خاصة في السياق الفلسطيني. رغم أن هناك بعض الامتيازات التي يمكن سوقها للدفاع عن نظام الدوائر بوصفه مثلاً أكثر تمثيلاً للخيارات المباشرة للناخبين.

ولكن يبدو أن ليس للأمر علاقة بمدى ديمقراطية هذا الخيار أو ذاك إذ أن الخيارين لهما مساوئ وعيوب. والثابت أن تحديد الخيار يجب أن ينبع من حقيقة المصلحة الوطنية. وإذا أراد الفلسطينيون اختيار طريقة لانتخاب ممثليهم في المجلس التشريعي فإن هذه الطريقة لا بد أن تعكس فهمهم لطبيعة صراعاتهم وإمكانات تحول نظامهم السياسي. ولما كانت السلطة ليس دولة، وإن كانت تمتلك بعض مقوماتها، ولما

كانت معركة ومهمة التحرير لم تتجزأ فإنه يبدو من المنطقي التفكير بضرورة أن يشارك الجميع في صناعة القرار المتعلق بإدارة حياة الفلسطينيين داخل الجزء الذي سيصير دولتهم، بجانب مشاركة الجميع في إدارة دفة الأمور السياسية عبر الوطن المعنوي الأكبر المتمثل في منظمة التحرير. حيث أن نظام الدوائر (الأكثر) يقصر المشاركة السياسية بين التنظيمين الكبيرين ويحرم بقية الفصائل ربما من المشاركة. هذا بجانب أن نظام الدوائر لا يعكس التمثيل الحقيقي لحجم كل تنظيم مشارك في الانتخابات. ولما كانت مهمة السلطة هي المشاركة في إنجاز مهمة التحرير والبناء فإن مشاركة الجميع تصبح ضرورة وطنية وليست خياراً مؤسساتياً لنوع القانون الانتخابي.

لكن الحوار الوطني سيذهب كما هو واضح من مخرجات جولاته لاعتماد قانون تتوزع فيه الانتخابات بين الدوائر والنسبي مع 75 بالمائة للثاني و 25 بالمائة للأول. وهذا أفضل من النظام السابق وإن لم يرق لطموح المطالب بإقرار القانون النسبي بشكل كامل. لكن رغم ذلك يمكن اعتماد صيغة تطبق النظام النسبي على مستوى الدائرة وتوفر ضرراً أقل وتمثيلاً أكثر بحيث يصار إلى اعتماد التوزيع النسبي لمقاعد الدائرة بين المتنافسين. بمعنى أن سكان دائرة انتخابية ما، مثلاً شمال غزة، يقترعون لاختار ممثلهم الخمسة. تقوم التنظيمات بطرح قوائم صغيرة للتنافس على المقاعد الخمسة ويصوت الناخبون بشكل مباشر لهذه القوائم. وتحصل كل قائمة على نسبتها من الأصوات. بهذه الطريقة يمكن التقليل من مساوئ تطبيق نظام الدوائر ويتم فتح نافذة أوسع للمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار الوطني.

ما أريد اقتراحه هنا أن هناك عشرات التحويلات والتوزيعات داخل النظم الانتخابية المختلطة يمكن الاستفادة منها في توفير قاعدة أوسع للمشاركة السياسية إذ أن منطلق البحث عن هذه القاعدة يجب أن يكون تأمين القدر الأوسع من المشاركة السياسية والتمثيل الحقيقي لأحجام التنظيمات.

التحالفات الحزبية

يعتمد شكل التحالفات الحزبية في معركة التنافس على مقاعد داخل المجلس التشريعي الثالث على مجموعة من العوامل التي سيكون أبرزها حجم مشاركة التنظيمات في هذه الانتخابات وما إذا كانت ستعقد بتوافق وطني أم لا. والإشارة هنا إلى حقيقة مشاركة الجميع في الانتخابات القادمة، فمن غير المؤكد حتى لو تمت الانتخابات ضمن

وفاق وطني وبالتزامن بين الضفة وغزة أن تشارك الجهاد الإسلامي فيها إذ أن التصريحات الصادرة عن قيادة الجهاد في غزة ودمشق تدفع لمثل هذا التحليل. أما مشاركة حماس فهذا منوط بتطور مشروع المصالحة. إذاً نحن أمام جملة من السيناريوهات التي تحتمل الصواب والخطأ. لكن التحليل التالي سيفترض مشاركة حماس وإجراء الانتخابات ضمن وفاق وطني. في حال تم ذلك فهناك أيضاً مجموعة من الاحتمالات التي قد تبدو عليها الخارطة الحزبية داخل المجلس الجديد.

أولاً: من المؤكد أن أي تحالف لن يجتاز الخط الفاصل الواضح بين فصائل منظمة التحرير وبين حماس وحلفائها. وإذا شاء أحد أن يسميه التيار الوطني والتيار الإسلامي فليفعل مع بعض الحذر. وهذا يقتضي التوضيح. على طرف ما تقع فتح وفصائل منظمة التحرير التاريخية المتمثلة بالجهة الشعبية والجهة الديمقراطية وحزب الشعب وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية والجهة العربية والعربية الفلسطينية. على الطرف الآخر تقع حماس والجهاد الإسلامي وبعض الفصائل العاملة ضمن منظمة التحرير والمعارضة لها في ذات الآن مثل القيادة العامة وتنظيمات تعمل فقط في غزة مثل لجان المقاومة الشعبية. والتنويه الذي لا بد منه في هذه النقطة أن هذا لا يعني أن ثمة تمازج وتآلف بين التنظيمات على طرفي الخط. لكن ما أقوله هنا أن ثمة وضوح في الاصطفاة يمنع أو يجعل من التعذر قطع الخط في التآلف والتكتل.

ثانياً: يبدو الرئيس محمود عباس راعياً في أن يدفع باتجاه تشكيل كتلة تنافسية تضم جميع فصائل منظمة التحرير، وقد يكون وراء هذه الرغبة فهم حقيقي لطبيعة المرحلة، وفائدة لفتح وللتنظيمات الحليفة كي تستثمر قوتها إلى أقصى حد. وموقف أبو مازن قد يكون مدفوعاً بمحاولته تعويض حلفائه في منظمة التحرير عن تراجعهم عن موقفه في المفاوضات مع حماس حول التمثيل النسبي. عموماً تبدو مثل هذه الرغبة ممكنة التحقيق لولا مجموعة من العقبات التي لا يمكن للتحليل إغفالها وتشمل

رغم رغبته الحقيقية فقد يجد الرئيس عباس نفسه مع مواجهة مع لجنته المركزية التي قد تدفع باتجاه التنافس المنفرد. واللجنة المركزية إذا ما فعلت

ذلك فستكون مدعومة بالأطر والهيئات القيادية المختلفة خاصة المجلس الثوري الشاب وقيادة الأقاليم. فتح قد ترغب في استثمار تراجع حماس وإعادة الاعتبار للتنظيم بعد الضربات الموجعة التي تلقاها جراء الهزيمة في الانتخابات عام 2006 والهزيمة على الأرض في غزة عام 2007.

حتى لو دفعت الحركة برغبة الرئيس فإن مفاوضات تشكيل التحالف قد تتعثر أمام أسئلة حول ترتيب القائمة ومرشحي الدوائر، وقد يتم تبادل الاتهامات حول رغبة فتح في إعطاء التنظيمات أقل من حجمها، أو مطالب التنظيمات بالتمثيل أكبر من حجمها الحقيقي.

ثالثاً: هناك ميل من قبل تنظيمات اليسار المختلفة في أن تتحد في جبهة انتخابية واحدة. تشمل هذه الجبهة الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وجبهات النضال الشعبي والفلسطينية والعربية. وهي محاولة فشلت خلال الانتخابات التشريعية الثانية بسبب الخلاف على ترتيب القائمة. إلا أنه ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن فرص نجاحها عالية هذه المرة بسبب وتيرة التنافس العالية في الانتخابات وحدة الاستقطاب بين فتح وحماس وربما رغبة اليسار في استغلال حالة اللامبالاة التي تنتشر بين الناخبين جراء الاصطدام والصراع بين التنظيمين الكبيرين. بمعنى قد يرغب اليسار في استغلال موقف الشريحة الساخطة من الوضع والتي تحمل الطرفين نتيجته.

رابعاً: قد تتم تحالفات تقاطعية خارج هذين الاحتمالين. وهي تحالفات بين شخصيات مستقلة وبين بعض التنظيمات الصغيرة لكسب بعض الأصوات.

خامساً: على الجانب الآخر وحتى لو شارك الجهاد الإسلامي في الانتخابات فلن يبدو من الممكن أن نشهد تكتلاً يضمه مع حماس، فالخلاف بين التنظيمين الإسلاميين وإن لم يبدُ على السطح أعمق من أن يتحول إلى تحالف سياسي في الانتخابات.

سادساً: هل ستشكل حماس تحالفاً مع التنظيمات الصغيرة القريبة منها خاصة اللجان والقيادة العامة؟ أنا ممن يشكون في ذلك. ومصدر هذا الشك مجموعة من الأسباب. فحماس مثلاً قد تبدو راغبة في أن تواصل قياس

قوتها في الشارع وإثبات جماهيريتها. ورغم أن لحماس تجربة في التحالف التكتيكي في الدوائر (دعمها النائب زياد أبو عمرو في غزة مثلاً) وكان هذا التكتيك ناجحاً، إلا أن حماس ليست وفي ظل اشتداد المنافسة وما يقال عن تراجع شعبيتها في وارد خسارة مقعد واحد. لذا فقد لا ترى من الحكمة العودة لذات التكتيك. وثاني هذه الأسباب أن هذه التنظيمات قد تقرر عدم المشاركة في الانتخابات إما لموقف سياسي (اللجان قد تفعل هذا) أو ميداني (القيادة العامة) حينها قد تطلب حماس دعم حلفائها من التنظيمات الصغيرة مقابل امتيازات سياسية في حال الفوز.

سابعاً: قد تبادر بعض الشخصيات المستقلة القريب بعضها من فتح والبعض الآخر من التيار الإسلامي إلى تشكيل كتلة سياسية تتنافس على مقاعد التشريعي. ومثل هذا التكتل ستكون غايته اللعب على المنطقة الفاصلة بين الطرفين التي تضم غاضبين من الجهتين كل على تصرف جماعته. وهذا وارد، وله بعض الدلائل الآن. وهو نفس المنطق الذي شكل منه سلام فياض كتلته للتنافس على التشريعي الثاني، وهو قد يبادر إلى توسيع هذا التكتل.

ثامناً، أياً كان الحال في التحالفات التي قد تنشأ فإنه سيكون للتنظيمين الكبيرين بصمتهما عليها. ولأمر علاقة ليس بالرغبة وبالمخاوف، حتى، بقدر ارتباطه بتشكيلة وتكوين العقل السياسي الفلسطيني.

الخارطة الحزبية داخل المجلس التشريعي الجديد

يمكن بكثير من الاطمئنان توقع تغير الخارطة الحزبية داخل المجلس التشريعي القادم بحيث لا تتمكن أي من الحركتين الكبريتين من الحصول على أغلبية مقاعد المجلس. ومرد ذلك طبيعة النظام الانتخابي الجديد الذي يتجه أكثر نحو النظام النسبي فاتحاً المجال أكثر أمام حضور التنظيمات الصغرى أو التحالفات المختلفة. غير أن هذا القول لا يغير من حقيقة حصول الحركتين على النسبة الأكبر من مقاعد المجلس. والحال كذلك فإن التنظيمات الصغرى سيكون لها شأن أكثر من شأنها الحالي في تقرير مصير الحكومات القادمة. وبالقدر الذي سيكون هذا إيجابياً بالقدر الذي سيترك أثره على استقرار النظام السياسي. وربما من هذا الباب يمكن أيضاً فهم توجه الرئيس عباس

لتشكيل ائتلاف برلماني يضم فصائل منظمة التحرير لكي يتمكن من تشكيل حكومة وطنية خالصة عقب الانتخابات.

والمؤكد بأن التنافس بين حركتي حماس وفتح سيكون أكثر ضراوة داخل البرلمان منه خارجه. وهو تنافس سيتمحور على استقطاب الكتل البرلمانية المختلفة لصالح قاعدة برلمانية تؤمن لأي منهما تشكيل الحكومة. وستكون مادة هذا الاستقطاب البرلماني البرامج السياسية (ستعاود حماس هجومها على المفاوضات وتعلو من خطاب الرفض لاستمالة بعض تنظيمات اليسار) والتوجهات الاجتماعية (حيث تدرك فتح نفور اليسار من برامج حماس الاجتماعية في قضايا الحريات العامة والحقوق الشخصية). وهذا بدوره سيساهم في نضوج الوعي الديمقراطي الفلسطيني ويترك مساحة اكبر للخيارات لدى التنظيمات.

وطالما أن الجهاد الإسلامي سيقدر أن يقف خارج النشاط البرلماني بعدم المشاركة فمن المتوقع أن تحوز فصائل منظمة التحرير على أغلبية في المجلس الجديد مقابل حماس، وسيكون من العصي على حماس أن تجد حلفاء لها داخل المجلس ما لم تتقدم بجدية تجاه الاندماج في مؤسسات منظمة التحرير. لننذكر فالجبهة الشعبية رفضت المشاركة في حكومة إسماعيل هنية بسبب الموقف من تمثيل المنظمة للفلسطينيين.

لكن مثل هذا التحليل يغفل جانب في غاية الأهمية يتمثل في نتيجة الانتخابات الرئاسية. فالترزامن في الانتخابات سيؤثر على خيارات الناخبين. من هنا فإن الناخب سيدرك بأنه بتصويته لمرشح ما فهو بهذا يؤكد توجهه السياسي. من هنا فإن أي تحليل لا بد أن يتأمل مستقبل الانتخابات الرئاسية. وعلى العكس من انتخابات المجلس الوطني التي لا بد أن تتم في الخارج وفق أجندات مختلفة عن الأجندة الانتخابية في الضفة وغزة فإن انتخابات الرئاسة تتم وفق ذات الأجندة. وعليه فإن الخارطة الحزبية تحت قبة التشريعي ستتأثر بشكل واضح بنتيجة الانتخابات الرئاسية. وما لم يتضح بعد موقف حماس من هذه الانتخابات (بمعنى هل ستشارك حماس بمرشح رئاسي؟) يبدو هذا السؤال بديهي والإجابة عليه بالنعم أسهل.

لكن الأمر ليس كذلك لماذا؟

لم يبدر عن حماس من يؤكد أو ينفي نيتها المشاركة في الانتخابات الرئاسية إذ أن جل النقاش الدائر كان حول الانتخابات التشريعية. فحماس تدرك بان مهام الرئيس

الدستورية تختلف عن مهام المجلس التشريعي الأقرب لإدارة الحياة اليومية عبر الإشراف على أعمال الحكومة. فالرئيس هو صانع السياسة الخارجية وهو الملزم بمتابعة القضايا السياسية المختلفة خاصة تلك المتعلقة بالعلاقة مع إسرائيل. من غير المؤكد توقع موقف حماس. فهي قد ترغب فعلاً في خوض التنافس والسعي للفوز. وهذا التوجه قد يدعمه موقف حماس السابق ورغبتها في شغل رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة في حينه النائب أحمد بحر قائماً بأعمال الرئيس عندما قالت حماس بأن ولاية الرئيس أبو مازن قد انتهت. رغم ذلك يمكن النظر إلى هذه الرغبة من باب المناكفة السياسية في خضم صراع الحركة مع فتح. وقد ترى حماس أن تدعم أحد المرشحين المستقلين وتدفع به في هذه المنافسة. وربما كان هذا المرشح أحد أركانها في الضفة الغربية أو من المقربين منها، وبذلك وفي حال فوزه تتحكم حماس بالسلطة وما سيترجمه هذا من نفوذ سواء في داخل الضفة أو في مؤسسات المنظمة دون أن تتحمل أي مسؤولية مباشرة عن أعمال الرئيس.

انتخابات المجلس الوطني

إن السياق السياسي الفلسطيني يتطلب ضرورة تطوير منظمة التحرير عبر إجراء انتخابات لمؤسساتها المختلفة حتى تصبح قادرة على الاستجابة للتحديات المستقبلية. والحديث الأساسي هنا يدور حول انتخابات المجلس الوطني بوصفه برلمان كل الفلسطينيين. ثمة نقاش حول تزامن أو عدم تزامن انتخابات المجلسين الوطني والتشريعي. وأنا ممن يعتقدون بعدم ضرورة وجود هذا التزامن لمجموعة من الأسباب: انتخابات المجلس الوطني ستتطلب في حال تم الاتفاق داخلياً عليها مفاوضات تفصيلية مع الدول المضيفة قد تستغرق بعضها وقتاً، وساذج من يتوهم انه سيتم إنجازها في غضون أيام نظراً لطبيعة الوجود الفلسطيني في بلدان الطوق وبلدان الخليج. انتخابات المجلسين تتم وفق أجندات مختلفة فالناخب في مناطق السلطة يتوجه لانتخاب ممثليه في المجلس التشريعي وفق برامج انتخابية خدمائية في أغلبها تتعلق بطريقة إدارة السلطة، أما الناخب الفلسطيني في الخارج فيصوت للتنظيم الذي سيمثله وفق أجندة وطنية عامة تتعلق بالحقوق وطريقة إنجازها وكيفية إدارة الصراع مع إسرائيل. من قال أو افترض أن انتخابات المجلس الوطني ستتم دفعة واحدة!! فقد تتم على أشهر وفق مقتضيات الحال والوضع الأمني في كل دولة.

مراجع

- أبو سيف، عاطف، 2008. "أزمة الديمقراطية الفلسطينية" تسامح العدد 22.
- شميتز، فيليب، 2009. "العجز والنقص في جودة الديمقراطيات الجديدة"، سياسات العدد 7، ص . ص: 9-26
- ملح، موسى، 2009. "الانتخابات في كانون الثاني 2010 ضمانة لعدم انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية"، سياسات العدد 9، ص.ص. 63-72

الانتخابات الفلسطينية القادمة

الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني

مركز إبداع للدراسات الإستراتيجية

مقدمة نظرية

ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "إن إرادة الشعب هي إرساء لنفوذ السلطات العامة، وعلى هذه الإرادة أن تعبر عن نفسها من خلال انتخابات نزيهة تقوم بشكل دوري عبر اقتراع عام ومتساو وبتصويت سري أو وفقا لعملية معادلة تضمن حرية التصويت"².

كما وأكدت المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966) على أن حق المواطن "أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين"³.

²المادة 3/21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

³حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، الجزء الأول، صكوك عالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993

وأشار الإعلان العالمي لمعايير انتخابات حرة ونزيهة الصادر عن اتحاد البرلمان الدولي في باريس 1994/3/26 إلى أن سلطة الحكم في أي دولة تستمد شرعيتها فقط من الشعب، كما يعبر عن ذلك في انتخابات حرة ونزيهة تعقد في فترات منتظمة على أساس التصويت السري العادل. وبحق لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت مع الآخرين وأن يكون لصوته نفس الثقل لأصوات الآخرين، وأن تضمن سرية الاقتراع⁴.

وأكدت وثائق الأمم المتحدة على عمومية الاقتراع والتساوي في الاقتراع العام، أي أن يكون لكل مواطن الحق في التصويت في أي انتخاب وطني أو استفتاء عام يجري في بلده .

ويكون لكل صوت من الأصوات نفس الوزن، وعندما يجري التصويت على أساس الدوائر الانتخابية تحدد الدوائر على أساس منصف بما يجعل النتائج تعكس بشكل أدق واشمل إرادة جميع الناخبين، ولضمان سرية الانتخاب يجب أن يكون بإمكان كل ناخب أن يصوت بطريقة لا سبيل فيها للكشف عن الطريقة التي صوت أو ينوي التصويت فيها، وأن تجري الانتخابات خلال فترات زمنية معقولة .

ولتعزيز نزاهة الانتخابات لا بد من أن يكون كل ناخب حراً في التصويت للمرشح الذي يفضلهُ أو لقائمة المرشحين التي يفضلها في أي انتخابات لمنصب عام، ولا يرغم على التصويت لمرشح معين أو لقائمة معينة، وأن تشرف على الانتخابات سلطات تكفل استقلالها وتكفل نزاهتها وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام السلطات القضائية، أو غير ذلك من الهيئات المستقلة النزيهة .

ويجب على الدول أن تشكل آليات حيادية، غير منحازة أو آلية متوازنة لإدارة الانتخابات ومن أجل تعزيز نزاهة الانتخابات، يجب على الدول أن تتخذ الإجراءات الضرورية حتى تضمن أن الأحزاب والمرشحين يحصلون على فرص متساوية لعرض برامجهم الانتخابية .

وأشارت المادة الثالثة من البروتوكول رقم (1) للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن تتعهد كافة الأطراف السامية المتعاقدة على أن تجري انتخابات حرة وعادلة على

⁴ مراقبة الانتخابات والأنظمة الانتخابية، فريدريش ناومان والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، القدس،

فترات زمنية معقولة بالاقتراع السري، شرط أن تضمن التعبير الحر عن إرادة الشعب في اختيارهم للسلطة التشريعية.

الأنظمة الانتخابية

تتعدد الأنظمة الانتخابية المتبعة في إجراء الانتخابات في الدول المختلفة، كما تختلف تركيبات المجالس النيابية أو التشريعية، ويتبعها اختلاف أنظمة الحكم وينبغي على كل دولة اختيار النظام الانتخابي الأمثل والأنسب بمعنى النظام الذي يجمع الحد الأدنى من نقاط الالتقاء بين متغيرات عديدة أهمها؛ الواقع السياسي للدولة، وعمق التجربة الديمقراطية فيها، وثقافة الشعب والمؤثرات الخارجية المتعددة.

ويمكن الإجمال بأن صياغة النظام الانتخابي يجب أن تأخذ في الحسبان النقاط التالية أو معظمها على الأقل:

- ضمان قيام برلمان ذي صفة تمثيلية واسعة.
- التأكد من أن الانتخابات هي في متناول الناخب العادي وأنها صحيحة .
- تشجيع التوافق بين أحزاب متناقضة من قبل .
- تعزيز شرعية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .
- تشجيع قيام حكومة مستقرة وفعالة .
- تنمية حس المسؤولية إلى أعلى درجة لدى الحكومة والنواب المنتخبين .
- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسية .
- بلورة معارضة برلمانية .
- مراعاة طاقات وإمكانات البلد الإدارية والمالية .
- تشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات ولذلك لا بد من تسهيل الإجراءات على المواطنين وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية اقتراعا وترشيحا .
- تشجيع التنمية السياسية والتعددية الحزبية .
- تشجيع الشباب والنساء على المشاركة الفاعلة في الانتخابات .⁵

⁵ الأنظمة الانتخابية في السياق الأردني، ورقة غير منشورة، ورشة عمل في الجامعة الأردنية، 1997/03/19

لذلك، نحن نرى أن تتم دراسة قانون الانتخابات دراسة مستفيضة، وتجرى عليه التعديلات التي تمنع حدوث الثنائية في قيادة السلطة، بحيث تجري المحاسبة الحقيقية لا أن تضيق الأخطاء بين لجان التحقيق والمصالحات والحوارات، وكما نرى أن يتم تغيير الدستور الفلسطيني، ومراعاة ظروف الاحتلال "الإسرائيلي" ومن ذلك صياغة دستور يتجه نحو إقامة الدولة الفلسطينية، وأن تكون الانتخابات تقوياً حقيقياً من الشعب لمن يتم انتخابه لقيادته نحو هذا الهدف بعينه، وفي هذا المجال نقترح النظام الانتخابي النسبي الكامل على أن يتحمل الفائز العبء كاملاً في القيادة، بمعنى أن يكون انتخاب الرئيس مشمولاً في هذا النظام، أو يتم إدخال التعديلات الضرورية لصلاحيات الرئيس أو رئيس الوزراء لضمان عدم تكرار التجربة المريرة التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد انتخابات 2005، وهو ما يمكن أن نسميه فشل التجربة الانتخابية عام 2005، وما زالت أسباب الفشل موجودة على الأرض بل تفاقم في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي، والابتزاز "الإسرائيلي" السياسي والأمني للسلطة الفلسطينية، على أن يتم ذلك برعاية الجامعة العربية أو أي طرف عربي قادر على فرض الحلول على الفلسطينيين.

وهذا بدوره يمكن أن يبلور نظرتنا إلى السلطة الفلسطينية كجسم سياسي، فهي أي السلطة تستمد قانونيتها من أمر عسكري "إسرائيلي" وليس من القانون الدولي⁶، وبقدرة السلطة الفلسطينية الحالية و"المسموح" بها، فهي لا يمكن أن تشكل جسماً سياسياً يدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ولذا فالشعب الفلسطيني مطالب بالتوافق الوطني الجديد، الذي يضمن بعض المكتسبات التي حققتها وجاءت بها السلطة الفلسطينية.

إجراء الانتخابات ضرورة

تواجه السلطة الفلسطينية عدة صعوبات جوهرية شائكة لا تستطيع أي سلطة البقاء طويلاً في ظل وجود هذه الصعوبات:

1. ما نتج عن الانتخابات التشريعية الثانية ديسمبر 2005، من ظهور ثنائية أو ازدواجية في هرم السلطة الفلسطينية، وكلا الطرفين يحاول ادعاء الشرعية لنفسه، وقادت هذه الثنائية إلى الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني بين

⁶ الجوانب القانونية للوضع في قطاع غزة، قناة الجزيرة، حلقة بلا حدود مع أنيس قاسم بتاريخ 2008/05/06
<http://aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=1094974>

الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أحداث حزيران 2007، وسيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة، وذلك بعد عدة مواجهات دامية بين القوات التابعة لها والقوات التابعة لحركة فتح. واستمرار هذه الحالة يؤدي بالضرورة إلى إضعاف وتقويض السلطة الفلسطينية، وفقدانها لمكانتها ومشروعيتها، وينتهي إلى انحلالها.

2. هناك رغبة لدى أطراف عديدة خارجية وأهمها دولة "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الأطراف العربية، وللأسف بعض الأطراف الداخلية باستمرار حالة الانقسام، وذلك لإبقاء اليد العليا لدولة "إسرائيل" وعدم إفلات زمام المبادرة من يدها، في ظل حكومة متطرفة يعرف الجميع توجهاتها.

3. هناك غياب للقدرة على أخذ زمام المبادرة السياسية، وحالة من الجمود والإحباط الشديدين الناتج عن فقدان المشروعية السياسية، وفشل مشروع التسوية بامتياز، وتعثر الحوار الفلسطيني الداخلي برعاية القاهرة، وكذلك الجمود الذي يلف اتفاقات التهدئة وتبادل الأسرى.

4. التعتت "الإسرائيلي" الواضح والمتواصل في رفض استئناف مفاوضات التسوية، واستمرار ابتزاز السلطة الفلسطينية، والضغط لمزيد من التنازلات والإجراءات التي تعمق الانقسام الداخلي.

إن الناتج عن استمرار الوضع بصورته الحالية هو بقاء المبادرة السياسية والأمنية بيد "إسرائيل" والأطراف الخارجية الأخرى، التي يصب في مصلحتها بقاء الواقع الفلسطيني بشكله الحالي، ولكي تتمكن السلطة الفلسطينية من مواجهة المخاطر الأربعة المحدقة بها ولكي تتمكن بالتالي من استعادة مصداقيتها الداخلية والخارجية فإن على هذه السلطة البحث عن وسائل لتجديد مشروعيتها.

إن حل السلطة وإنهاء وجودها يحمل مخاطر جمة ستؤدي إلى تفاقم للأوضاع الداخلية وفقدان للقدرة الفلسطينية على مواجهة العالم و"إسرائيل" بصوت واحد، وفي الدعوة لهذا الحل إعراب عن فقدان الثقة بإمكانية إصلاح السلطة وفيه يأس من قدرة الفلسطينيين على إيجاد مخرج لهم من مأزقهم الداخلي.

وبالرغم من أن حل السلطة قد يجرح إسرائيل ويضعها أمام مسؤوليات كبيرة فإنه في الوقت ذاته يضع المبادرة بيد إسرائيل وأطراف خارجية ويهمش من دور الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم.

لكن الاعتقاد أيضاً بأنه يمكن للسلطة الفلسطينية بقدراتها السياسية الحالية أن تأخذ المبادرة وأن تستعيد دورها القيادي وأن تنهي حالة الانقسام الداخلي وأن تتغلب على التحديات المذكورة هو اعتقاد ساذج، فلو كان بإمكان السلطة أو ما تبقى منها القيام بذلك لقامت به منذ وقت طويل، لذا فإننا نعتقد أن هناك حاجة ماسة للبحث عن وسيلة تجدد من مشروعية السلطة وأن تعطيها بالتالي الإرادة السياسية اللازمة للقيام بخطوات كهذه.

إن إجراء الانتخابات هي الطريق الأقصر والأفضل لتحقيق هذا الهدف، ولكن يجب الاتفاق أولاً على نظام انتخابي يضمن عدم تكرار الثنائية والازدواجية في قيادة السلطة الفلسطينية التي كانت هي السبب الأساس في الوصول إلى الوضع الحالي، كما يجب أن يضمن النظام الانتخابي الحد الأدنى من الاتفاق عليه بين الفصائل السياسية الفلسطينية.

الضمانات الدولية والإقليمية

في البداية يجب أن نقر بأن جميع الإجراءات الدولية لضمان نزاهة الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، والشهادات بنزاهة الانتخابات التشريعية الفلسطينية⁷ لم تشفع لأن تُترك القوى التي فازت في الانتخابات لتمارس حقها في الحكم أو المشاركة في الحكم، بل وانقلبت الضمانات الدولية إلى اشتراطات على الفريق الفاز، وكأن الانتخابات كانت وسيلة ليس لإشراك حركة حماس تحديداً في الحكم، بل لإشراكها في العملية السياسية التي منتهى اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة "إسرائيل".

من أجل الخروج من الدائرة المفرغة التي يعيش فيها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الأسلم هو إجراء انتخابات بترتيبات يتم الاتفاق عليها بين الفرقاء وتحت إشراف فلسطيني عربي ودولي من أجل أن تكون هذه الانتخابات نزيهة، حرة وشفافة، ولكن الأهم من الضمانات، وعوّذ على ذكر الضمانات في الانتخابات

⁷ منيب المصري في حوار مع جريدة الحقائق الأردنية بتاريخ 2007/09/02، حاوره شاكِر الجوهري

التشريعية السابقة، يجب أن يسبق الضمانات توفر الإرادة والنوايا الحقيقية والمخلصة لدى أطراف النزاع الفلسطيني الداخلي، وهذا ما لم نلمسه خلال فترة الانقسام التي حدثت قبل أكثر من عامين، وكذا فإن إجراء الانتخابات يتطلب كذلك ان تلتزم الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية بنتائجها.⁸

ومهما يكن من أمر، فلا زال الاحتلال "الإسرائيلي" هو الحجر الأكبر الذي من يقف في طريق الشعب الفلسطيني، وينبغي أن نكون واقعيين حين نعترف أن الانتخابات السابقة جرت واللاحقة ستجري تحت ظلال حراب الاحتلال، ولهذا، فيجب إنهاء الانقسام أولاً، وهذه هي الضمانة الأولى والرئيسية، والتي تأتي قبل كل الضمانات لنجاح الانتخابات الفلسطينية القادمة، فلا زال الاحتلال يمارس في ظل الانقسام والتشطي الفلسطيني الداخلي - أبشع أنواع الابتزاز السياسي للفلسطينيين، وللتخلص من هذا الابتزاز أو بعضه على الأقل، فإنه يجب إنهاء الانقسام أولاً، ولا يكون صحيحاً بأي حال من الأحوال العمل على عقد الانتخابات دون السماح بمشاركة فصيل بحجم حركة حماس، هذا إن صح ما ذكر في بعض المصادر الإخبارية.⁹

وكما أشير سابقاً، فإن الدعوة لإجراء الانتخابات في هذا الوقت تتجاهل أمراً مركزياً وهو أن "إسرائيل" هي من يملك الكلمة الأخيرة بشأن إجراء أو عدم إجراء الانتخابات. فإسرائيل قد تقرر اعتقال كافة المرشحين الذين يمثلون تياراً معيناً دفعة واحدة كما فعلت واعتقلت معظم أعضاء المجلس التشريعي عن قائمة الإصلاح والتغيير في الضفة الغربية، فيجب الحصول على ضمانات دولية مؤكدة بامتناع إسرائيل عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات.¹⁰

وبناءً على جميع ما سبق، فقبل كل الضمانات العربية والإقليمية والدولية، يجدر أن تتحقق الضمانات الفلسطينية أولاً، فهي الضمانة الأوثق لنجاح العملية الانتخابية،

⁸ الانتخابات الفلسطينية: تعميق للانقسام أم خشبة للخلاص، رشيد شاهين، مقال منشور في منتدى فلسطين

الإلكتروني بتاريخ 2009/09/16

⁹ عزل حماس أم عزل نتتياهو، ياسر أبو هلاله، مقال منشور في صحيفة الغد الأردنية، 2009/09/15

¹⁰ كيف ستجري الانتخابات تحت هذه الظروف، خالد العمارة، مقال منشور في منتدى فلسطين الإلكتروني،

2009/09/14

التي ينبغي أن لا تكون هي الغاية ذاتها، بل هي وسيلة لصياغة نظام سياسي فلسطيني أكثر قدرة على مواجهة دولة "إسرائيل"، خاصة تحت قيادة حكومة متطرفة.

موعد إجراء الانتخابات

تبدي رئاسة السلطة الفلسطينية في رام الله وكذلك قادة حركة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير حماساً منقطع النظير لإجراء الانتخابات الفلسطينية في شهر كانون الثاني يناير القادم، والتبرير المعلن لإجراء الانتخابات في "موعدھا الدستوري" هو تمكين الشعب من قول كلمة الفصل بشأن الانقسام بين حركتي حماس وفتح¹¹.

غير أن الواقع في الضفة الغربية وغزة، وحسب تقارير منظمات حقوق الإنسان - على الأقل - التي أسهبت في تقاريرها المتتالية في وصف الحال المتزدية التي وصلت لها حقوق الإنسان، وقمع الحريات المدنية، لذا فإن الواقع على الأرض في الضفة الغربية وغزة غير مهيأ إطلاقاً لإجراء انتخابات في يناير 2010 القادم، فهناك حالة من التشرذم الفلسطيني والنشطي الداخلي، لا زالت تؤدي إلى قمع واضطهاد يتعاضد حجمه باطراد.

إن الظروف السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة اليوم لا تساعد أبداً على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فالأجواء البوليسية سائدة في كل مكان والحريات القانونية غائبة والقضاء وحكم القانون مغيبان رغم كل الكلمات المعسولة التي نسمعها بين وقت وآخر عن تفعيل النظام القضائي الفلسطيني، فالقضاء في حالة شلل رغم كل ما يقال عن استقلاليته المزعومة¹².

وكما أُشير سابقاً، فإن الدعوة لإجراء الانتخابات في هذا الوقت تتجاهل أمراً مركزياً وهو أن "إسرائيل" هي من يملك الكلمة الأخيرة بشأن إجراء أو عدم إجراء الانتخابات. فإسرائيل قد تقرر اعتقال كافة المرشحين الذين يمثلون تياراً معيناً دفعة واحدة كما فعلت واعتقلت معظم أعضاء المجلس التشريعي عن قائمة الإصلاح والتغيير في الضفة الغربية، وتم تعطيل المجلس التشريعي بالكامل، منذ منتصف العام 2006 على الأقل، وكخلاصة بالنسبة لدولة "إسرائيل" فإنه لا يمكن إجراء الانتخابات إلا بموافقتها

¹¹المصدر السابق

¹²المصدر السابق

والقول بخلاف ذلك سذاجة وهيم كبيرين، فنحن لسنا دولة ولا نتمتع بسيادة ولا نملك حرية وعلينا أن لا نتظاهر بعكس ذلك.

وقد تسمح إسرائيل بإجراء الانتخابات، لكنها لن تفعل ذلك إلا إذا ضمنت مصالحها وتيقنت من تحقيقها، ولذلك لا بد من إفشال المراهنات الإسرائيلية بإنهاء الإنقسام أولاً ومن ثم التوافق على الانتخابات، كما ينبغي علينا أن نسأل أنفسنا إن كان إجراء الانتخابات تحت الظروف التي يعرفها الجميع سيصب في اتجاه المصالحة وإنهاء الإنقسام أم في اتجاه تكريس الوضع القائم.

إذا أمعنا التفكير في الدعوة لإجراء الانتخابات دون اتفاق وطني سنجد أنها حق يراد به باطل. ففي ظل الانقسام أي دعوة انفرادية لإجراء الانتخابات ستؤدي إما إلى انتخابات في الضفة فقط أو إلى انتخابات منفصلة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة. إن الوحدة الوطنية شرط ضروري لا غنى عنه لإجراء الانتخابات. فدون وجود توافق وطني على مرجعية واحدة تحتوي "ركائز المصلحة الوطنية العليا" التي على رأسها الأهداف الأساسية وأشكال النضال والعمل الكبرى، وما يجمع الفلسطينيين، وقواعد اللعبة السياسية التي تحكم العلاقات الداخلية، فإن الانتخابات تكسر الانقسام وتعطيه الشرعية وتحوله إلى انفصال دائم وتجعل كافة الأطراف الفلسطينية في موقف ضعيف إزاء الاحتلال وتحت رحمته أكثر فأكثر.¹³

إن الانتخابات خطوة ضرورية وحاسمة وأهميتها في أن تأتي بعد الوفاق الوطني والاتفاق على ركائز المصلحة الوطنية العليا. كما أن الحفاظ على الوحدة السياسية والجغرافية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ضروري جداً لدحر الاحتلال وقيام دولة فلسطينية ودحر المخططات الإسرائيلية الرامية لابتلاع الأرض وتهويدها وتقسيم الفلسطينيين وقضاياهم حتى تتمكن من فرض الخيارات الإسرائيلية على الفلسطينيين.¹⁴

لذلك كله، لا بديل عن التوافق الوطني حول الانتخابات والمنظمة والسلطة والأجهزة الأمنية والحكومة والمقاومة والمفاوضات لأن البديل، وهم يمثل في حدوده الدنيا قفزة في المجهول.

¹³ مؤتمر فتح بروفة للانتخابات القادمة، هاني المصري، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=5300&CatId=7&table=p_news

¹⁴ المصدر السابق

لذلك نجد من المناسب تمامًا الالتزام بما جاء في الورقة المصرية الأخيرة التي عرضت على الفصائل الفلسطينية¹⁵:

- تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني في توقيات يتفق عليها في النصف الأول من عام 2010 ويلتزم الجميع بذلك.
- تجرى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجرى الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط.
- تتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على أساس 75% قوائم و25% دوائر.
- نسبة الحسم 2%¹⁶.
- 16 لوطن 16 دائرة انتخابية (11 دائرة في الضفة الغربية و5 دوائر في غزة).
- تجرى الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي.

الائتلافات السياسية والحزبية في الانتخابات القادمة

لا أحد يتصور أن تجري الانتخابات التشريعية القادمة في ذات الظروف التي جرت فيها الانتخابات عام 2005، بالنسبة لكل الفصائل، فقد جرت أحداث كبيرة خارجية وداخلية منذ تلك الانتخابات وحتى الآن.

ويجب التنويه إلى أنه قد طرحت فكرة دخول فصائل منظمة التحرير تحت قائمة موحدة في الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2005 منذ وقت مبكر، ولكن من الواضح أن الفكرة لم يكتب لها النجاح، ودخلت الفصائل الانتخابات التشريعية بشكل

¹⁵ نص المقترحات المصرية، صحيفة الوطن القطرية، 2009/09/14

¹⁶ نقترح زيادة النسبة إلى 3%، لأنها ستمنع التفتت أكثر في الساحة الفلسطينية، وستفرض على الفصائل الصغيرة إيجاد طريقة ما للتوحد وتجميع الصفوف بدلا من وجود عدد كبير من الفصائل ليس لديه فاعلية سوى عبر البيانات والتصريحات، فالوضع الفلسطيني بحاجة للتكامل وليس لنسب تؤدي للتفتت أكثر، ومن ينادي بالمنظمة كجسم سياسي ويدافع عنها، يستطيع أيضا أن يتوحد من خلال هذا الجسم في كتلة انتخابية واحدة.

منفصل¹⁷، إلا ما كان من تحالفات في قوائم انتخابية بين الجبهات الصغيرة مثل ما حدث في قائمة البديل التي ضمت الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب وفدا وبعض المستقلين.

صدرت في الآونة الأخيرة عدة تصريحات صحفية من بعض الرموز الحزبية تدعو لتشكيل قائمة موحدة لانتخابات المجلس التشريعي القادمة إن جرت، وبالعودة لتاريخ منظمة التحرير الفلسطينية والمعارك السياسية الفلسطينية - الفلسطينية داخلها وداخل والمجتمع الفلسطيني، يلاحظ أن المعركة بين اليسار واليمين حملت عنواناً عريضاً، ألا وهو الخلاف السياسي في الرؤية والطرح، فمنذ السبعينات وطرح البرنامج المرحلي عام 1974م والأزمة السياسية الفلسطينية تتعمق وتزداد وانقساماً وهو ما طرح لخلق بدائل سياسية للمنظمة ونهجها مثل "جبهة الإنقاذ الوطني"، وتكتل القوى العشرة، والتيار الوطني والديمقراطي، وانسحاب بعض القوى من المنظمة وتجميد البعض الآخر لعضويته في اللجنة التنفيذية، كل ذلك كان بناءً على الخلافات السياسية، والفجوة الواسعة ما بين أطروحات وبرامج اليسار السياسية التي لا زالت حتى راهن اللحظة ثابتة، وما بين أطروحات اليمين الفلسطيني وشعارات المرحلية والتكتيك السياسي للوصول إلى الهدف الاستراتيجي.

أمام حركة فتح سيناريوهان، وهما توحيد فصائل منظمة التحرير في قائمة انتخابية واحدة، والسيناريو الثاني هو دخولها منفردة في قائمة انتخابية كما حدث في الانتخابات التشريعية عام 2005، أما بالنسبة للسيناريو الأول، فإن المفصل الرئيس في عملية التوافق سيكون أمام الخيار السياسي، وهو الذي مثل ذروة التناقض والصراع بين فصائل المنظمة، فإن كان اليسار الفلسطيني سيهبط بسقف شعاراته وبرامجه السياسية، عليه أن يعيد صياغة تلك البرامج الإستراتيجية التي يتبناها ولا زال، وهو ما يعني تنازله عن الدولة المستقلة في حدود 1967م، والتنازل عن حق العودة، وعن القدس كعاصمة، وتلقائياً التنازل عن كل الثوابت الوطنية الفلسطينية.

¹⁷ اتصالات بين فصائل منظمة التحرير للمشاركة في الانتخابات المقبلة بقائمة موحدة لمواجهة حماس، صحيفة

الشرق الأوسط، العدد 9641، 2005/04/21،

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=294824&issueno=9641>

وهذا إن تحقق يمكن خوض الانتخابات بقائمة موحدة، ونكاد نجزم بأن اليسار الفلسطيني لن يُقدم على الانتحار السياسي، ومحو لمبررات وجوده، كما أن كل أطروحات اليسار وبرامجه لا تعطي أي إحياءات مباشرة أو غير مباشرة على تحقيق ذلك، وعليه فإن هذا الخيار يسقط تلقائياً، ليتم اللجوء للخيار الآخر ألا وهو صعود حركة فتح ببرنامجه السياسي لسقف ما يتم طرحه من قبل اليسار، ورغم عملية الإحلال والتجديد التي شهدها فتح بعد نجاح مؤتمرها السادس والشعارات التي طرحها هذا المؤتمر، إلا أنه لا يمكن التسليم بأن تتخلى حركة فتح بسهولة عن مشروعها السياسي وقيادتها للعملية السياسية، لكي تمنح اليسار شراكة معها، وهو ما رفضته ترفضه فتح تاريخياً.

وفي ظل الظروف الراهنة، وكما تشير استطلاعات الرأي المتتابة منذ الانقسام الفلسطيني¹⁸، وترجيح تفوق حركة فتح على حركة حماس في أي انتخابات قادمة، فإن لجوء حركة فتح إلى السيناريو الثاني يظل الأكثر احتمالاً من وجهة نظرنا.

أما بالنسبة لحركة حماس، ونظراً لترحها السياسي المنفرد في وجهة النظر، ونظرتها الاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً لما حدث منذ تسلمها السلطة، سواء كان لها الدور الأكبر فيه أم أنها أُجبرت عليه، وخاصة ما تم بعد أحداث حزيران 2007، والتحول الكبير الذي أصاب الحياة الفلسطينية لعامة الناس، فإننا نعتقد بأن أحدًا من الفصائل لا يشاركها وجهة نظرها، إلا حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، والتي أعلنت مرات عديدة عدم خوض الانتخابات.

وببقى اليسار الفلسطيني، الذي ربما يقدم على أن يلجأ لشعته - وهو ما يجدر به - ويدخل الانتخابات القادمة كقائمة موحدة، تجمع الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وحركة فدا، وربما المبادرة الفلسطينية إن صح أن يتم تصنيفها في جهة اليسار الفلسطيني، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة العربية الفلسطينية.

الخاتمة الحزبية القادمة وتركيبية المجلس التشريعي

¹⁸المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم 33، 13-15/08/2009
<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2009/p33a.html>

أولاً: حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

سقف حركة المقاومة الإسلامية في الانتخابات القادمة لا يتجاوز 40%، وذلك للأسباب التالية:

- اختلاف نسبة القوائم والدوائر عن المرة السابقة بنسبة 50% لكل منها.
- ربط الحصار والحرب على غزة ومنع الإعمار في وجود حماس في السلطة، رغم التعاطف والتأييد الفكري لحماس.
- ربط الحرب الأهلية وما يسمى "الانقلاب" بوجود حماس.
- الإدارة الأمريكية الجديدة تدفع باتجاه انتخاب فتح لاستغلال فرصة التسوية المتاحة.
- التردد في الضفة الغربية لناخبين حماس لان فوز حماس سيعزز من عزلة الضفة.
- بعض الظواهر السلبية لتصرفات حماس والحكومة.
- بالنسبة للدوائر: التغيير في الصورة الذهنية والنمطية عن القيادات وأئمة المساجد التي تشكلت قبل فوز حماس الأخير¹⁹.

ومن ناحية أخرى، فإن الدراسات المسحية الصادرة عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تعطي حماس نسبة انتخاب لا تتجاوز 33% وفي آخر التقارير وحسب المركز فإن النسبة قد هبطت إلى 28%²⁰.

ثانياً: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

لا شك أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني تدرك أن إجراء الانتخابات يصب في مصلحتها، حيث تعطي الاستطلاعات قراءات مشجعة لحركة فتح تقارب 45%²¹، غير أن هناك من يؤكد عدم حدية التغييرات في الرأي العام الفلسطيني حيث يشير الدكتور غسان الخطيب إلى أن التغييرات في الرأي العام خلال العامين الماضيين ليست

¹⁹ الانتخابات الفلسطينية 2010، ورقة غير منشورة، ورشة عمل بمركز إبداع للأبحاث الإستراتيجية، 2009/04/08

²⁰ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم 33، 2009/08/15-13

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2009/p33a.html>

²¹ المصدر السابق

تغييرات حادة. فقد نجحت حماس في الانتخابات الأخيرة ليس لأنها حصلت على أكثر الأصوات، ولكن لأن حركة فتح كانت مفرقة وتفتقر إلى القيادة. الآن الوضع مشابه، صحيح أن شعبية حماس تراجعت قليلاً، وشعبية فتح تحسنت قليلاً، لكن هذا ليس تغييراً كافياً لضمان نتائج مختلفة للانتخابات، خاصة إذا بقيت فتح على حالها، بمعنى آخر إذا أجريت الانتخابات وكانت فتح غير موحدة فهناك احتمال أن تفوز حماس مرة أخرى ليس لأن حماس ستحصل على أصوات أكثر، بل لأن فتح لا تزال غير موحدة وتفتقر إلى قيادة قوية²².

(مع الأخذ في عين الاعتبار أن حديث د. غسان الخطيب قد أدلى به في أكتوبر 2008؛ قبل انعقاد مؤتمر حركة فتح).

ثالثاً: قوى اليسار الفلسطيني

ينبغي أن تعلم قوى اليسار الفلسطيني أنها تمر بمأزق وجودي، فهي من ناحية قوى مبعثرة بين مسميات تتجاوز العشرة، وكذلك لديها إشكال في وضوح الخط الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي، ولا شك لدينا أن الأداء السيئ لقوى اليسار الفلسطيني في انتخابات 2005، كان انعكاساً ونتيجةً لهذا كله، والأشد من ذلك كله أن اليسار وطوال السنين الأربعة لم يعزز مواقعه إلا ببعض المهرجانات الخطابية، وبيانات الإدانة لكل من حماس وفتح.

ومن وجهة نظرنا ومن خلال قرائنتنا، حيث تزخر أدبيات اليسار نفسه بالدراسات والمقالات التي تشير إلى أزمة حقيقية في صفوف اليسار، ووجوب التغلب عليها، فإن الأداء الانتخابي القادم لليسار الفلسطيني بشكله الحالي لن يقل سوءاً عن الانتخابات السابقة، هذا إن لم يتجاوز.

اليسار بحاجة إلى نهضة سياسية لأخذ مكانه وتوحيد جميع أطرافه في جسم واحد، وإعادة القطب السياسي الثالث إلى الحياة من جديد، وإلا فإن قوى اليسار لن تتجاوز حتى نسبة الحسم في الانتخابات القادمة.

الخلاصة

²² حوار مع غسان الخطيب في مسألة القيادة والانتخابات، نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيجي للسلام، أكتوبر

2008، <http://carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=22227&lang=ar>

إن الحديث في العملية الانتخابية وتعقيدها يتطلب أكثر بكثير من هذا البحث، وهو بالتالي يتطلب المزيد من الجهد الفلسطيني المخلص للخروج من عنق الزجاجة، بعد التجربة الانتخابية السابقة، كما يجب العمل على الاستفادة من فشل تلك التجربة، خاصة وأن أسباب الفشل ما زالت قائمة، بل تفاقمت بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني. في خلاصة البحث رأينا أن نتساءل بعض التساؤلات التي نعتقد أنها بحاجة لإجابة، ليس بعمل بحثي - وإن كان مطلوبًا - بل يجب أن تجيب عليها جميع القوى السياسية الفلسطينية، بإجابات تسهم في حل المأزق الفلسطيني الحالي، الذي لا يمكن تحميله لفصيل بعينه، بل نجزم بأن كل القوى قد شاركت في الوصول إلى هذا الوضع، إما بالإفراط وإما بالتفريط.

- ما هي أسباب الفشل التي لحقت بالتجربة السابقة، وهل ما زالت مستمرة؟
- ما هي تداعيات السيناريوهات المختلفة للانتخابات القادمة؟
- ما الذي يدفع حماس لاحترام انتخابات تفوز فيها حركة فتح، والعكس؟
- ما هي ضمانات احترام نتائج الانتخابات؟
- ما هي تداعيات الاستئصال الجراحي الذي تواجهه حماس في الضفة الغربية؟
- ما هو الحل الأمثل للتعامل مع الانتخابات؟ والسلطة الفلسطينية بمفهومها السياسي؟

الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية 2010

بالتك للدراسات الإستراتيجية

مقدمة :

منذ التجربة الأولى للانتخابات الفلسطينية التي أجريت عام 1996 ، عانت العملية الانتخابية بكل أبعادها الإدارية والسياسية واللوجستية، من عدة أزمات ما تزال ماثلة رغم الاختلاف الزمني والإجرائي لكل منها. فالانتخابات السابقة قد جرت في ظل الاحتلال وممارساته القمعية وعلى رأسها الحصار والاستيطان والجدار ، وفي ظل سيادة منقوصة ، ومجتمع يعاني من الاضطرابات والقلق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي ظل نفي للآخر وعدم تجانس بين الأطياف السياسية من الفصائل والحركات والقوى السياسية .

وحيث أن الانتخابات، باعتبارها آلية من الآليات الهامة للديمقراطية، لها دور محدد يتمثل في اختيار الأفضل لإدارة الحكم والسلطة التشريعية وتداول السلطة وتعزيز التعددية السياسية، فهي لا تعتبر شرطا كافيا لإنضاج نظام سياسي يتلمس طريقة وسط هذه البيئة المتغيرة والمضطربة. الأمر الذي أدى إلى عدم وصول المجتمع إلى الاستقرار

والتجانس السياسي، بل وحدث أخطر انقسام فلسطيني عادة الانتخابات التشريعية
النزيهة والشفافة ، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التشطي والتفكك للنظام السياسي.

في ظل هذا الصراع وعدم الاستقرار ، برزت قضية الانتخابات القادمة كتحدٍ
لما تبقى من نظام سياسي فلسطيني، فقد تحولت الانتخابات من قضية عادية من
الممكن أن تتم بسلاسة إلى قضية خلافية استحوذت على جهود المتحاورين لعدة أشهر،
وشارت التكهّنات وسط هذا التنافر بين الرؤى السياسية والمناكفات الحزبية والفئوية . هل
ستجري الانتخابات في موعدها الدستوري قبل 25 يناير 2010، وهل تكون المصالحة
شرطا لها ؟ بل وهل ستكون الانتخابات هي الحل الشافي لكل الإشكاليات التي يعاني
منها النظام السياسي الفلسطيني؟

وهكذا ، بدلا من أن تكون الانتخابات أداة مثلى لتجاوز هذه المرحلة القاسية من
الانقسام ، أصبحت سببا إضافيا وجديدا لاستمرار الانقسام نتيجة المنهجية التي طرحت
من الفصائل للتعامل مع قضية الانتخابات، والتي تركز عادة على المصالح الفئوية بدلا
من المصلحة العامة للشعب الفلسطيني .

لذلك ، تسعى هذه الورقة لاستعراض التطورات الأخيرة التي صاحبت بروز
الانتخابات كقضية خلافية، ودراسة السيناريوهات المتوقعة عادة إعلان المرسوم الرئاسي
للانتخابات في 2009/10/23 ، ثم إعلان لجنة الانتخابات في 2009/11/12 عدم
قدرتها إجراء الانتخابات في موعدها بسبب عدم سماح حركة حماس بإجرائها في غزة.
ومن ثم إبداء الرأي في جوانب القضية الانتخابية مثل شكل النظام الانتخابي وموعد
الانتخابات ، وفقا للمصلحة العليا للشعب الفلسطيني فقط .

أولا- الانتخابات الثالثة 2010:

الأهمية والمدلولات

تعتبر الانتخابات من الآليات الهامة لترسيخ القيم الديمقراطية التي تضمن للنظام
السياسي الاستقرار ، فهي تشكل الأصل الإجرائي الذي يجعل الديمقراطية ممكنة.
فالانتخابات النزيهة هي التي تظهر وتنفيذ إرادة الشعب المعبر عنها بحرية ، وهي تتيح
أيضا خيارا فعليا للناخبين يستند إلى تمتع المجتمع بالتعددية السياسية ، حيث يقرر

الشعب من يفوض لإدارة الحكم والسلطة ، التي يتم تداولها استنادا إلى مبدأ دورية الانتخابات .

وعليه ، فإن دورية الانتخابات يجب أن تضمن بالضرورة دورية وتتأوب السلطة بين الأحزاب والقوى السياسية، الأمر الذي يؤسس ويعزز نظاما سياسيا قويا ومتنوعا وبعيدا عن الهيمنة السياسية واحتكار السلطة. ومن هنا ، ينظر إلى الانتخابات القادمة بكثير من الأمل والتفاؤل ، لإصلاح في النظام السياسي المتهالك ، والتغلب على الخلافات والانقسام الفلسطيني ، وتجاوز معركة الشرعيات القائمة والمتنوعة. حيث أنه من المتوقع ، وفي ظل افتراض توفر النوايا السليمة من القوى السياسية لبدء مرحلة جديدة تفتح الآفاق نحو الوحدة الوطنية والسعي الجاد لتحقيق الثابت الفلسطينية، أن تكون الانتخابات القادمة فرصة لتسوية الخلافات الفلسطينية، وترسيخ شراكة حقيقية، وتأكيد وتفعيل شرعية النظام السياسي، بل وشرعية كافة المؤسسات السياسية داخل هذا النظام .

تعتبر الانتخابات القادمة إذن ، في نظر الكثير من المهتمين ، أهم انتخابات فلسطينية لأنها تأتي في ظل انقسام وخلافات وتعدد شرعيات غير دستورية ، ويفترض أن تتجاوز نتائجها كل هذه المشكلات ، بل وتؤسس لنظام سياسي قوي يتشكل من كافة الأطر والقوى السياسية الفلسطينية الفاعلة⁽ⁱ⁾. ورغم وجهة هذه التوقعات وإمكانية تحقيقها، فإن هناك على الجانب الآخر من لا يرى توفر آليات واضحة تضمن تحقق ذلك. فالانتخابات السابقة والتي تمتعت بالنزاهة والشفافية لم تستكمل آلياتها، إذ ثارت بعدها مناكفات سياسية وصراع انتهى إلى حدوث انقلاب عسكري أدى إلى سقوط التجربة كلها. ومن ثم فليس من الضروري أن يترتب على الانتخابات القادمة تحقق كل هذه التوقعات الخاصة إذا تمت بدون توافق وطني كامل.

أضف إلى ذلك أن البيئة العامة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين غير مهيأة لمثل هذه التغيرات بعد الانتخابات ، فالمجتمع بأسره ، يفقد للأعراف والنقائيد الديمقراطية ، وإلى النضوج الذي يؤهله لذلك. حيث يتسم المجتمع بطبائع بعيدة عن جوهر الديمقراطية ونسقتها، فتهميش الآخر، وعدم سيادة روح التنافس والحوار ،

(i) انظر: د. ناجي شراب، الفلسطينيون والخوف من الانتخابات، موقع أمد، 2009/9/25

وتقدم الغايات الحزبية والفئوية على البرنامج الوطني ومتطلباته، إضافة إلى الاحتلال ومفاعيله ، وسلبية المواطنين ووجود الميليشيات والتفكير الشمولي للقيادات والأحزاب، وعقلية الإقصاء، والتدخل الإقليمي والدولي ، كل ذلك يعزز من وجهة نظر أولئك الذين لا يرون في نتائج الانتخابات القادمة طوق النجاة المنتظر لحل الخلافات الفلسطينية⁽ⁱⁱ⁾. بل أكثر من ذلك أن الانتخابات القادمة إذا تمت بدون توافق وطني كامل قد تفتح الباب لسجلات ومعارك جديدة تعزز الانقسام وتؤجل المعالجة الوطنية إلى إشعار آخر .

ورغم ما سبق ، لا بد من التأكيد على ضرورة الانتخابات وأهميتها ، فهي بلا شك من الممكن أن تساعد بشكل فاعل ومؤثر في إنهاء خالة الانقسام وتمهيد الطريق لوحدة وطنية قوية ، ولكن ذلك من الصعب أن يتم بعيدا عن الحوار الجاد والتوافق الوطني استنادا إلى وثيقة الوفاق الوطني التي نالت رضا الجميع ، وبالا اعتماد على الثوابت الوطنية ، وفي إطار الاستعداد لتقديم التضحيات الحزبية من اجل المشروع الوطني الفلسطيني .

ثانيا - النظام الانتخابي:

تعتبر مسألة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي . فغالبا ما يترتب على هذا الاختيار تبعات كثيرة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني .

وعلى الرغم من أن اختيار النظم الانتخابية يتم مؤخرا من خلال عملية مدروسة ، إلا أن ذلك لم يكن كذلك فيما مضى. ففي كثير من الأحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي، نتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية، أو بسبب تحول تاريخي مفاجئ، دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري والتأثير المحيط كعوامل بالغة التأثير⁽ⁱⁱⁱ⁾.

(ii) انظر كمثال لوجهة النظر هذه: د. إبراهيم أبراش، هل يمكن للانتخابات القادمة أن تشكل حلا للنظام السياسي

الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر إثراء النقاش السياسي، بالتك، يونيو 2009

(iii) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال النظم الانتخابية- دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،

يحتاج النظام الديمقراطي الناشئ إلى اختيار (ان لم يكن ورائه) نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية. كما ويمكن أن تقضي الأزمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد. وحتى في غياب تلك الأزمات، فقد يعمل مؤيدو الإصلاح السياسي على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابي المعتمد، أو للإبقاء عليه، بعاملين اثنين هما:

الأول: افتقاد القوى السياسية للدراسة الكافية حول النظم الانتخابية، مما ينتج عنه غياب الوعي الكامل حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل منها.

الثاني : أو على العكس من ذلك، استغلال القوى السياسية لدرابقتها بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظم يعتقدون بأنها تتلاءم بشكل أفضل مع مصالحهم الحزبية .

وبالإضافة إلى النتائج المحسوبة مسبقا ، يمكن أن ينتج عن عملية انتقاء النظام الانتخابي تبعات لم تكن في الحسبان لحظة اختيارها. لذلك فقد لا تكون الخيارات المتخذة هي الأفضل لصحة الحياة السياسية على المدى الطويل ، وقد ينتج عنها أحيانا تبعات قد تكون كارثية بالنسبة للعملية الديمقراطية في البلد المعني .

وعليه، فإن الخلفية وراء انتقاء النظام الانتخابي قد تكون بنفس أهمية الخيار المعتمد ذاته. فعملية الانتقاء هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين معالجتها. غالبا ما تكون المصالح السياسية في صلب الاعتبارات، إن لم تكن الاعتبار الوحيد التي يتم الأخذ بها في عملية الاختيار من بين الخيارات المتوفرة والتي، لذلك السبب بالذات، عادة ما تنحصر في عدد قليل من الخيارات، وبنفس الوقت، تؤدي الحسابات السياسية قصيرة المدى إلى التعطيم على النتائج طويلة الأمد للأنظمة الانتخابية ، وذلك على حساب المصالح الأكبر للنظام السياسي العام^(iv).

(iv) المرجع السابق، ص 16

تأسيسا على هذا التأصيل النظري، فإن اختيار النظام الانتخابي الفلسطيني تم فعلا بدوافع وأهداف سياسية حزبية في التجارب السابقة. وما الجدول الدائر حاليا حول اختيار النظام الانتخابي ما بين نظام الدوائر والنظام النسبي، إلا امتدادا للدوافع السياسية الحزبية ذاتها. فقد اختارت السلطة الفلسطينية نظام الدوائر في الانتخابات التشريعية لعام 1996 بناء على دوافع سياسية تضمن ترشيح واختيار فئة محددة من القيادات السياسية. وعندما أصرت حماس في الانتخابات عام 2006 على نظام القائمة النسبية، بينما تمسكت فتح بنظام الدوائر، وتم في النهاية اختيار الاثنین مناصفة، فإن ذلك تم أيضا لذات الدوافع والأسباب الحزبية، وهو ما يقف اليوم وراء الجدول الدائر ، وللمقارنة نجد أن المواقف قد تبدلت، حيث تجد اليوم فتح مصلحتها في انتخابات تعتمد على نظام القائمة النسبية، في الوقت الذي ترى فيه حماس أن مصلحتها تتمثل في اختيار نظام الدوائر ومن هنا ثار الخلاف طوال جلسات الحوار حول النظام الأمثل وطرحت حلول وسط آخرها اقتراح الورق المصرية بأن يكون النظام الانتخابي مختلطا 75% قائمة نسبية 25% دوائر. من الجدير بالذكر أن كافة فصائل منظمة التحرير تفضل نظام القائمة النسبية بالكامل. لذلك سيكون من الصعب التوصل إلى نظام انتخابي يحظى بالإجماع من كافة الفصائل والأحزاب والقوى السياسية خاصة في هذا الموقف، حيث يشهد الاستقطاب بين القوى السياسية خاصة فتح وحماس . ويبدو أن مقترح الورقة المصرية مناسباً حيث وافقت عليه فتح ومعظم الفصائل، بينما رفضت حماس التوقيع على الورقة المصرية مبدية تحفظات على عدة نقاط لم يتضح بجلاء أن مقترح النظام المختلط من بينها.

لذلك ، وتنفيذا لحدة الاحتقان السائد بشأن قضية الانتخابات نرى أن مقترح الورقة المصرية مناسباً للحالة السياسية السائدة ، ونحن هنا نرى ان كل نظام يحمل مزاياه وعيوبه ، وكما اشرنا في التأصيل النظري إن دوافع اختيار النظام هي عادة سياسية وليست فنية .

ثالثا - موعد الانتخابات:

منذ أن برزت قضية الانتخابات كقضية خلافية، كان تحديد موعدا للانتخابات القادمة أحد أهم أوجه الخلاف القائم. حيث فضلت حركة حماس منذ البداية تأجيل موعد

الانتخابات إلى أبعد نقطة ممكنه، بينما كانت فتح مستعدة لإجرائها حتى قبل موعد الاستحقاق الدستوري المتمثل في يناير 2010 .

وأخيرا ، وكحل وسط ، اقترحت الورقة المصرية أن تتم الانتخابات في يونيو 2006. ورغم تمسكها بالموعد المحدد كاستحقاق دستوري ، إلا أن فتح وافقت على الورقة المصرية، وحيث أن حماس لم توقع على الورقة المصرية فقد قام أبو مازن بإصدار مرسوم رئاسي بإجراء الانتخابات في موعدها الدستوري يوم 24 / يناير 2010.

لا شك أن كافة الأطراف تسعى لتحديد الموعد المناسب لها، فالتأجيل يعطي الفرصة لحركة حماس لتدارك ما خسرتة شعبيا جراء ممارساتها على أرض الواقع وفقا لاستطلاعات الرأي. وفتح تتوقع تغييرا جذريا في نتائج الانتخابات القادمة وتراهن على عودتها كأكثرية في المجلس التشريعي.

من أهم التطورات التي شهدتها قضية الانتخابات صدور المرسوم الرئاسي يوم الجمعة 2009/10/23م الذي أثار العديد من ردود الفعل المؤيدة والمعارضة، واستمر الجدل واللغط يتصدر الساحة الفلسطينية، بل والإقليمية والعالمية، حتى أعلنت لجنة الانتخابات يوم 2009/11/12 رسميا "أنها غير قادرة على إجراء الانتخابات في الوطن بكامله كما نص القانون والمرسوم الرئاسي الخاص بذلك وفي الموعد المحدد، وأنها على استعداد لتنفيذ العملية الانتخابية حينما تتوفر الظروف المواتية لإجراء الانتخابات في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، استنادا إلى القانون والمصلحة العامة".^(v)

على أية حال، ينبغي معالجة الموضوع الآن في ظل هذه التطورات. فما هي السيناريوهات المتوقعة للتعامل مع قضية الانتخابات؟

من الممكن توقع ثلاثة سيناريوهات يشير الأول إلى توقيع حماس على ورقة المصالحة ومن ثم الاتفاق على الموعد الذي تحدده الورقة، أما السيناريو الثاني فيتحدث عن إمكانية إجراء الانتخابات في موعد لاحق في الضفة الغربية وحدها من دون قطاع غزة، والثالث يتوقع إبقاء الوضع القائم على حاله من دون تغيير .

السيناريو الأول :

^(v) بيان صحفي صادر عن لجنة الانتخابات، الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات www.elections.ps

يبدو أن قرار لجنة الانتخابات بعدم قدرتها على إجراء الانتخابات، قد ساهم في تعزيز إمكانية تنفيذ هذا السيناريو، فقد تحمل الأشهر القادمة بذور الأمل في إمكانية حدوث انفراج سياسي يسمح لحماس بالتوقيع على الورقة المصرية، وهو احتمال مازال قائما، بل إن خطاب الرئيس وبيان المجلس المركزي اعتبر هذا الاحتمال خيارا ممكنا. كذلك أكدت حماس في أكثر من مناسبة جديتها في التوقيع على الورقة المصرية لكن بعد إحداث بعض التعديلات . إن هذه المؤشرات تسمح لنا بالتأكيد على إمكانية تحقق هذا الخيار الذي يعني فورا اللجوء إلى المجلس التشريعي للحصول على مرسوم جديد وإقرار الانتخابات حسب مقترح الورقة المصرية في الثامن والعشرين من يونيو القادم .

إن هذا السيناريو سيكون الأفضل فيما هو متاح على أرض الواقع من خيارات باعتبار أنه سيوفر للانتخابات أجواء وطنية ملائمة وتوافق لا بأس به، سوف يعزز آثار الانتخابات في تجاوز مرحلة الانقسام وترسيخ أسس الوحدة الوطنية من جديد. هذا السيناريو سيمثل انجازا تاريخيا وانعطافا مرحليا هاما يخرج الشعب الفلسطيني وقضيته من عنق الزجاجة الخانق.

لذا، فإننا نرى ضرورة بذل جهودا جادة حتى من قبل الرئيس والسلطة ومن خلال مصر ودول أخرى مثل تركيا والسعودية وغيرها لإقناع حركة حماس بالتوقيع على الورقة المصرية وبضمانات واضحة لأخذ تحفظات حماس في الاعتبار عند التنفيذ، على اعتبار أن هذا الإجراء يذلل عقبة التحفظات التي تتمسك بها حماس على الورقة.

السيناريو الثاني:

في حال عدم التوصل إلى اتفاق، فإن الخيار الثاني المتوقع هو إجراء الانتخابات في موعد لاحق في الضفة وحدها، خروجاً من حالة اللا حل وحفاظاً على الإجراء الدستوري، ولتعزيز الشرعية المطلوبة للمجلس والرئيس.

ويجد هذا السيناريو أنصار له داخل المؤسسة السياسية نفسها، إذ أنها منقسمة في شأن كيفية معالجة أزمة الانتخابات، ففيما يرى البعض أن على الرئيس إجراء الانتخابات في موعد لاحق وعدم انتظار «حماس» إلى ما لا نهاية، يرى آخرون أن الرئيس يمكنه مواصلة الحكم بتفويض من المجلس المركزي الفلسطيني الذي يشكل المرجعية التشريعية لعمل السلطة.

وهناك اتجاه متنام داخل اللجنة المركزية لحركة فتح يرى أن على الرئيس عدم الانتظار والبقاء رهينة موقف حماس وضغوطها، بل تحديد موعد لاحق للانتخابات وإجرائها في الضفة وحدها بانتظار أن تسمح الظروف لإجرائها في قطاع غزة، وقد يكون الموعد منتصف العام المقبل كما حددته ورقة المصالحة المصرية التي رفضت «حماس» التوقيع عليها^(vi).

في هذه الحالة سيعمل الرئيس على تكليف لجنة الانتخابات المركزية بإجراء الانتخابات في الضفة في الموعد المحدد في الورقة المصرية، خصوصاً أن هذا الموعد بات يمثل قوة سياسية وأخلاقية كبيرة في الشارع الفلسطيني التواق إلى الوحدة. وستجد لجنة الانتخابات نفسها والحال هذه مضطرة لإجراء الانتخابات في جزء من الوطن بسبب تعذر إجرائها في الجزء الثاني نتيجة عدم التوصل إلى أي اتفاق في هذا الصدد.

من الواضح أن اللجوء لمثل هذا السيناريو يتطلب الحصول على دعم دولي لإجراء الانتخابات في موعدها، كذلك لا بد أن تسمح إسرائيل بإجراء الانتخابات دون تدخل خاصة في مدينة القدس المحتلة التي يدور حولها صراع سياسي مع سلطات الاحتلال، من المتوقع أن تقاطع حماس في الضفة الغربية هذه الانتخابات بل وقد تحاول عرقلتها من خلال تحريض المواطنين على مقاطعتها أيضاً، وقد تحاول القيام بعمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال لإجبارها على التدخل الذي قد يصل إلى منع الانتخابات بصفة عامة.

من المتوقع أن يثير هذا الخيار لغطا كبيرا، فهو غير توافقي، والتوافق الوطني قبل الانتخابات شرط هام وضروري للاستفادة من آثار الانتخابات المتوقعة على صعيد تماسك النظام السياسي وتدعيمه، وتعزيز الشرعية المفقودة. كذلك فإن هذا الخيار يستبعد الجزء الآخر من الوطن، وقد يعزز الانقسام الحالي، وكذلك، قد تحول إسرائيل دون تحقيقه بمنعها إجراء الانتخابات في القدس.

الأخطر في ظل هذا السيناريو، أن تقدم حماس على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في غزة مقابل تلك التي ستجرى في رام الله. وهذا بلا شك سيترك الشعب

^(vi) جريدة الحياة، 2009/11/16

الفلسطيني ممزقا بين رئيسين وبرلمانيين وحكومتين، بشكل أشد وأقسى مما هو عليه الوضع الحالي ولأمد قد يطول، إذ سيدعي كل طرف انه صاحب الشرعية الانتخابية.

كل هذه الاعتبارات قد تضعف اللجوء إلى مثل هذا الخيار وفقا للظروف الماثلة حاليا والتي تشكل المشهد السياسي الفلسطيني والدولي.

السيناريو الثالث:

يقضي هذا السيناريو بأن لا تتم الانتخابات نتيجة الاعتبارات السابقة، إضافة إلى وجود تيار ضاغط يرى ضرورة عدم اللجوء إلى هذا الخيار، ومن ثم بقاء الوضع كما هو حتى تتوفر ظروفًا سياسية وإجرائية تساعد على تنفيذ الانتخابات.

ولكن في ظل حدوث هذا السيناريو ما هو مصير الشرعيات (شرعية الرئيس والتشريعي والحكومات) لا شك أن الفراغ الدستوري وحالة اللا شرعية سيكونان سيد الموقف ، والملاذ الوحيد في هذه الحالة فقط هو منظمة التحرير الفلسطينية التي تملك دوما الشرعية التاريخية والوطنية رغم سوء أحوالها التي لا ترضي حتى فصائل المنظمة نفسها . على المنظمة في هذه الحالة اتخاذ القرارات الملائمة التي تكفل توفير الغطاء السياسي والشرعي للنظام الفلسطيني الضعيف. رغم أن هذا بالطبع لن يعجب حماس التي ستظل مصرة على عدم شرعية الرئيس وكافة مؤسسات وملحقات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المجلس المركزي لعقد جلسة في الخامس عشر من كانون أول (ديسمبر) المقبل، للنظر في الموضوع، باعتبار أن السلطة نفسها أنشأت بقرار من المجلس المركزي في 12 تشرين الأول عام 1993. من المتوقع أن تشهد هذه الجلسة قرارات تعيد زمام المبادرة إلى المنظمة، بتحويل صلاحيات "التشريعي" إلى "المركزي"، الذي سيؤلف بدوره حكومة مؤقتة لإدارة السلطة، وقد يكون غالبية أعضائها من اللجنة التنفيذية للمنظمة، وبعضهم من خارجها.

هذا السيناريو بلا شك ، قد يخفف من حدة الاحتمالات والمخاطر المتوقعة للسيناريو الثاني ، لكنه لن يساعد في حل الإشكالات المستعصية والتي على رأسها الانقسام، سيوفر هذا السيناريو فترة زمنية غير محددة للجميع للتدافع والصراع من جديد ولكن في ظل مزيد من التدهور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقضية والشعب .

رابعاً: التوصيات:

لا يختلف اثنان على أن السيناريو الأول هو الأفضل فيما هو متاح من خيارات ففي ظلّه سستتم الانتخابات في أجواء تصالحية وتوافقية قد تقضي إلى وحدة وطنية فاعلة وترسي دعائم نظام سياسي فلسطيني قوي. لذلك فإن الآليات التي توصل لهذا السيناريو تتعلق أساساً بالأطراف الفاعلة ، ومن هنا نقترح الورقة التوصيات الآتية لهذه الأطراف من أجل تنفيذ هذا السيناريو :

حركة فتح والسلطة :

- لدفع باتجاه المصالحة الوطنية ولو تطلب ذلك تأجيل الانتخابات بمرسوم جديد من خلال الآليات الممكنة والتي استعرضتها الورقة .
- إبداء المرونة وحسن النية من خلال الإفراج عن عدد من المعتقلين المحتجزين في السجون الفلسطينية في الضفة الغربية.
- تفعيل دور الوسطاء ودور منظمة التحرير صاحبة التاريخ الوطني العريق والتي تسعى دوماً للمحافظة على تماسك القضية الفلسطينية ووحدة الشعب .
- تهيئة الأجواء لذلك والتوقف عن الحرب الإعلامية والكلامية التي تعزز دوماً الانقسام وتزيد الفجوة.

حركة حماس :

- التوقيع فوراً على الورقة المصرية وإبداء المرونة في معالجة التحفظات بطريقة ترضي الجميع .
- تغليب المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني على أية مصالح وأهواء أخرى.
- الموافقة على البدء فوراً في تنفيذ بنود الورقة المصرية على أرض الواقع.
- تهيئة الأجواء للمصالحة والتوقف عن الحرب الإعلامية .

مصر:

- استمرار الدور الريادي المصري وبذل مزيد من الجهد لإقناع حماس بالتوقيع على الورقة وطمأنتها بخصوص تحفظاتها .
- حشد الدعم والتأييد الإقليمي للورقة المصرية لتشجيع حماس على التوقيع عليها

الانتخابات الفلسطينية

دراسة حالة

د. خالد صافي(*)

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة ثلاث قضايا هامة تتعلق بالانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية القادمة. أما القضية الأولى فتتعلق بأفضل نظام انتخابي يمكن تطبيقه، فيما تتناول القضية الثاني التساؤل حول مدى الحاجة لضمانات إقليمية ودولية لإجراء الانتخابات. بينما ستكون القضية الثالثة محاولة رسم للخريطة السياسية الحزبية التي ستتجم عن الانتخابات القادمة.

أولاً: النظام الانتخابي الأفضل

قبل الحديث عن أفضل نظام انتخابي يمكن أن يناسب الحالة السياسية الفلسطينية، يجب التأكيد أولاً أن الحالة السياسية الفلسطينية حالة فريدة وذات خصوصية كون الانتخابات تجري في سلطة حكم ذاتي لم تنجح لظروف ذاتية وموضوعية من الوصول إلى الدولة المستقلة، ذات السيادة. وأن هذه السلطة تسير في مرحلة انتقالية لم تستكمل خطواتها كما نص على ذلك اتفاق أوسلو والاتفاقيات اللاحقة. كما أن خصوصية هذه السلطة تتمثل في أنها تقوم على أراضٍ جغرافية منفصلة بالرغم مما ذكر في الاتفاقيات الموقعة عن وحدة أراضي السلطة الفلسطينية. وسوف نتناول في البداية

(*) د. خالد محمد صافي، أستاذ مشارك في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الأقصى

نماذج النظم الانتخابية في بلدان العالم حيث يمكن الحديث هنا عن ثلاثة نظم أساسية هي:-

نظام الدوائر أو الأغلبية:

وهو أقدم النظم وجوداً وتطبيقاً، ويتسم بالسهولة وبساطة الإجراءات. وحسب هذه النظام فإن الفائز هو من يحصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين "الأغلبية النسبية". ويتضمن هذا النظام أشكالاً متعددة للأغلبية كأن تكون أغلبية نسبية أو أغلبية مطلقة (النصف +1) وفي أغلب نظم الأغلبية تكون النسبة أكثر من نصف الأصوات. ويمكن أن يطبق هذا النظام على دورة واحدة أو على دورتين. ويطبق هذا النظام في الولايات المتحدة وبريطانيا والأردن ... الخ. ويشوب هذا النظام العديد من العيوب منها:-

- لا يعطي مجالاً إلا لتمثيل كتلة أو اتجاه واحد في سلطة النظام السياسي.
- ارتفاع نسبة الأصوات المهدورة في هذا النظام الانتخابي والتي يمكن أن تزيد عن نسبة 60% كما حدث في الانتخابات الفلسطينية 1996م، وتصل إلى 70%. حيث يحجم الكثير عن التصويت لعدم شعورهم بجدوى تأثير صوتهم الانتخابي لاسيما لدى أتباع الأحزاب والكتل الصغيرة.
- يقصي الأحزاب الصغيرة من التمثيل البرلماني ويضعف التعددية السياسية.
- لا ينصف النساء أو الأقليات الإثنية أو العرقية أو الدينية.
- يكرس الإنفراد في السلطة لدى الأحزاب الحاكمة.

نظام التمثيل النسبي

وهو نظام حديث نسبياً مقارنة بنظام الأغلبية الأقدم في العالم. وقد تم تطبيق هذا النظام للمرة الأولى في بلجيكا سنة 1889م. وهو ينقسم بدوره إلى النظام النسبي الكامل، والنظام النسبي التقريبي. ويتم في هذا النظام توزيع المقاعد للقوائم أو الأحزاب حسب حصتها (نسبتها) الإجمالية. وقد يحدد هذا النظام نسبة متفاوتة لعتبة الحسم (نسبة الحسم) لتقليل عدد الأحزاب المشاركة في البرلمان. فهناك مثلاً في هولندا 0,67%، وإسرائيل 1,5% بينما في جنوب إفريقيا لا توجد نسبة حسم (صفر في المائة) فيما تصل

في تركيا إلى 10%. ومعظم الدول تعتمد نسبة في معدل 3-5% وهي تعتبر معقولة من أجل التمثيل. ومن مميزات هذا النظام ما يلي:-

- تعتبر البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة.
- يتناسب فيه عدد المقاعد الفائزة في القوائم مع حجم ونسبة أصواتها الانتخابية. وهو يعطي تمثيلاً عادلاً للأحزاب والكتل الائتلافية المشاركة. ولذلك يعد أكثر عدلاً من نظام الأغلبية.
- يتم فيه التصويت للقائمة ولبرنامجها في كل الوطن كدائرة انتخابية واحدة، وبذلك يمثل تجاوزاً لمختلف النزاعات والتحالفات المحلية الضيقة.
- ربما يشكل إشكالية للمرشحين المستقلين.
- قلة عدد الأصوات الضائعة بحيث لا تزيد هنا عن 10-15% وتكون نسبة المقترعين أعلى، وذلك لشعور الناخب بأن له تأثيراً على نتيجة الاقتراع.
- إن التصويت فيه يجرى في دورة واحدة وليس على دورتين كما في بعض أنظمة الأغلبية.

وتوجد 67 دولة في العالم تعتمد أسلوب التمثيل النسبي الكامل وفق نظام القوائم.

ومع ذلك فإن نظام التمثيل النسبي له بعض العيوب من حيث تجزئة الأحزاب، وإشكالات تشريعية، وكذلك إشكالات في تشكيل حكومات الائتلافات متعددة الأحزاب، وعدم استقرار الائتلافات الحكومية بحيث تكون الأحزاب الكبيرة عرضة لابتزاز الأحزاب الصغيرة كما هو الحال في الساحة الحزبية والسياسية الإسرائيلية حيث الخضوع لابتزاز الأحزاب الدينية.

النظام المختلط:-

ويعمل هذا النظام على الاستفادة من مميزات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي وفي الوقت نفسه تقليل عيوب كلا النظامين. ويتم في هذا النظام انتخاب عدد من المقاعد يتم تحديدها (النصف أو أكثر أو أقل) بناء على صيغة الأغلبية أو الدوائر، فيما يتم انتخاب العدد الآخر وفق التمثيل النسبي. وتختلف نسبة توزيع المقاعد من بلد لآخر فنجدها مناصفة لدى بعض الدول (روسيا، أوكرانيا، ألمانيا). بينما نجد نسبة الدوائر أعلى لدى دول أخرى (المكسيك، اليابان، إيطاليا)، وأدنى لدى غيرها (جورجيا، كوريا الجنوبية). كما توجد صيغتان للنظام الانتخابي المختلط هما: - النظام المختلط والنظام المختلط المتوازٍ. فالنظام المختلط يعتمد على التمثيل النسبي، وأساسه القائمة على مستوى الوطن وفي الوقت نفسه يستوعب إرادة الناخب في الدائرة الأصغر من خلال نظام الأغلبية⁽¹⁾.

ويرى البعض أن هذا النظام قد يؤدي ويفرز نتائج انتخابية تتسم بالتناقض وعدم التناسق. وتعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 نموذجاً صارخاً لذلك. حيث كان الفارق في قائمة التمثيل النسبي ضئيلاً جداً أي مقعد واحد من أصل 66 مقعد. (29 مقعداً لحركة حماس مقابل 28 مقعداً لحركة فتح)، بينما الفارق بينهما في دوائر التمثيل الأغلبية كبيرة أي 28 مقعداً من أصل 66 (42 مقعداً لحركة حماس مقابل 17 مقعداً لحركة فتح).

ولكي يتم تجاوز سلبات نظام الأغلبية الذي طبق في الانتخابات التشريعية في يناير 1996م، والتي أجريت وفقاً لقانون الانتخابات (رقم 13 لعام 1995) وساهم في احتكار حركة فتح للسلطة كحزب حاكم. واتسمت الانتخابات بتنافس شخصي وعشائري بين مرشحي حركة فتح كونها الوحيدة التي خاضت الانتخابات في ظل مقاطعة الفصائل الإسلامية والوطنية الفلسطينية لها. ولكي يتم تجاوز سلبات نتائج الانتخابات التشريعية الثانية في 25 يناير 2006م التي أسست لاحتكار ثنائي من قبل حركتي فتح وحماس بالاعتماد على النظام المختلط، وأبقت على البعد العشائري في الدوائر ترى الفصائل

(1) طالب عوض: الأنظمة الانتخابية المعاصرة www.hoodonline.org/nprint.php?lng=lng=arabic&sid=725.

زيار جرجون: الانتخابات الفلسطينية القادمة انقسام أم وحدة وطنية النظام المختلط إعادة انتاج الفشل وتمزيق وحدة الوطن والشعب، www.alwatanvoice.com/print.php?id=176726.

الوطنية أن نظام التمثيل النسبي هو الأفضل لأنه يتيح تمثيل كل ألوان الطيف الفلسطيني في الانتخابات وبالتالي في مستوى صناعة القرار. ويعطي ذلك نموذجاً للتعددية والتمثيل الحقيقي للأحزاب والفصائل الفلسطينية. ونميل نحن إلى ذلك على اعتبار أن السلطة الفلسطينية لا تزال سلطة حكم ذاتي، ومشروع تحرر بحاجة لمشاركة الجميع بلا استثناء في برنامج نضالي في مواجهة الاحتلال. وكذلك من مميزات نظام التمثيل النسبي تمثيل الوطن (القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة) في دائرة انتخابية واحدة. وهذا يعيد توحيد الوطن في وحدة واحدة جغرافية وسياسية. كما أنه يعطي مجالاً لتمثيل غزة أو القدس في حالة تعذر إجراء الانتخابات هناك. هذا إضافة إلى أنه يشكل تعزيزاً لثقافة البرامج السياسية وعدم شخصنة الانتخابات. وفوق ذلك يعزز التمثيل النسبي نمو وتطور المجتمع المدني وبالتالي يضعف البنى العشائرية والقبلية في المجتمع الفلسطيني.

ففي جلسات الحوار التي عقدت في 2006/2/26م والتي شكلت جلسة لجميع الفصائل وليس جلسة حوار ثنائية حيث شارك في هذه الجلسة 12 فصلاً وطنياً فلسطينياً اتفقت هذه الفصائل على مبدأ التمثيل النسبي الكامل وعلى أساس نسبة حسم 1.5%. كما رأت الفصائل أن يطبق نظام التمثيل النسبي الكامل في تكوين المجلس الوطني الفلسطيني وبدون عتبة حسم. ولكن حركة حماس رفضت ذلك وطالبت بأن يكون النظام الانتخابي 60% وفق التمثيل النسبي، و40% دوائر. كما طالبت بأن تكون نسبة الحسم 8% مما يحرم الكثير من الأحزاب والفصائل والكتل إمكانية النجاح في الدخول للمجلس التشريعي. ويعزز مبدأ احتكار السلطة بين الفصيلين الكبارين. وتعطلت بعد ذلك جلسات الحوار الشامل واقتصرت على حوار ثنائي من فتح وحماس برعاية المخابرات المصرية. وخلال هذه الجلسات وافقت فتح على أن يكون التمثيل النسبي 80% و20% دوائر. ويتدخل من الجانب المصري الراعي للحوار تضمنت ورقة المصالحة الأخيرة 75% تمثيل نسبي، و25% دوائر وذلك كحل وسط بين الطرفين. ونرى أن تطبيق النظام الانتخابي النسبي بشكل كامل قد يكون الأفضل كما ذكرنا سابقاً ولكن قد يشكل إجحافاً بالمستقلين الذين يرغبون في خوض غمار الانتخابات. ولذلك يمكن أن يتم وضع كوتا للمستقلين تتضمن مقعد واحد في كل دائرة (محافظه من محافظات الوطن الستة عشر) يحصل عليه أعلى المستقلين أصواتاً كما يمكن للمستقلين أن يشاركوا في الانتخابات ذات التمثيل النسبي الكامل من خلال قائمة

للمستقلين على مستوى الوطن. وهنا يمكن القول أن الواقع القائم وأزمة الثقة بين الفصائل والشعب قد تجعل التمثيل النسبي الكامل غير منطقي حيث هناك قيادات وطنية مستقلة وذات كفاءة ترغب في الترشح للانتخابات ويمكن أن تكون فرصة منح 25% للدوائر مخرجاً لهذا الأمر. كما أن إبقاء نسبة للدوائر تجعل إمكانية المحاكمة الشعبية الانتخابية للأفراد قائمة في ظل صعوبة المحاكمة الفردية في القوائم والتمثيل النسبي الكامل.

ثانياً: الضمانات الإقليمية والدولية

لقد أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً في يوم الجمعة الموافق 2009/10/23م يحدد موعد يوم الأحد الموافق 24 يناير 2010م لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وهذا ينسجم مع مواد القانون الأساسي الفلسطيني. ويبدو أن رئيس السلطة محمود عباس فقد الأمل في المصالحة مع حماس، فسارع إلى حل الأزمة بأزمة. ودعا الرئيس في مرسومه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس إلى المشاركة في الانتخابات. وقد أقر المجلس المركزي في اجتماعه في مدينة رام الله بتاريخ 10/24 المرسوم الرئاسي.

وقد صرح الرئيس محمود عباس في افتتاح دورة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية "أن القرار لا رجعة فيه، وأن خطوة إصدار القرار تستند إلى الدستور وجاءت بعد فشل جهود المصالحة بفعل تلك حركة حماس بخصوص توقيع المقترحات المصرية لإنهاء الانقسام"⁽²⁾.

وقد شهد صدور المرسوم جدلاً سياسياً وقانونياً كبيراً حول قانونيته. حيث رأى البعض أنه يشكل استحقاقاً دستورياً. ويرى خبراء قانونيون (يدافعون عن موقف الرئيس) انه لم يكن أمام الرئيس عباس سوى إصدار المرسوم وذلك لتحاشي حدوث فراغ دستوري بفعل القانون الذي ينص على وجوب إصدار رئيس السلطة مرسوماً بموعد الانتخابات وتشكيل اللجان قبل الموعد المقرر بثلاثة شهور وإلا تصبح الأمور غير دستورية مما يتسبب بفراغ دستوري وقانوني. فقد حذر الدكتور موسى أبو ملح، أستاذ القانون بجامعة الأزهر بغزة، بتاريخ 2009/10/19م مما أسماه انهيار السلطة قانونياً

(2) www.maanneews.net/arb/print.aspx?ID=234572

في حالة عدم إعلان الرئيس محمود عباس لإجراء الانتخابات في يناير 2010م. ورفض أبو ملوح محاولة بعض الجهات ربط الانتخابات بالمصالحة لأن هذا الربط يشكل انتهاكاً لمبدأ سيادة القانون ونافذيته. وقال: "إن احترام الموعد المنصوص عليه في القانون الأساسي وقانون الانتخابات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية يجعلها انتخابات تستند إلى مبدأ المشروعية واحترام سيادة القانون. وأن المناداة بعدم احترام هذا الموعد فيه مخالفة لمبدأ المشروعية وسيادة القانون". وأن عدم إجرائها سوف يسبب فراغاً وانهيالاً للسلطة بسبب عدم وجود حكومة شرعية، وعدم وجود مجلس تشريعي وعدم وجود رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية⁽³⁾.

وعلى الصعيد السياسي يعد إصدار المرسوم نوعاً من ممارسة ضغط على حركة حماس لتوقيع وثيقة المصالحة. وهو بذلك يأخذ البعد السياسي في معركة الضغط السياسي والإعلامي لكل طرف على الآخر. ويرى د. موسى أبو ملوح أنه في حالة حدوث التوافق والمصالحة فيجب عدم الاكتفاء بالتوافق والمصالحة، بل لابد من صدور قانون من قبل المجلس التشريعي قبل حلول موعد إجراء الانتخابات يحدد فيه الموعد الجديد للانتخابات الرئاسية والتشريعية لأن الانتخابات ينظمها قانون، ولا تنظم بتوافق أو مصالحة⁽⁴⁾. وتمشياً مع الجانب الدستوري ومعالجة الجانب السياسي يرى البعض أنه في حال رفضت حماس السماح بإجراء الانتخابات في قطاع غزة فإن الرئيس ربما يصدر مرسوماً آخرأ يقضي بتمديد الحالة القائمة، باعتبار أن إجراء الانتخابات في الضفة دون القطاع من شأنه أن يكرس حالة الانقسام والقطيعة في الوطن.

واعتبر إسماعيل رضوان، الناطق باسم حركة حماس، في تصريح إعلامي لوكالة معاً بتاريخ 2009/10/24م أن المرسوم الرئاسي "ضربة قوية لجهود المصالحة واستجابة للأوامر الأمريكية وخدمة للاحتلال وأجندة خارجية وتكريساً للانقسام الفلسطيني، ودليلاً على عدم مصداقية وجدية الرئيس في موضوع المصالحة". وعده أحمد بحر في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 2009/10/24م تكريساً للانقسام. وأن محمود عباس ليس له صلاحية دستورية لإصدار مراسيم. وقال في تصريح صحفي لمعا: "محمود عباس فاقد الشرعية وليس من حقه إصدار مرسوم لانتخابات وأي انتخابات

⁽³⁾ www.quds.com/news.php?maa=View&id=122834

⁽⁴⁾ www.quds.com/news.php?maa=View&id=122834

يجب أن تكون بتوافق وطني". كما صرح موسى أبو مرزوق _ نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس_ "أن التوافق الوطني والمصالحة تعتبران بوابة الانتخابات"⁽⁵⁾.

ويرى محللون مثل د. إبراهيم براش وطلال عوكل أن إصدار المرسوم استحقاق دستوري وأنه لا يمنع تأجيل موعد الانتخابات إذا تمت المصالحة. وأنه حتى يناير 2010م يمكن التراجع عن المرسوم إذا تمت المصالحة⁽⁶⁾.

من جهتها رحبت حركة "فتح" بالمرسوم الذي أصدره الرئيس محمود عباس "أبو مازن" بخصوص الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وأكدت أن هذا القرار استحقاق دستوري لا بد منه ، ينص عليه القانون الأساسي وقانون الانتخابات، ويمهد الطريق أمام العودة إلى الشعب للخروج من الأزمة وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية. واعتبرت "فتح" أن المرسوم جاء بعد "تلكؤ ومماطلة" حماس في التوقيع على الورقة المصرية ، لكنه لا يعني إغلاق الباب أمام المصالحة الوطنية بل انه يعززها، علماً أن هذه ليست المرة الأولى التي تنهرب فيها حماس من استحقاق المصالحة وتفوت الفرصة لاستعادة الوحدة الوطنية، بدل التركيز على قضية شعبنا الأولى وهي الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي وبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا أيهما أكثر أهمية اكتساب الشرعية أم المصالحة والوفاق الوطني؟ فهل هناك شرعيات تحت الاحتلال، وهل السلطة الفلسطينية بمكوناتها هي كل المشروع الوطني أم جزء منه؟ وهل الانتخابات ضرورة ملحة تحت الاحتلال؟ وهل هي وسيلة لتجاوز الانقسام أم تكريس له؟ وهل هي خروج من الأزمة الراهنة أم هروب منها إلى الأمام نحو أزمة ربما أكثر عمقاً وتداعيات.

ويجرى الدعوة والإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية في ظروف في غاية التعقيد على الصعيد الفلسطيني والإقليمي والدولي. ولذلك لا بد أن تسبق هذه الانتخابات وترافقها ضمانات إقليمية ودولية. ويمكن أن تكون هذه الضمانات على ثلاثة مستويات.

أ- المستوى الإقليمي الجغرافي

⁽⁵⁾ www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=printMe&id=123702

⁽⁶⁾ www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=234647

هناك سيناريوهات عدة على الصعيد الجغرافي بخصوص إجراء الانتخابات الفلسطينية وهي:

- إجراء الانتخابات في الضفة الغربية
- إجراء الانتخابات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس
- إجراء الانتخابات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة

وحيث أن هناك منطقتين ليستا تحت السيطرة الفعلية للسلطة الفلسطينية فهذا يعني أنه لا بد من حدوث توافق فلسطيني إسرائيلي بخصوص إجراء الانتخابات في القدس الشرقية. فوفق اتفاقيات أوسلو والقاهرة ... الخ تم إجراء الانتخابات في القدس الشرقية في يناير 1996م. ولم تجر الانتخابات التشريعية الثانية في القدس الشرقية إلا بضغط وضمانة أمريكية. ويبدو أن عقد الانتخابات في القدس سيواجه هذه المرة ربما بتعنت إسرائيلي في ظل الحكومة اليمينية الحالية التي تتمسك بخطاب سياسي وإعلامي يقوم بتهويد القدس وتكريس يهودية الدولة العبرية. كما أن هناك تعثراً في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ولم تبد الإدارة الأمريكية أي ضغط على الجانب الإسرائيلي بهذا الخصوص. ولذلك يمكن أن تخضع إسرائيل مشاركة القدس الشرقية في الانتخابات لعملية ابتزاز سياسي للسلطة الفلسطينية التي ستحرص على مشاركة القدس الشرقية لإكساب الانتخابات شرعية أكثر في ظل ربما غياب قطاع غزة. وهذا يعني أنه لا بد من ضمانات إقليمية ودولية لمشاركة مواطني القدس الشرقية في الانتخابات. ولا بد من ممارسة ضغط من قبل الرابعية على الدولة العبرية للسماح وتسهيل إجراء الانتخابات. ويمكن أن تحاول السلطة أن تبرز أن الانتخابات التشريعية هي استحقاق خارطة الطريق. كما يمكن أن تسمح الدولة العبرية بإجراء الانتخابات من أجل تعميق الانقسام الفلسطيني. ومع ذلك فإن عدم قدرة السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في شرق القدس يتطلب تأجيلها حتى تسنح الظروف. فباعقادنا يجب ألا تجرى انتخابات إذا تم استبعاد القدس لأن من شأن ذلك خدمة للسياسة الإسرائيلية التي تهدف إلى تهويد القدس، وتقويض الوجود والنشاط السياسي الفلسطيني بها.

كما أن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية يتطلب أيضاً تنسيقاً مع الجانب الإسرائيلي في ظل خضوع مناطق فلسطينية للسيطرة الأمنية الإسرائيلية المباشرة. حيث

أن وجود أكثر من 600 حاجز عسكري احتلالي يمكن أن يؤثر على إجراءات وآليات الانتخابات وحرية تنقل المرشحين. وكيفية ممارسة الدعاية الانتخابية بحرية. وهذا بالطبع يتطلب ضمانات إقليمية ودولية.

تعد غزة هي المعضلة الأكثر تعقيداً. فهل يمكن أن تجري حركة حماس انتخابات في قطاع غزة بدون مصالحة. لاسيما وأن الحركة تناولت في خطابها الإعلامي بمستويات قيادية مختلفة على رأسها رئيس المكتب السياسي للحركة _ السيد خالد مشعل _ بأن المصالحة هي الطريق لإجراء الانتخابات. وحركة حماس بذلك تضع المصالحة الوطنية شرطاً لإجراء الانتخابات. كما صرح السيد إسماعيل هنية، رئيس وزراء الحكومة المقالة، "نحن مع الانتخابات، لكنها تستوجب اتفاقاً وطنياً وظروفاً ملائمة وشروطاً تضمن نزاهتها". وحركة حماس هي التي تسيطر فعلياً على قطاع غزة ولديها القدرة على منع إجراء الانتخابات فيها. وفي حالة عدم تحقيق المصالحة والدعوة للاحتكام لصندوق الانتخابات فلابد من وجود ضمانات إقليمية ودولية بأن تسمح حركة حماس بإجراء الانتخابات في قطاع غزة. كما أن عدم إشراك قطاع غزة في الانتخابات يعني ابتعاد أو استبعاد حركة حماس من المشاركة في الانتخابات في الضفة الغربية. وقد اعتبر السيد إسماعيل هنية: "أن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية دون قطاع غزة جريمة سياسية وطنية". (صحيفة الرأي الحكومية، المكتب الإعلامي الحكومي في وزارة الإعلام في الحكومة المقالة، عدد رقم 20، 6 سبتمبر 2009م، ص 2)

وقد وجه الرئيس محمود عباس رسالة إلى لجنة الانتخابات المركزية يوم 2009/10/25م يطلب منها المباشرة في التحضير لإجراء الانتخابات. ، وقامت اللجنة على أثر ذلك بإصدار بيان أكدت فيه جاهزيتها لتنفيذ المرسوم، ودعت جميع الأطراف إلى التعاون معها لتنفيذ هذا الاستحقاق القانوني. ودعت كافة الموظفين السابقين الذين عملوا معها في الانتخابات الرئاسية والتشريعية السابقة من موظفي دوائر ومشرفين، كما دعت الراغبين بالعمل معها إلى ضرورة مراجعة مكاتب الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، كل في منطقته وذلك في أسرع وقت ممكن، بهدف الالتحاق بطواقم عمل اللجنة للمشاركة في التحضير لإجراء الانتخابات العامة القادمة.

ورداً على ذلك أعلنت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة بتاريخ 2009/10/28م "أنها ترفض إجراء الانتخابات في قطاع غزة معللة ذلك بأن إعلان الدعوة لانتخابات قد

جاء ممن لا يملك حق الإعلان عنها، وأنها جاءت دون توافق وطني". وأكدت وزارة الداخلية أنها ستقوم بمسألة كل من يتعاطى مع هذه الانتخابات⁽⁷⁾.

وقد صرح أحمد بحر في لقاء إعلامي في مخيم النصيرات بتاريخ 2009/10/30م أن حركة حماس مع الانتخابات، ولا تخشاها، إلا أنه تذرع بما وصفه بالوضع الأمني في الضفة الغربية لعدم مشاركة حركته في تلك الانتخابات⁽⁸⁾.

وبتاريخ 2009/11/9م أغلقت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة بغزة المقر الإقليمي والمقار الفرعية في قطاع غزة. وبناء إغلاق حركة حماس مقرات لجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة، ورفض استقبال وفدها لممارسة مهام عمله، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية في مؤتمر صحفي عقد في 2009/11/12م عدم قدرتها على إجراء الانتخابات بسبب إغلاق مقارها ورفض استقبال وفدها في قطاع غزة. قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 2009/11/20م "إن الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية التي كان مقرراً أن تجرى في يناير كانون الثاني القادم ستؤجل مؤكداً أنه قبل مشورة اقترحت عليه عدم إجراء الانتخابات".

وذكر عباس في مقابلة مع تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) أن القيادة الفلسطينية ستتخذ ترتيبات لتجنب حدوث فراغ دستوري عندما تنتهي فترة ولاية المجلس التشريعي الحالي وفترة ولايته كرئيس للسلطة الفلسطينية في 25 يناير كانون الثاني القادم.

وذكر سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 2009/11/17م في مشاركة تلفونية في ندوة عقدت في جامعة فلسطين أن وجه دعوة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية للاجتماع في 15 ديسمبر 2009م لمناقشة الوضع الدستوري للسلطة نظراً لعدم إجراء الانتخابات. ونوه سليم الزعنون أن المجلس الوطني لن يسمح بحدوث فراغ قانوني بعد 24 يناير 2010م، وأن صلاحيات المجلس التشريعي ستنتقل للمجلس المركزي. ويبدو أن تصريح سليم الزعنون يشكل زجاً لمنظمة التحرير

⁽⁷⁾ www.maannews.net/arb/print.aspx?ID=235526

⁽⁸⁾ <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=236178>

ومؤسساتها في الصراع القائم في السلطة واستخدامها أدا في أدوات الصراع والتقسيم القائم.

وهذا يبرز ضرورة وجود ضمانات فلسطينية لعقد الانتخابات في أجواء سليمة بعيداً عن التهديدات والملاحقات. ونرى أيضاً بأن لجنة الانتخابات المركزية يجب أن يعاد تشكيلها كضرورة وطنية من أجل تمثيل الكل بها وليس اقتصارها على لون سياسي واحد من أجل ضمان نزاهة الانتخابات.

وقد ذكر أن هناك لجاناً فنية تدرس تجربة مشاركة أعضاء مؤتمر فتح السادس وتعمل على دراسة نماذج أخرى (حتى بواسطة التكنولوجيا مثل البريد الالكتروني والرسائل القصيرة) بل قيل عن دراسة تجربة البرلمان الأردني في الستينيات، وكيف كان الملك يقوم بتعيين أعضاء البرلمان عن الضفة الغربية دون انتخابات. وكل هذه الوسائل ليس من السهل القيام بها وذلك لأسباب قانونية وأسباب فنية لاسيما ونحن نتحدث عن أكثر من سبعمائة ألف ناخب تقريباً في قطاع غزة. ولا يضمن ذلك انتخابات نزيهة وحرّة. ونرى بأن الانتخابات وإن كانت استحقاقاً دستورياً فإن إجرائها يتطلب وفقاً وطنياً.

ويبقى التساؤل قائماً إنه وفي حالة تعذر المصالحة الوطنية والاتفاق، فلماذا لا يتم رد الأمر إلى الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات في النظام الديمقراطي؟ وهنا يجب الاتفاق على اللجوء للانتخابات لحسم الخلاف مع ضرورة توفر ضمانات فلسطينية أولاً ثم عربية وإقليمية ودولية لتكون انتخابات حرة ونزيهة. وقد يعد هذا الخيار محاولة للهروب إلى الأمام على أمل محاولة معالجة الواقع المتأزم.

وبالرغم من الإشكاليات القائمة حول إجراء الانتخابات وموعدها فقد اظهر استطلاع للرأي على موقع وكالة معا المستقلة للأخبار في فلسطين أن غالبية ستشارك في الانتخابات التي دعا إليها الرئيس أبو مازن في يناير القادم إن وقعت . ورداً على سؤال معا الأسبوعي في زاوية استطلاعات الرأي (هل ستشارك في الانتخابات التي دعا إليها الرئيس ؟ أجاب أكثر من 36 ألف قارئ (36064 قارئ) أي ما معدله (66.3%) أنهم سيشاركون في هذه الانتخابات. بينما أجاب أكثر من 17 ألف قارئ

(17728 قارئ) أي ما معدله (32.6%) أنهم لن يشاركوا في هذه الانتخابات إن حصلت . علماً أن 622 قارئ أي ما معدله (1.1%) أجابوا لا أعرف⁽⁹⁾.

ب - ضمان نزاهة الانتخابات

تجرى الانتخابات في ظل انقسام فلسطيني حاد على المستوى السياسي والإعلامي والجغرافي. حيث هناك صراع قوي ومحوم بين قطبي الساحة الفلسطينية -حركتي حماس وفتح-. فحركة حماس ستحاول الفوز للإبقاء على شرعيتها في النظام السياسي الفلسطيني هذه الشرعية التي اكتسبتها بقوة بفوزها الكاسح في الانتخابات التشريعية الثانية. وهي ستحاول الإبقاء على مكتسباتها السياسية والإعلامية والشعبية. وكونها في مركز صناعة القرار الفلسطيني وإدارة دفتيه، وتوجيهه نحو أهدافها وبرامجها ومشاريعها الوطنية والإسلامية. ومع ذلك فقد تخشى حركة حماس خوض الانتخابات خوفاً من عدم حصولها على نسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات التشريعية السابقة مما يؤثر على قوة نفوذها وتأثيرها في الساحة السياسية الفلسطينية.

وفي المقابل هناك حركة فتح التي تسعى جاهدة إلى استرداد مكانتها ونفوذها السابق كقائدة للمشروع الوطني الفلسطيني، وحزب السلطة الحاكم. حيث ترغب حركة فتح في استعادة قيادتها بشكل شرعي للنظام السياسي الفلسطيني وإدارة دفتيه وتوجيهه. كما أن حركة فتح تسعى إلى استعادة قطاع غزة الذي فقدته من خلال صندوق الاقتراع لاسيما وأنها لا تستطيع أن تستعيده عسكرياً. فخياراتها بهذا الشأن محدودة وتم تتاول ذلك في أكثر من تصريح إعلامي على جميع المستويات القيادية. وهذا الجو التنافسي الذي يدخل بعداً صراعياً على النفوذ والقوة والمكانة يمكن أن يؤثر على سير الانتخابات الفلسطينية في حالة انعقادها. وهذا يتطلب ضمانات فلسطينية بتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات نزيهة. بحيث يتم ضمان حرية الدعاية الانتخابية، وحماية مراكز الاقتراع، وحرية الوصول إليها. ويتطلب ذلك مراقبة شديدة وقوية محلية وإقليمية ودولية. ومع ذلك فإننا نرى أن الانتخابات القادمة قد تكون انتخابات حقيقية أي محاكمة شعبية حقيقية ولكن ربما لن تكون نزيهة.

⁽⁹⁾ www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=236340

ويرى بعض المحللين السياسيين مثل هاني المصري في مقال نشره بتاريخ 2009/10/22م تحت عنوان "الوفاق الوطني شرط الانتخابات". بأن التوافق الوطني شرط لإجراء الانتخابات، وبدونه لا يمكن أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة⁽¹⁰⁾. وقد يلتقي الكاتب هاني المصري هنا مع تصريحات الدكتور أحمد بحر_النائب في المجلس التشريعي_ الذي صرح في مؤتمر صحفي على قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 2009/10/24م بأن "إجراء الانتخابات دون توافق وطني يعبر عن نية ميّته للتزوير في الانتخابات".

كما يمكن أن تكون هناك تدخلات من الجانبين الإسرائيلي والأمريكي في الانتخابات مما يفقدها نزاهتها مثل فرض شروط مسبقة على الفصائل والأحزاب والقوائم الفلسطينية. ويرى الكاتب هاني المصري "أن الوفاق الوطني على أساس برنامج وطني يحدد الأهداف الأساسية وأشكال النضال الأساسية وقواعد العمل السياسي والديمقراطي وحده هو الذي يكفل جعل التدخلات الإسرائيلية والإقليمية والدولية في الانتخابات الفلسطينية في أدنى مستوى ممكن"⁽¹¹⁾.

ج- ضمانات احترام نتائج الانتخابات

يعد هذا الموضوع من الأمور الشائكة أيضاً. فالشعب الفلسطيني ليس فقط بحاجة إلى ضمانات إقليمية ودولية لإجراء الانتخابات وضمان نزاهتها بل بحاجة إلى ضمان احترام نتائجها والتعامل معها. فقد دفع الشعب الفلسطيني في الانتخابات الفلسطينية 2006م ثمن حرية اختياره. وتم محاصرة الشعب الفلسطيني للالتفاف على نتيجة الانتخابات. فبرغم أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد أقر بنزاهة الانتخابات التشريعية في يناير 2006م إلا أنه رفض الاعتراف باختيار الشعب الفلسطيني، ورفض التعامل مع إفرازات الانتخابات. ولذلك دفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً لحرية الانتخابية، وحرية إرادته في اختيار من يمثله. وهنا لابد من الحديث عن ضمانات إقليمية ودولية باحترام نتيجة الانتخابات والاعتراف والتعامل معها. ولابد من قيام السلطة الفلسطينية بالحصول على ضمانات إقليمية ودولية باحترام نتائج الانتخابات الفلسطينية.

⁽¹⁰⁾ www.maannnews.net/arb/Print.aspx?ID=233774

⁽¹¹⁾ www.maannnews.net/arb/Print.aspx?ID=233774

وأن تحاول السلطة الضغط بهذا الشأن حتى لو اقتضى الأمر تأجيل الانتخابات الفلسطينية. فلا يعقل أن يتم إجراء الانتخابات وسط خوف وخشية من السكان على ممارسة حقهم الانتخابي واحترام حرية اختيارهم. وإذا لم تقم الانتخابات بمعالجة الأزمة الداخلية، والأزمة السياسية المحلية والإقليمية فلا داعي لإجرائها. بحيث يكون ذلك استمرارية للوضع القائم المتأزم. فإن لم تنجح الانتخابات في فكفكة الوضع القائم فلا حاجة للهروب إلى الأمام وربما إلى واقع أكثر تأزماً.

ويمكن هنا تساؤل حول مرجعية الانتخابات التي ستجرى. فقد شكك كثير من المحللين السياسيين من أن أزمة الانتخابات السابقة إنها قد أجريت بدون مرجعية لها. فلم يتم الاتفاق مسبقاً على مرجعية السلطة القائمة، ومرجعية القيادة السياسية، ومرجعية الاتفاقيات التي وقعتها السلطة مع أطراف إقليمية أخرى وهي الدولة العبرية. ويرون أنه لا بد من الاتفاق على مرجعية للانتخابات سواء أكان ذلك اتفاق أوسلو وإفرازاته، أو خارطة الطريق واستحقاقها. وقد تكون المرجعية "وثيقة الحوار الوطني التي وقعت في مايو 2006م". فخوض الانتخابات الفلسطينية بدون مرجعية واضحة متفق عليها سيجعل الأزمة قائمة. فقد صرح أحمد بحر بتاريخ 2009/10/24م "أننا نريد انتخابات حرة ونزيه ويجب أن نهىء المناخ السليم لذلك، بعيداً عن شروط الرباعية التي تفرض على الشعب الفلسطيني الالتزام بها لكي تدخل الانتخابات وهذا غير مقبول لدينا في المجلس التشريعي". ومع ذلك فإن قيام الانتخابات في ظل سلطة حكم ذاتي وليس دولة كاملة السيادة في مقدراتها وقراراتها وتمويلها يعني إنه لن يتم ضمان الحرية والنزاهة الكاملة حتى لو تمت في شكل سليم. فمن يرتبط بالآخر في تمويله يصعب أن يملك إرادته. وعلى حركة حماس إدراك أصول اللعبة جيداً بحيث تفرق بين الانسجام مع الشرعية الدولية وبين الاعتراف بشروط الرباعية. كما أننا نعتقد أن الأحزاب يجب أن تخوض الانتخابات دون أي حجر على برنامجها أو رؤيتها. فكل حزب أو فصيل أو قائمة يجب أن يعبر عن برنامجها بحرية كاملة. وأي التزام باتفاقيات أو شروعات دولية يجب أن يكون من قبل الحكومة التي يتم تشكيلها. وعلى الأحزاب والفصائل والقوائم المشاركة أن تدرك الواقع الفلسطيني وتتعامل معه وليس القفز عنه إلى فضاء مجهول يتجاوز الواقع القائم ويبتعد عنه.

ثالثاً: الخارطة السياسية الحزبية في الانتخابات القادمة:

يبدو جلياً بأن كلا الطرفين سواء حركة فتح أو حركة حماس لم تحقق بنود برنامجها الانتخابي التي دخلت الانتخابات من أجل تحقيقه. وحيث أن الصوت الانتخابي يعد شريعة المتعاقدين بين الناخب والمنتخب فإن عدم تحقيق المنتخب لوعوده وبرنامجهم والتزاماته يفقده المصداقية. ولذلك ولظروف ذاتية وموضوعية لا يمكن إغفالها حدثت أزمة ثقة بين الناخب والمُنتخب. فكلا الطرفين لم يحققا إنجازات سياسية على صعيد البعد التفاوضي كما في حركة فتح أو إنجازات سياسية على صعيد البعد المقاوم كما في حركة حماس. والأكثر أهمية من ذلك أن كلا الفصيلين لم يحققا الوحدة الوطنية. ففي البرامج الانتخابية التي قدمت كان تعزيز الوحدة الوطنية هو شعار مرفوع. ولم يتم هذا التعزيز بل حدث انقسام خطير ليس على الصعيد الجغرافي فقط بل السياسي والإعلامي والمجتمعي. ولذلك يمكن أن تشهد الانتخابات القادمة عزوف الكثيرين من المواطنين على ممارسة حقهم الانتخابي وذلك في ظل الأزمة القائمة بين ما يطرح من شعارات وما يمارس على أرض الواقع. وأزمة قائمة أكثر عمقاً بين القيادات السياسية للفصائل وبين القاعدة الشعبية. ومن الجدير بالذكر أن الانتخابات القادمة قد تكون أكثر تعبيراً عن إرادة الناخب من الانتخابات التشريعية السابقة. حيث أن دخول حركة حماس معترك السلطة بإشكالياتها جعلها على توازٍ مع حركة فتح. فحركة حماس دخلت الانتخابات التشريعية السابقة من باب المعارضة فيما دخلتها حركة فتح من باب السلطة وشتان بين البوابتين. وقد نجحت حركة حماس في الانتخابات السابقة من استقطاب عناصر كثيرة كانت ترغب بالإصلاح بعد أن وصلت المفاوضات السياسية إلى طريق مسدود، وبعد سوء الأداء السياسي والمالي والاقتصادي في السلطة، والصراعات والتشرذم داخل حركة فتح. وانقسامها إلى تيارات متصارعة لمصالح شخصية بالدرجة الأولى. ولذلك كسبت حركة حماس أصوات الدائرة غير المؤطرة حزبياً. وهذه الدائرة الكبيرة نسبياً في عدد أصواتها قد يعزف عدد كبير منها عن الانتخابات أو قد يبحث عن بدائل أخرى غير حركتي حماس وفتح. وقد يفتح هذا الطريق لبروز تيار ثالث كما يرى البعض. ولذلك يمكن أن يحدث تغيير على الخارطة السياسية الفلسطينية في الانتخابات القادمة بحيث يمكن أن تكون كالتالي:

تحافظ حركتا فتح وحماس على صدارتهما ولكن ليس بأغلبية مطلقة. فقد تحصل حركة فتح على ثلث المقاعد، وحركة حماس على الثلث الآخر فيما سوف يوزع الثلث الآخر بين الأحزاب والكتل الأخرى. فمن المتوقع أن تشكل قائمة برئاسة الدكتور سلام

فياض بحيث تحصد نحو 10%. ومن يتابع الإعلام يرى العمل المحموم للدكتور سلام فياض في الضفة الغربية، وسعيه لافتتاح المشاريع الكبيرة والصغيرة بنفسه. وكأن الحملة الانتخابية تمارس على أرض الواقع قبل بدء الانتخابات رسمياً. ويبدو أن الدكتور سلام فياض يحاول أن يؤقصد الانتخابات. ويجعل الواقع الاقتصادي والمعيشي ذا أهمية كبيرة في الانتخابات القادمة. ويلتقي ذلك مع سعي رجال الأعمال سواء في الضفة الغربية من خلال منتدى فلسطين برئاسة "السيد منيب المصري"، أو في قطاع غزة من خلال أيضاً التابعين لمنتدى فلسطين من رجال الأعمال ونخب اقتصادية أخرى قد تكون من منظمات المجتمع المدني. وسوف يشكل الجانب الاقتصادي بعداً ذا أهمية في الانتخابات القادمة وذلك في ضوء أجواء الحصار على قطاع غزة، وسوء الأوضاع المعيشية، وزيادة عدد عاطلين عن العمل، ونسبة الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت مستوى خط الفقر. ففي ظل الأزمة في المشروع النقابوي السياسي، والأزمة في المشروع المقاوم سوف ينشغل الكثير من المواطنين في همهم اليومي وتوفير لقمة العيش. ولذلك سوف تبرز على الساحة السياسية كتل انتخابية من رجال أعمال ونخب مجتمع مدني.

يتوقع أن تزيد نسبة مقاعد اليسار في ظل التراجع الذي سيكون واضحاً في مقاعد حركتي فتح وحماس. ومع ذلك فإن هذه الزيادة لن تكون كبيرة بحيث تشكل تغييراً حقيقياً في الخارطة السياسية الفصائلية. حيث يتوقع ألا تزيد نسبة مقاعد اليسار عن 10%. ولا نتوقع تشكيل قائمة لليسر حيث أن هناك خلافات في البرامج السياسية بين الجبهة الشعبية من جهة والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب من جهة أخرى. كما أن هناك شك من تشكيل قائمة منظمة التحرير لتباينات سياسية بين فصائل العمل الوطني لاسيما حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

بقاء نسبة الحسم عند عتبة 2% سوف يجعل الأمر صعب المنال بالنسبة للفصائل الوطنية الصغيرة. وعلى هذه الفصائل الاتحاد في ائتلافات وكتل انتخابية من أجل ضمان تمثيل وحضور لها في المجلس التشريعي. ومن المتوقع أن تطرح مجموعة من الشخصيات الإسلامية والوطنية قائمة ائتلاف وطني إسلامي للتخفيف من حدة الاستقطاب لحركتي فتح وحماس. ومع ذلك فإن التغيير الذي سيحصل على الخريطة السياسية الانتخابية الفلسطينية لن يكون جذرياً. فالساحة الفلسطينية لم تتضج بعد لمتغيرات جذرية بظهور فصائل أو كتل انتخابية لها استقطاب واسع في الساحة

السياسية. حيث يتوقع أن تغييراً جذرياً قد يكون بحاجة إلى فترة مخاض أطول وأكثر تأزماً وصولاً إلى نتائجها المرجوة.

رابعاً: استنتاجات:

إن نظام التمثيل النسبي قد يكون الأفضل للتطبيق في الانتخابات التشريعية القادمة في ظل الواقع الفلسطيني المعقد والتدخلات العربية والإقليمية لابد أن تكون هناك ضمانات فلسطينية وعربية وإقليمية ودولية لإجراء الانتخابات في أجواء حرة. لن يكون هناك تغييرات جذرية في الخريطة الحزبية الفلسطينية نتيجة الانتخابات رغم إنه قد يكون هناك انخفاض في نسبة المصوتين في الانتخابات. إذا جرت الانتخابات من أجل تحقيق الشرعية وليس المصلحة الوطنية العليا فإنها يمكن أن تجري منفصلة في الضفة الغربية عن قطاع غزة.

خامساً: توصيات:

- يجب أن تجرى الانتخابات في ظل توافق وطني حتى لو تم تأجيلها إلى موعد متفق عليه.
- ضرورة أن تكون الانتخابات لمعالجة واقع متأزم وليس خلق واقع أكثر تأزماً.
- ضرورة إجراء الانتخابات في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وعدم استثناء أي منطقة لأن من شأن ذلك ترك تداعيات سياسية خطيرة. فعقد الانتخابات دون توافق يشكل تكريساً للانقسام والاتجاه نحو الانفصال.
- ضرورة توفير ضمانات فلسطينية وعربية وإقليمية ودولية لضمان إجراء الانتخابات في أجواء حرة ونزيهة.
- ضرورة احترام المجتمع الدولي لنتائج الانتخابات والتعامل معها وعدم تحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية حريته الانتخابية التي يجب أن تكون مكفولة حسب الشرعة الدولية.

إشكالية العلاقة بين الانتخابات والمصالحة الوطنية والتسوية السياسية

أ-د/إبراهيم أبراش*

مقدمة

فلأن الديمقراطية التي أُختزلت بالانتخابات جاءت قبل الاستقلال وقيام الدولة المستقلة وقبل نضج الشروط الموضوعية للديمقراطية كنظام حكم وللانتخابات كآلية سلمية لتداول السلطة و خارج سياق التطور السياسي المجتمعي الطبيعي... فقد فشلت الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 في إخراج النظام السياسي الفلسطيني من مأزقه كما فشلت في نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية، بل أصبحت الانتخابات بحد ذاتها موزعا للخلاف، حيث تشهد الساحة الفلسطينية جدلا محتدما حول شرعية المؤسسات القائمة - رئاسية وتشريعية وحكومية - المستمدة من الشرعية الانتخابية - وخصوصا بعد انقلاب يونيو 2007 الذي أقدمت عليه حركة حماس في قطاع غزة، وبعد فشل محاولات المصالحة التي جرت في القاهرة .مع

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة

صدر مرسوم رئاسي يوم 23 أكتوبر يعلن انه ستجرى انتخابات رئاسية وتشريعية يوم 25 يناير 2010 حسبما ينص القانون الأساسي، أصبحت الانتخابات أكثر إثارة للاختلاف حيث رفضت حركة حماس وفصائل أخرى هذا المرسوم معتبرة أن اللجوء للانتخابات قبل المصالحة تكريس للانقسام .

فهل الخلل يكمن في مبدأ الانتخابات كمصدر للشرعية أم في غياب ثقافة الديمقراطية وعدم الاتفاق على الثوابت والمرجعيات الوطنية التي تجعل الانتخابات كذلك؟ وهل ستتجح الانتخابات المزعم عقدها في يناير 2010 - إن جرت في موعدها - علي وضع حد لحالة الانقسام السياسي؟، وهل ستتجح الانتخابات في حل إشكالات الثوابت الوطنية بدون مصالحة وقبل اتضاح معالم التسوية السياسية؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تحتم التمييز بين :

1- الانتخابات التشريعية والرئاسية للسلطة الوطنية في الضفة وغزة وهذه جزء من سيرورة بناء نظام سياسي لشعب تحت الاحتلال، وهي عملية مرتبطة بمسار التسوية السياسية، وهذا يستدعي أولاً: مقارنة الانتخابات في سياق خصوصية التجربة الديمقراطية الفلسطينية في مناطق السلطة ،ويستدعي ثانياً: البحث في التجارب الانتخابية السابقة ولماذا لم تعزز المسار الديمقراطي؟، وتتطلب ثالثاً: البحث في الشروط والضمانات التي يمكنها صيرورة الانتخابات مخرجاً للنظام السياسي من أزمته.

2- انتخابات لحل أزمة المشروع الوطني وليس لحل أزمة السلطة والحكومة، الأمر الذي يتطلب البحث في إمكانية تفعيل المجلس الوطني الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، كإطار منظم وموحد للشعب في كل أماكن تواجده ومتحرر من استحقاقات التسوية، سواء تم ذلك بالانتخابات أو بالتوافق الوطني .

حتى نلم بالعملية الانتخابية وما أثارته وتثيره من إشكالات، سنتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:-

أولاً: الانتخابات في ظل الاحتلال :آلية ديمقراطية لأهداف غير ديمقراطية

ثانياً: انتخابات لتغيير شرعية النخب السياسية-من الشرعية الثورية والجهادية للشرعية الدستورية

ثالثاً: هل يمكن للانتخابات أن تنوب عن التوافق والتراضي في تحديد ثوابت ومرجعيات الأمة؟

رابعاً: سيناريوهات مستقبل النظام السياسي على ضوء إشكالية الانتخابات .

خامساً: نحو انتخابات تؤسس لمصالحة وشراكة سياسية على أسس جديدة

المحور الأول: الانتخابات في ظل الاحتلال :آلية ديمقراطية لأهداف غير ديمقراطية :

لا غرو أن الديمقراطية ليست عقيدة جامدة بل نظام للحكم يقوم على مبادئ عامة أهمها ضمان حرية الرأي والتعبير والتداول السلمي للسلطة بين أحزاب وقوى سياسية متفقة حول ثوابت الأمة ومختلفة حول التفاصيل، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وخلق دولة المؤسسات والقانون بدلاً من دولة الزعيم والحزب الواحد الخ وهي مبادئ لا مجال لتطبيقها إلا في ظل مجتمع يعيش داخل دولة ذات سيادة أو مجتمع سيد نفسه، ذلك أن انتقاء سيادة الأمة وحرية الجماعة يعني انتقاء إرادة أبنائها في الاختيار الحر لمصيرهم. لكن وحيث أن لا مجتمع يعيش نفس الشروط التاريخية والموضوعية للمجتمعات الأخرى فإن هذه المبادئ العامة يمكن إخضاعها للبيئة حسب خصوصيات كل مجتمع، لذا فهناك مداخل متعددة للديمقراطية ولكن في جميع هذه المداخل تعتبر الانتخابات قاسماً مشتركاً فلا ديمقراطية بدون انتخابات، ولكن قد توجد انتخابات بدون ديمقراطية. في جميع الحالات فإن أهم مؤشر على وجود نظام ديمقراطي هو سيادة الشعب والحرية، حرية الوطن وحرية المواطن، فلا يمكن لشعب خاضع للاحتلال أي فاقد للسيادة أن يمارس انتخابات نزيهة تؤسس لنظام ديمقراطي، فالاستعمار نقيض الحرية بكل تجلياتها وبالتالي نقيض الديمقراطية. وعليه نلاحظ بان مسألة الحكم الديمقراطي من خلال التنافس عبر صناديق الانتخابات لم تكن مطروحة عند الشعوب الخاضعة للاستعمار ولم يفرض هذا الاستحقاق الانتخابي والديمقراطي على حركات التحرر في العالم سواء تجربة الثورة الفرنسية أو الثورة الأمريكية أو الثورة الجزائرية أو الثورة الفيتنامية الخ

، فأولويات الشعوب الخاضعة للاحتلال هي مقاومة الاحتلال وليس الصراع على السلطة، كما أن حركات التحرر لا تستمد شرعيتها من صناديق الانتخابات بالضرورة.

حاول الاستعمار في بعض الحالات أن يفرض انتخابات في البلدان الخاضعة له لإنتاج أو شرعنة قيادات سياسية خاضعة له ولكن كل هذه المحاولات كانت تبوء بالفشل أو كانت انتخابات مزورة وبالتالي تفرز قيادات وحكومات يتعامل معها الشعب كحكومات غير شرعية وعميلة للاستعمار، ولم يكن الهدف من هذه الانتخابات دمقرطة المجتمع وتسليمه مقاليد أموره بل مجرد إضفاء شرعية موهومة عبر صناديق الانتخابات لقيادات تنفذ سياسات المستعمر. و اليوم تثير الانتخابات إشكالات عويصة في كل من العراق وأفغانستان كما تثار الشكوك حول شرعية ونزاهة الانتخابات التي جرت والتي ستجرى في ظل الاحتلال وشرعية المؤسسات والقيادات التي تفرزها الانتخابات. إن أي انتخابات في ظل الاحتلال لن تنتج إلا نظاما سياسيا خاضعا للوصاية وناقص السيادة.

في الحالة الفلسطينية وبالرغم من عراقية الشعب الفلسطيني وممارسته الانتخابات في مستويات وأوضاع متعددة خارج إطار السلطة السياسية- مؤسسات مجتمع مدني كالنقابات والاتحادات الشعبية وداخل بعض الأحزاب السياسية-، إلا أنه يجب التعامل بحذر مع محاولة تطبيق الديمقراطية وما تستدعيه من انتخابات سياسية في مناطق السلطة، ليس رفضا للديمقراطية وللانتخابات ولكن لأن استحقاقاتها وخصوصا الانتخابات تتصادم مع سياق حركة التحرر الوطني التي يفترض أن الشعب الفلسطيني ما زال يمر فيها ولأن واقع الاحتلال لا بد أن يؤثر سلبا على العملية الانتخابية وبناء الديمقراطية. فخلال خمسة عشر سنة من عمر السلطة الفلسطينية شهدت مناطق السلطة عمليتين انتخابيتين تشريعتين: في عام 1996 وعام 2006، وانتخابات رئاسية لمرتين بالإضافة للانتخابات البلدية، ومع ذلك لم تقلح هذه الانتخابات في حل أزمت النظام السياسي أو في خلق شراكة سياسية حقيقية أو في حسم مشكلة الثوابت والمرجعات. الحالة الانتخابية في فلسطين ظهرت خارج سياق التطور والبناء والثقافة الديمقراطية ولم تكن تعبيراً عن إرادة شعبية بتأسيس الديمقراطية بل كأحد استحقاقات تسوية سياسية مجحفة، وبالتالي حدثت عملية فصل ما بين العملية الانتخابية والبناء الديمقراطي.

إن أية مقارنة موضوعية للاستحقاق الانتخابي في مناطق السلطة ستصل لنتيجة مفادها أن هذه الانتخابات منفصلة عن العملية الديمقراطية وأن المخططين الأوائل لها لم يكن هدفهم تأسيس دولة فلسطينية ديمقراطية بل أهداف أخرى أهمها دفع القيادات والنخب للتخلي عن الشرعية الثورية والجهادية وإلزامها بشرعيات تلزمها باستحقاقات دولية وتعاقدية مرتبطة بالتسوية السلمية، وخلق حالة من التافس والصراع على السلطة بين النخب والأحزاب السياسية تبعدها عن المواجهة الحقيقية مع إسرائيل.

ثانياً: انتخابات لتغيير شرعية النخب السياسية - من الشرعية الثورية والجهادية إلى الشرعية الدستورية:

سعت اتفاقية أوسلو وسلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة المنبثقة عنها لنقل المجتمع من مرحلة الثورة إلى مرحلة المراهنة على الحلول السلمية وبالتالي إنهاء الثورة وحالة الصراع مع إسرائيل مع ما يترتب على ذلك من تغير في وظيفة المؤسسات المدنية والسياسية والعسكرية التي واكبت مرحلة الثورة ونقل مركز ثقل حركة المجتمع الفلسطيني من خارج فلسطين إلى داخلها⁽¹⁾. إلا أن أهم تحول فرض على الفلسطينيين هو البحث عن شرعية جديدة للقيادة السياسية كبديل للشرعية التاريخية والثورية السابقة التي وإن كانت مأزومة إلا أن الهدف من الانتخابات ليس إيجاد قيادة وطنية بشرعية انتخابية أو ديمقراطية لتواصل مشروع التحرر الوطني، بل خلق قيادات جديدة مقيدة بشرعية ملتزمة بالاتفاقات الموقعة بحيث يكون استمرار شرعية وجودها مرتبط بالتزامها بهذه الاتفاقات، من هنا نصت اتفاقات أوسلو على إجراء الانتخابات وهو ما حدث عام 1996 وبعد ذلك نصت خطة خارطة الطريق عليها. انتخابات 1996 وإن نجحت في إضفاء شرعية (ديمقراطية) للقيادة السياسية سهلت عليها التعامل الدولي إلا أنها لم تنجح في شرعنة النظام السياسي داخلياً بشكل كامل ولا في حل أزماته، أولاً بسبب مقاطعة حركة حماس وقوى سياسية أخرى لها، حيث استمرت حركة حماس متمسكة بالقول بالشرعية الجهادية والدينية، وثانياً لأن إسرائيل لم تكن معنية بنجاح القيادة

(1) التحول حدث حتى على مستوى توصيف الحالة الفلسطينية، فقبل قيام سلطة الحكم الذاتي كان الحديث يدور حول حركة المقاومة الفلسطينية أو حركة التحرر الفلسطيني، وهذه المسميات كانت تدل على وجود قضية تحرر وطني ينخرط بها كل الشعب الفلسطيني، بعد قيام السلطة أصبح الحديث يدور عن (النظام السياسي الفلسطيني) وهو نظام تقتصر صلاحياته على الضفة وغزة فقط، كما أن مرتكزات وآليات عمل النظام السياسي ليست هي مرتكزات وآليات عمل ومحددات حركة التحرر الوطني.

الفلسطينية بتحقيق أهدافها حتى ضمن الاتفاقات الموقعة، فإسرائيل وحلفاؤها لم يكونوا ضد الاعتراف بالحقوق المشروع للشعب الفلسطيني لأن الشعب وقيادته لم يكونوا ديمقراطيين وبالتالي إذا ما أُنتُخبت قيادة سياسية بالطرق الديمقراطية فإن إسرائيل وحلفاءها سيقدمون للفلسطينيين حقوقهم على طبق من الفضة، فقد أثبت الواقع أن إسرائيل ضد منح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة سواء كانوا ديمقراطيين أو غير ديمقراطيين، وسواء كانت قيادتهم تنهج نهج السلام أو نهج المقاومة.

حتى عام 2004 كانت حركة حماس معارضة من حيث المبدأ للانتخابات بكل مستوياتها وبالتالي بقيت خارج النظام السياسي للسلطة الفلسطينية متسلحة بالشرعية الجهادية والدينية كما كانت وما تزال تقول. ولكن بعد سنوات من الممانعة وعندما شعرت حركة حماس بأن النهج المسلح الذي تقوم به وخصوصا داخل إسرائيل وعمليات إطلاق الصواريخ وصل لطريق مسدود. وبعد سنوات من انطلاق انتفاضة الأقصى دون أن تتمكن من تجديد الحالة النضالية أو توحيد الشعب على إستراتيجية واحدة، قررت حركة حماس وفي إطار معادلة إقليمية جديدة وتحت رعاية عرابين من النظام العربي الدخول في النظام السياسي أي في سلطة الحكم الذاتي التي كانت ترفضها إلا أن هذا الدخول عبر بوابة الانتخابات وإن كان يبدو إنه دخولا للنظام السياسي للسلطة إلا أنه كان في الحقيقة تمهيدا أو مناورة للخروج على نظام السلطة ومرجعيتها الاتفاقات الموقعة لتأسيس مرجعية جديدة ونظام سياسي جديد، بمعنى أن الانتخابات لم تكن بالنسبة لحركة حماس تعبيرا عن توجه ديمقراطي يؤمن بالمشاركة السياسية بل مناورة وتكتيكاً.

سعى حماس لاكتساب شرعية دستورية ودولية تسمح لها بالتسلل للهيمنة على السلطة وإزاحة مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للحلول محلها، بدأ بشكل متدرج من بوابة الانتخابات، التي بدأت بالانتخابات البلدية ثم الانتخابات التشريعية فيما استتكتفت عن المشاركة بالانتخابات الرئاسية، إلا أن هذا الدخول لم يكن تعبيرا عن الإيمان بالديمقراطية والرغبة بالمشاركة السياسية في إطار ثوابت ومرجعيات النظام السياسي الذي أسسته اتفاقات أوسلو بل كوسيلة للانقلاب على هذا النظام. ومن هنا فإن دخول حركة حماس للانتخابات قبل أن تتوافق مع السلطة وبقية القوى السياسية على أسس وثوابت النظام الذي تزمع دخوله من خلال الانتخابات، أدى لفشل الانتخابات في تحقيق

هدفها وهو إصلاح النظام السياسي⁽²⁾ بل أدت الانتخابات لتعميق أزمة النظام السياسي وحدث اقتتال وحرب أهلية ثم انقسام النظام السياسي.

لا نروم من هذه المقاربة لعلاقة الانتخابات بالديمقراطية والسيادة الوطنية وبالشرعيات المأزومة، التقليل من أهمية التوجه نحو الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمحاولات الحثيثة للمزاوجة ما بين النضال الديمقراطي والنضال التحرري، أو الزعم بان الممارسة الديمقراطية تتناقض كلياً مع العمل ضد الاحتلال، ولكن مرامنا التأكيد بان أولوية الشعب الخاضع لاحتلال هي مقاومة الاحتلال وليس الصراع على سلطة بدون سيادة، أيضاً التأكيد بأن الديمقراطية ليست فقط انتخابات بل ثقافة وقيم، حيث لا يمكن تأسيس نظام ديمقراطي بما يتضمنه من انتخابات نزيهة وتعددية سياسية و تداول سلمي على السلطة في ظل الاحتلال وبدون ثقافة الديمقراطية. في حالة كحالة الشعب الفلسطيني كان من الأنسب لو أخذ الأمر شكل التوافق والتراضي بدلا من اللجوء للانتخابات، أو أن تسبق الانتخابات التراضي والتوافق، بحيث تختلف الأحزاب والقوى السياسية حول البرامج وتتفق حول ثوابت الأمة والنظام السياسي كما هو الأمر في الدول الديمقراطية، في هذه الحالة فإن من يفوز بالانتخابات يمارس السلطة ويطبق برنامجه السياسي في إطار ثوابت الأمة و مرتكزات النظام السياسي ومن يفشل في الانتخابات يمارس حقه في المعارضة ولكن في إطار نفس الثوابت والمرتكزات.

ثالثا: هل يمكن للانتخابات أن تنوب عن التوافق والتراضي في تحديد ثوابت ومرجعيات الأمة؟

حتى نستشرف مستقبل النظام السياسي في ظل إشكال العملية الانتخابية يجب معرفة الأسباب التي أدت لفشل الانتخابات السابقة في حل أزمة النظام السياسي؟ ولماذا أدت الانتخابات إلى عكس ما كان متوقعا منها؟.

بات واضحا أن الانتخابات التي كان يُراهن عليها لإخراج النظام السياسي _ السلطة الوطنية- من أزمتها تحولت لأزمة ومشكلة بحد ذاتها، ذلك أن الانتخابات أصبحت من القضايا الخلافية الأساسية التي تعترض التوصل لمصالحة وطنية بعد

(2) كان عنوان البرنامج الانتخابي لحركة حماس وشعار حملتها الانتخابية خلال انتخابات يناير 2006 (الإصلاح والتغيير)، ولكن يبدو أن هذا الشعار والهدف المعلن كان يخفي الهدف الحقيقي وهو الانقلاب على سلطة ونظام أو سلو وتأسيس نظام ومشروع سياسي جديد تضع حركة حماس ثوابته ومرجعياته.

الانقسام وفصل غزة عن الضفة حيث تم تخصيص لجنة من لجان الحوار الوطني التي عُقدت بالقاهرة للانتخابات. تمحورت الخلافات حول ملف الانتخابات، بداية حول ولاية الرئيس أبو مازن وهل انتهت أم سارية المفعول حتى يناير 2010؟ وحول شكل النظام الانتخابي: نسبي بالكامل أم مختلط؟ وحول اللجنة الانتخابية ومرجعيتها؟ وأخيرا أصبحت حركة حماس تُرهن الانتخابات بالتوصل للمصالحة الوطنية والتوافق الوطني. كما أن إعلان حركة الجهاد الإسلامي عدم مشاركتها بالانتخابات وظهور جماعات دينية جديدة وخصوصا في القطاع سيخلق مشكلة في استقرار النظام السياسي ما بعد الانتخابات حيث قد تلجأ هذه القوى لنفس نهج حركة حماس في الفترة الواقعة ما بين 1996 و 2006 .

دراسة أسباب فشل الانتخابات التشريعية السابقة في إخراج النظام السياسي من أزيمته سيساعدنا على مقارنة فرص نجاح أي انتخابات قادمة ،ونعتقد أن أهم أسباب الفشل - مع الأخذ بعين الاعتبار مستجد الانقسام وتداعياته - :

1- التباس مفهوم الثوابت والمرجعيات وغياب الاتفاق على (المشروع الوطني) المؤطر للحياة السياسية:

عندما نقول نظام سياسي فهذا معناه وجود ثوابت ومرجعيات تحكم وتؤطر عمل هذا النظام السياسي،وعندما تصبح الثوابت والمرجعيات : مفهوم الدولة والمقاومة والسلام وحتى الهوية،وطبيعة المرحلة:حركة تحرر أم سلطة وسيادة الخ، التي تؤطر وجوده وحركته إقليميا ودوليا محل تساؤل ونقاش، فهذا معناه وجود أزمة عميقة تتعدى كونها أزمة انتخابات أو أزمة حكومية عادية أو أزمة سياسية نتاج للحراك الاجتماعي والسياسي الناتج عن ملامسة رياح الديمقراطية. في الوضع الطبيعي فإن الديمقراطية بمستلزماتها وتوابعها لا تغير من الثوابت والمرجعيات مع كل جولة انتخابية،وإلا ما كان للأمة ثوابت ومرجعيات وطنية والتي هي أساس التعامل الدولي وموئل استراتيجيات العمل الوطني وبناء الثقافة الوطنية والناظم لكل عمل وطني على قاعدة مفهوم المواطنة.ولنتصور أنه يعود لكل حزب سياسي أو جماعة صياغة الثوابت والمرجعيات الوطنية حسب عقيدته وأيديولوجيته،فتصبح لدينا ثوابت ومرجعيات دينية وثوابت ومرجعيات ماركسية وثوابت ومرجعيات قومية وثوابت ومرجعيات وطنية وثوابت

ومرجعيات طائفية بعدد الطوائف وثوابت ومرجعيات إثنية بعدد الأعراق الموجودة بالدولة الخ ، وبالتالي سيسعى كل حزب فائز بالانتخابات لتطبيق تصوره للمصلحة والثوابت الوطنية حسب تعريفه لها ، فكيف سيكون حال الأمة ؟ وكيف سيحدث التداول السلمي على السلطة ؟ بالتأكيد لن نكون أمام نظام سياسي ثابت ومستقر ولو بالمفهوم النسبي بل أمام حالة سياسية متسببة تمزقها الحروب والصراعات الداخلية ، بمعنى أن الانتخابات ستنتج نقبض فلسفتها ونقبض المتوحى منها .

إن كانت الأمة منقسمة حول الثوابت والمرجعيات ومفهوم المصلحة الوطنية وتفتقر لإستراتيجية عمل وطني ، وإن كانت الانتخابات لا تعطي ضمانات بالتوصل لثوابت ومرجعيات وطنية ، وقد ثبت ذلك بالممارسة ، فالحل في نظرنا هو التوافق والتراضي بين القوى السياسية الرئيسة على هذه الثوابت قبل الدخول بالانتخابات .

2- ضعف ثقافة الديمقراطية

الانتخابات ما هي إلا آلية من آليات الممارسة الديمقراطية ، والانتخابات وحدها لا تؤسس نظاما ديمقراطيا ولا نهجا ديمقراطيا إن لم تكن متلازمة مع ثقافة الديمقراطية ، وأهم عناصر ثقافة الديمقراطية : الاعتراف بالآخر ، الاختلاف في إطار الوحدة ، المشاركة في صنع القرار السياسي ، نبذ الفكر الإقصائي ، التداول السلمي على السلطة ، حرية الرأي والتعبير ، عدم الاحتكام للسلاح في فض الخلافات ، بالإضافة إلى منظومة قيمية وأخلاقية ، هذه المكونات غير ناضجة في الثقافة السائدة بدءا من الأسرة إلى الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني . كان إقامة مؤسسات الديمقراطية أسبق من تأسيس ثقافة الديمقراطية وبالتالي ما أن احتدمت الخلافات السياسية حتى إرتكست الحالة السياسية لتتغذى من ثقافة العائلية والقبلية وثقافة السلاح .

الأحزاب السياسية التي يفترض أن يحصل بينها التداول السلمي على السلطة من خلال العملية الانتخابية ، هي أقرب في غالبيتها للميليشيات المسلحة حيث لها مجموعات عسكرية بل ومراكز تدريب ومخازن أسلحة الخ ، هذا بالإضافة للتنقيف الأيديولوجي والعسكري ، كل ذلك ينتج ويعزز ثقافة الخضوع للقائد والزعيم وثقافة تقديس البندقية على حساب ثقافة الديمقراطية . نوع من الخداع والتفريق تلجأ إليه الأحزاب والقوى السياسية وحتى مؤسسات المجتمع المدني لتضفي على نفسها طابع ديمقراطي ، وهو خلق حراك سياسي موهوم وانتخابات على مستوى المؤسسات الدنيا مع بقاء قيادات مراكز القرار في

مواقعها، وحتى وإن ترك قيادي موقعه فإنما لينتقل لموقع أكبر وأفضل أو ليدبر مؤسسة اقتصادية أو مدنية أكثر فسادا من المؤسسات السياسية، وفي هذه الحالة فإن الانتخابات التي تجرى داخل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ما هي إلا إعادة توزيع لمواقع وامتيازات على شريحة صغيرة وليست صاحبة قرار، فيما تبقى القيادات في مواقعها وعلى نفس مواقعها أو تقوم ومن خلال ما لها من نفوذ بتسيير المؤسسة عن بعد، وهكذا نلاحظ أن كل الانتخابات التي جرت داخل الأحزاب والمؤسسات المشار إليها لم تغير في قياداتها حيث بقيت محكومة بأباطرة ودكتاتوريين، حتى منظمات حقوق الإنسان التي تتطلع للحديث عن الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان محكومة كل منها بإمبراطور صغير يستحوذ على كل مقدراتها منذ تأسيسها، ولا أحد يعرف ما هو راتبه وكيف يتم إنفاق الميزانية وما هو مصدرها الخ؟.

3- وجود بدائل لشرعية صناديق الانتخابات:

بسبب موروث تاريخي وبسبب خصوصية الحالة الفلسطينية وارتباطا بالعاملين السابقين ونتيجة لهما، فإن الشرعية المستمدة من صناديق الانتخابات ليست هي أساس وجوهر شرعية القوى السياسية الفاعلة، فهذه دخلت الانتخابات كاستحقاق (غير وطني) بمعنى أنه مفروض من طرف الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، أو في إطار البحث عن مصادر أخرى لشرعيتها تدعم شرعيتها الثورية أو الدينية المأزومة، فهي في عمقها ما زالت حكومة بالشرعية التاريخية أو الدينية أو شرعية المقاومة والجهاد، وقد لاحظنا أن حركة حماس لم تفقد شرعيتها عندما لم تدخل في انتخابات يناير 1996 بل تزايدت شرعيتها بعد الانتخابات نتيجة توظيفها الدين والمقاومة، وحركة الجهاد ما زالت تتسلح بهذه الشرعية بالرغم من عدم مشاركتها بأي انتخابات ورفضها لمجمل السلطة القائمة، حتى حركة فتح التي خسرت انتخابات يناير 2006 استمرت في اعتبار نفسها صاحبة الشرعية الرئيسية وهي شرعية المؤسس الأول للمشروع الوطني بالإضافة للشرعية التاريخية وشرعية قيادتها لمنظمة التحرير الفلسطينية. هذه النظر والتعامل مع الانتخابات غير موجودة في الأنظمة الديمقراطية الحقيقية حيث أي حزب سياسي لا يستمد شرعيته من صناديق الانتخابات أو لا يؤمن بشرعية صناديق الانتخابات يكون فاقدا للشرعية.

4- غياب استقلالية القرار-الصوت الانتخابي بين القناعة الذاتية وضغوط الخارج-

الانتخابات النزيهة تعبير عن إرادة الأمة، فمن يفوزون بالانتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية يصبحوا ناطقين باسم الأمة وممثلين لها ومدافعين عن مصالحها، إلا أنه في الحالة الفلسطينية فإن من تفرزهم الانتخابات كممثلين للأمة ليسوا أصحاب القرار فيما يخص المصالح العليا للأمة. غياب استقلالية القرار بسبب الاحتلال أو بسبب الارتباطات الأيديولوجية الخارجية أو بسبب الارتهان لمصدر التمويل المالي يحد من قيمة الانتخابات كمحدد رئيس في رسم خيارات الأمة. 23

إذن بالرغم من أهمية الانتخابات كألية لحل الخلافات إلا أنها لوحدها ليست وسيلة مضمونة لحل الخلافات السياسية وخصوصا إن كانت خلافات حول الثوابت والخيارات الكبرى للأمة وفي ظل غياب ثقافة وقيم الديمقراطية وغياب الإرادة الحقيقية والإيمان بالشراكة السياسية وبثوابت الأمة. تاريخيا عززت الانتخابات الانتقال الديمقراطي في كثير من البلدان - فلا ديمقراطية بدون انتخابات والعكس غير صحيح - ولكن في حالات أخرى وعندما يتم التلاعب بالماكينة الانتخابية وبعوطف وفقر وجهل الجماهير قد تؤدي الانتخابات أن يصل للسلطة شخصيات وأحزاب دكتاتورية وفاسدة أو قيادات لا تؤمن بالديمقراطية والحالة الفلسطينية أقرب للحالات الأخيرة، فلا انتخابات 1996 ولا انتخابات 2006 أخرجت النظام السياسي من أزمتته وكما يلوح بالأفق فإن الانتخابات القادمة ستزيد من تأزم الحالة السياسية الفلسطينية إن لم تتم المصالحة.

إذن ما نقوله حركة حماس من رفض لإجراء الانتخابات قبل المصالحة كلام صحيح نظريا وقد كتبنا وأكدنا على هذا المبدأ منذ انتخابات 1996 ثم قبيل انتخابات يناير 2006، إلا أن الانقسام الحاصل اليوم ووجود أطراف داخلية وخارجية معنية باستمراره يُصعب من فرص التوصل للمصالحة قبيل الموعد المقرر للانتخابات وبالتالي يطرح تحديات أمام إجراء الانتخابات، فماذا لو تذرت القوى المستفيدة من الانقسام وغير الراغبة بالمصالحة، بالإصرار على أن تسبق المصالحة الانتخابات وفي نفس الوقت تضع العصي في دواليب عجلة المصالحة حتى تعطل الانتخابات وبالتالي تحافظ على

23 هناك تشابه ما بين الحالة الفلسطينية والحالة اللبنانية في هذا السياق .

الوضع القائم؟ وماذا لو وصلنا لتاريخ 25 يناير 2010 دون مصالحة ودون انتخابات؟. ولماذا تشترط حركة حماس الآن المصالحة قبل الانتخابات ولم تشترط ذلك قبل انتخابات يناير 2006؟.

اشتراط حركة حماس اليوم إنجاز المصالحة والاتفاق على الثوابت والمرجعيات قبل الانتخابات كان يجب أن يكون حاضرا قبل إجراء الانتخابات التشريعية السابقة ولو تم ذلك ما كان المأزق الراهن للنظام السياسي ، فلماذا قبلت حركة حماس المشاركة بالانتخابات عام 2006 بدون وجود مصالحة فيما تشترط المصالحة في الانتخابات الحالية؟ كما أن القانون الأساسي الذي بمقتضاه شاركت حركة حماس بالانتخابات السابقة وفازت بها هو نفسه القانون الذي أعتمد عليه الرئيس أبو مازن عند إصداره المرسوم الخاص بإجراء الانتخابات في يناير 2010 ، وهذا القانون الأساسي لا يشير من قريب أو بعيد للمصالحة أو ربط الانتخابات بالمصالحة.

بعد فشل حكومة حماس الأولى -لم تفشل حكومة حركة حماس بسبب حصار ناتج عن عدم اعترافها بإسرائيل فقط بل لأنها لم تستطع أن تكون حكومة التوافق الوطني - وفي حوارات مكة كان من المفترض بالمتحاورين الاتفاق على الثوابت والمرجعيات التي وضعت وثيقة الأسرى الأرضية المناسبة لها، ولكنهم بدلا من ذلك ذهبوا لصيغة مبتسرة وغامضة أرضت جميع الأطراف ليس لأنها تجسد الثوابت بل لأن كل طرف يمكنه تفسيرها كما يريد ، كانت مصالحة عربية -بوس لحى- دون نوايا حقيقية بالمصالحة أو بالالتزام بما اتفقوا عليه وكانت النتيجة فشل الحكومة فالانقسام الراهن.

يبدو أن الانتخابات في الحالة الفلسطينية انزلقت عن مسارها وارتدت عن جوهرها، فأصبحت انتقائية كالمقاومة والسلام، يلجأ إليها هذا الحزب أو ذاك عندما يريد ويتخلى عنها متى يريد، فحركة حماس دخلت الانتخابات عام 2006 لأنها استشرفت فرصة كبيرة للنجاح مستغلة أزمة السلطة، و لأن أطرافا خارجية وعدتها بنصيب من السلطة والأرض إن دخلت النظام السياسي من بوابة الانتخابات ...، واليوم تتذرع بغياب المصالحة لتتهرب من انتخابات تشعر أن نتائجها قد لا تمكنها من فوز مريح أو قد تفقدها سلطتها في القطاع. ولا نستبعد بالمقابل ان أطرافا نافذة في السلطة إذ تؤكد على ضرورة إجراء انتخابات في موعدها ليس لأنها تريد إنهاء الانقسام بل لأنها تعرف أن

حماس سترفض وبالتالي فالإصرار على الانتخابات سيؤدي لتكريس الانقسام وهذا ما تسعى إليه هذه الأطراف المرتبطة بإطراف خارجية خططت ورعت مخطط الانقسام.

حيث أن الانتخابات جزء من قانون أساسي لسلطة فلسطينية واحدة في الضفة والقطاع، وحيث أن الانقسام المعمم الذي بدأ منتصف يونيو 2007 مثل حالة انقلاب على السلطة ومرجعياتها وأوجد سلطتين وحكومتين ونظامين منفصلين واحد في الضفة الغربية وآخر في قطاع غزة، فإن اشتراط مبدأ التوافق والتراضي قبل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المترامنة في الضفة وغزة سيصبح مشكوكا في نجاعته حيث سيلجأ من يتهرب من الانتخابات لإفشال المصالحة حتى لا تُجرى الانتخابات بالشكل الذي أشرنا إليه، أو أن يلجأ من يريد استمرار الانقسام ويرفض المصالحة إلى فرض انتخابات من طرف واحد وفي منطقة واحدة -غزة أو الضفة-.

لكل هذه الأسباب وأيضاً بسبب الاحتلال فقد بات رهن العملية الانتخابية بالمصالحة الوطنية والاتفاق على الثوابت والمرجعيات وبالرغم من صحته النظرية يحتاج لحلول إبداعية أو توفيقية، وخصوصاً في ظل الانقسام والتباعد في المواقف وثقافة الثأر والانتقام التي تحكم علاقة حركة فتح بحركة حماس، وحتى لو جرت انتخابات فلا ضمانات لان تلتزم كل الأطراف بنتائجها، ومن هنا ضرورة التوافق والتراضي ولو على المبادئ العامة للنظام السياسي قبل الانتخابات، على أن يكون بعد ذلك التزام من كل الأطراف باللجوء للانتخابات والالتزام بنتائجها.

رابعاً: سيناريوهات مستقبل النظام السياسي على ضوء إشكالية الانتخابات .

فشل المصالحة الوطنية ونهج التوافق والتراضي - وهو الأكثر احتمالاً على المدى القريب - سيؤدي لاستمرار حالة الفصل بين غزة والضفة ودخول القضية الوطنية في نفق مظلم ، وإن جرت انتخابات في ظل الفصل فستؤدي لتعزيز عملية الفصل بغض النظر عن نتائج الانتخابات والفائز فيها. حلول بوم 25 يناير دون تحقيق المصالحة سيؤدي لإسقاط الشرعية عن الحكومتين والسلطتين .ستنتهي ولاية المجلس التشريعي وبالتالي ستصبح حكومة حركة حماس في غزة بدون شرعية دستورية ،ومع استمرار التزامها بالهدنة غير المعلنة مع إسرائيل ستفقد أيضاً شرعيتها كحركة مقاومة أما شرعيتها

الدينية المزعومة فيمكن لأي جماعة أخرى أن تدّعيها، وبالتالي ستواجه حركة حماس وسلطتها مزيداً من حالات التمرد من قوى دينية وقوى وطنية بل ستواجه انشقاقات داخلها سترد عليها بمزيد من القمع والإرهاب مما سيحولها لسلطة قمعية إرهابية بنظر عديد من دول العالم الأمر الذي سيؤدي للتدخل الدولي في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية فستنتهي ولاية الرئيس أبو مازن كرئيس للسلطة في نفس التاريخ -يناير 2010- وبالتالي ستفقد الحكومة في الضفة شرعيتها حيث رئيس السلطة حتى الآن هو مصدر شرعيتها الوحيد⁽³⁾، استمرار الانقسام وقشل المصالحة سيجعل السلطة والحكومة في الضفة أعجز من أن يفرضا على إسرائيل العودة للمفاوضات والتسوية على أسس المرجعية التي قامت على أساسها التسوية السياسية أو على أساس مرجعية الشرعية الدولية، مما سيدفعهما لأحد خيارين أحلاهما مر: إما العودة للمفاوضات في ظل استمرار الاستيطان الصهيوني مما سيؤدي لمزيد من سرقة الأرض في الضفة وتهويد القدس ومنح شرعية للأنشطة الاستيطانية وتهويد القدس وهو ما سيفقد السلطة والحكومة شرعيتها ومصادقيتهما ويحولهما لأداة تخدم إسرائيل، أو أن ترفض السلطة العودة للمفاوضات وهذا ما سيطلق يد إسرائيل لاستمرار سياستها الاستيطانية، كما أن استمرار وقف التفاوض بذريعة استمرار الاستيطان قد يدفع الإدارة الأمريكية لطرح مبادرة جديدة للتسوية ولكنها ستبنى على واقع الفصل بين غزة والضفة وعلى الجدار العنصري كأمر واقع.

يوم 25 يناير القادم وفي حالة عدم حدوث مصالحة وطنية ستفقد كل سلطة دستورية فلسطينية قائمة شرعيتها -رئيس السلطة والحكومتان والمجلس التشريعي والكتل البرلمانية - كما ستفقد الأحزاب والفصائل شرعيتها الجهادية حيث لم يعد هناك مقاومة حقيقية، مما سيفسح المجال لأجواء صراعات دامية في وخصوصاً في قطاع غزة ومخيمات لبنان، الأمر الذي سيضفي شرعية على أي تدخل أو وصاية دولية حتى وإن لم تكن بمستوى طموحات الشعب، ولكن هذا التدخل سيأتي بعد أن تستكمل القوى السياسية الفلسطينية دورة التدمير الذاتي وتستكمل إسرائيل مشاريعها الاستيطانية .

عليه وإلى حين موعد الانتخابات سنكون فإننا أمام احد الاحتمالين :-

(3) إلا إذا تم إخراج منظمة التحرير من غرفة الإنعاش وخصوصاً المجلس المركزي وجعل هذا الأخير مرجعية الحكومة لأن الحكومة جزء من السلطة والسلطة قامت بقرار من المجلس المركزي

1- أن تنجم حوارات المصالحة الوطنية خلال الثلاثة أشهر القادمة.

في هذه الحالة سيصدر مرسوم رئاسي جديد يحدد موعدا جديدا للانتخابات، وبالتالي تجرى انتخابات رئاسية وتشريعية بالصيغة التي يتم الاتفاق عليها، وصدور المرسوم الرئاسي حول الانتخابات يوم 23 أكتوبر الجاري سيصبح متجاوزا لأن التوافق الوطني أهم من القانون الأساسي. ولكن، سواء نجحت حركة حماس بالانتخابات التشريعية بالأغلبية أو حركة فتح فلن تحل الانتخابات المشكلة ولن تلتزم القوى المنهزمة بنتائج الانتخابات إلا إذا سبقها اتفاق كامل على كل القضايا الخلافية سواء المتعلقة بالسلطة والحكومة أو المتعلقة بمنظمة التحرير والتمثيل الفلسطيني أو المتعلقة بالمقاومة والتسوية. ولكن هناك خشية أن تعلن حركة حماس موافقتها على التوقيع على الورقة المصرية للمصالحة لتحرج الرئيس وتدفعه للتراجع عن المرسوم السابق حول الانتخابات، وبعد ذلك لا تتم المصالحة وبالتالي لا تجري انتخابات .

2- فشل حوارات المصالحة في إعادة الأمور إلى ما كانت عليه .

وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً، حتى الآن ونقصد بالفشل فشل المتحاورين بالاتفاق على القضايا الخلافية بما يعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانقسام، في هذه الحالة سنكون أمام نظامين سياسيين بمرجعيتين مختلفتين وهذا سينعكس سلباً على الانتخابات. في هذه الحالة سنكون أمام السيناريوهات التالية:-

السيناريو الأول: عندما يحين الموعد المحدد للانتخابات يوم الرابع والعشرين من يناير 2010 دون إجراء الانتخابات سنكون أمام رئيس سلطة منتهي الولاية وحكومتين غير شرعيتين دستورياً، في هذه الحالة من المتوقع أن تستمر الحكومتان بالعمل بذريعة الظروف الاستثنائية كأن تقول حكومة حماس بأن شرعيتها مستمدة من المجلس التشريعي الذي ستستمر شرعيته لحين قيام مجلس تشريعي منتخب جديد مع العودة للحديث عن شرعية غير شرعية صناديق الانتخابات كالقول بالشرعية الدينية والجهادية، أو تضفي الحكومة في رام الله شرعية على نفسها مستمدة من كونها حكومة منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وهذا يستدعي إعادة إحياء ما تبقى من منظمة التحرير ولو مؤقتاً. هذه الشرعيات ستكون منقوصة وبالتالي ومن أجل

الحصول على شرعية دولية أو نتيجة ضغوط خارجية على الطرفين يمكن تصور السيناريو الثاني.

السيناريو الثاني: أن يصر الرئيس أبو مازن على إجراء الانتخابات في موعدها وترفض حركة حماس المشاركة فيها وتشكك بشرعيتها، في هذه الحالة ستجرى الانتخابات في الضفة الغربية فقط وبمقتضى هذه الانتخابات ستتجدد شرعية السلطة والحكومة والرئاسة وسيحضون بقبول دولي وخصوصا إن عادت عملية التسوية لمسارها، ومن المحتمل أن يتم الإعلان عن حركة حماس كحركة غير شرعية وعن سلطتها في قطاع غزة كسلطة متمردة وما يترتب على ذلك من تكريس للقطيعة وحالة العداء ومن إجراءات قانونية ومالية وربما دولية ضد قطاع غزة.

السيناريو الثالث: قد تستبق حركة حماس هكذا وضعية وتعلن من طرفها إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في قطاع غزة وتشرف عليها بالكامل وبالتالي تتحكم بنتائجها التي ستكون معروفة مسبقا، وبالتالي ستتذرع بأنها حكومة وسلط شرعية ولن تعدد دولا وحركات سياسية تعترف بشرعيتها، في هذه الحالة أيضا سيُكرس الانقسام .

خامسا: نمو انتخابات تؤسس لمصالحة وشراكة سياسية على أسس جديدة

بالرغم من صدور مرسوم رئاسي حول تحديد موعد الانتخابات في يناير 2010 وبالرغم من تعثر المصالحة الوطنية فإن مصير القضية الفلسطينية برمتها يجب ان لا يرتهن بالانتخابات ولا بالمصالحة بالصيغة المطروحة الآن. لقد بات واضحا بأن الانتخابات والمصالحة والتسوية السياسية أمور مرتبطة مع بعضها البعض، فلا يمكن نجاح الانتخابات بدون مصالحة ولا مصالحة وطنية بدون ارتباط بالتسوية السياسية المتوافق عليها وطنيا، وبالتالي وفي حالة تأزم هذه المسارات الثلاثة فما العمل؟. هل سيبقى الشعب في الضفة وغزة يدفع إلى ما لا نهاية ثمن الانقسام من دمه وراحته وحقوقه التي تتآكل كل يوم بفعل الاستيطان؟ وهل سيستمر الشعب مخدوعا بمناورات و مهارات حديث الحوار والمصالحة والانتخابات فيما يشاهد أن ما يجري على الأرض سواء في الضفة أو في غزة يتعارض كلياً مع حديث المصالحة و روحها؟ لقد انكشفت ورقة التوت وبانت العورة، بان أن كل المشاركين في الحوارات غير صادقين وأنهم أعجز

- عجز غياب القدرة أو عجز غياب الإرادة- من أن ينجزوا مصالحه وطنية تعيد الاعتبار للمشروع الوطني وتضع إسرائيل في الزاوية، وإن الخلاف حول موعد الانتخابات يخفي خلافات أعمق ويخفي نوايا بالتهرب من المصالحة ورغبة في تكريس الانقسام. بالتالي يجب الكف عن الحديث المجوج عن الانتخابات والحوار والمصالحة بالصياغات والمفاهيم السابقة، ولا داع لمزيد من البحث عن تبريرات للتهرب من مصالحة بمفاهيم وأسس غير قابلة للتحقق الآن.

مصر، كما فتح وحماس، تدرك أن لا مصالحة إلا ارتباطا بالتسوية السياسية، فلا ينتظر أن تؤسس المصالحة التي ترعاها المخابرات المصرية، حكومة مقاومة أو حكومة تتقلب على السلطة والتزاماتها، وحتى مصر لن ترعى أو تقبل بمصالحة تؤدي لهذه النتيجة، وحيث أنه لا يوجد أفق لنجاح تسوية خطة خارطة الطريق أو أية تسوية سياسية ناجزة، فلا مصالحة فلسطينية تؤسس لسلطة وحكومة واحدة في الضفة وغزة وبالتالي لا انتخابات في الضفة وغزة تؤدي لمصالحة حقيقية إن لم يسبقها أو يواكبها انتخابات على المستوى الوطني للمجلس الوطني الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير. إلى أن تظهر تسوية سياسية جديدة وجادة وقابلة للتنفيذ وتلبي ولو الحد الأدنى من الحقوق السياسية للفلسطينيين، أو تتوفر شروط مقاومة حقيقية، فإن تسوية الأمر الواقع أي تسوية الانقسام ستستمر بمفاعيلها المدمرة وأي انتخابات في ظل الانقسام ستكرس الانقسام، وحتى لا تستمر بهذا الشكل وحتى لا تزيد من حالة الكراهية والعداء بين أبناء الشعب الواحد وبما يمكن إسرائيل من استغلال هذه الحالة لتتفرد بكل طرف على حده ... يجب التفكير بمصالحة جديدة وشراكة سياسية جديدة، مصالحة تعمل على تحويل الانقسام إلى تقاسم وظيفي وطني تمهيدا لإعادة القضية الوطنية لسياقها الحقيقي كحركة تحرر وطني.

بعد كل ما جرى لا داع لأن تستمر الأطراف الفلسطينية المشاركة باللعبة بالضحك على الشعب والزعم بأنها تسعى لمصالحة تعيد الأمور إلى ما كانت عليه، ولا داع بان يستمر كل طرف بتحميل الطرف الآخر مسؤولية إفشال المصالحة سواء بسبب الانتخابات أو بسبب تقرير جولدستون أو بسبب المعتقلين عند الطرفين الخ ؟. أن الأوان لتصريح القوى السياسية - خصوصا فتح وحماس- الشعب بالحقيقة وتوقف حملات التحريض والتخوين والتكفير وتصيّد أخطأ بعضها بعضا، والبدء بمرحلة جديدة حتى وإن كانت صعبة على النفس، مرحلة التفكير بمصالحة ولكن ضمن مفهوم جديد وأسس

وطنية جديدة خارج استحقاقات التسوية واستحقاقات الصراع على السلطة، مصالحة تؤسس لمشروع وطني يتعامل مؤقتاً مع واقع الانقسام. مشروع وطني جديد ليس مشروع سلطة وحكومة بل مشروع حركة تحرر وطني، مشروع يشكل بديلاً لنهج التدمير الذاتي الذي تمارسه الفصائل بحق قضيتنا وشعبنا. هذا المشروع حتى يكون وطنياً بالفعل يجب أن يكون مشروع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج وهذا يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو، وأن يضع هذا المشروع على سلم اهتماماته رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. مدخل هذا المشروع ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني على أسس جديدة وبرنامج سياسي جديد، لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيراً، لن تنجح أي انتخابات أو مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية. والورقة المصرية يمكن البناء عليها بعد تعديلها، ونعتقد بأن أهم ما في الورقة المصرية أنها لاحظت أهمية تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية مع انتخابات المجلس الوطني وهي بذلك أخذت بما تم التوصل إليه فلسطينياً قبل ذلك.

نعلم أنها مهمة صعبة وشاقة، ولكن مصير الشعوب لا يرتهن بمصير نخب سياسية أو بموازين قوى آنية أو بارتكاسات عابرة أو بانتخابات مفروضة باتفاقات تسوية جائرة ومتعثرة، بل بإرادة الصمود والبقاء عند الشعب، فلنعتبر أن ما جرى انتكاسة لحركة التحرير الفلسطينية الراهنة وفشل لمشروع وطني لم تأت الرياح بما تمكّنه من الإقلاع، وحيث أن (لكل جواد كبوة) فيمكن للشعب وقواه الحية أن يتجاوزوا ويتغلبوا على المحنة، فتاريخ صراعنا مع المخطط الصهيوني لم يبدأ اليوم ومع منظمة التحرير بل أقدم من ذلك، ومن الواضح أنه صراع مفتوح على المستقبل.

ليست هذه دعوة لشرعنة الانقسام أو لتكريسه، بل دعوة لوقف المهاترات حول المصالحة الوطنية والتعامل بواقعية مع ما جرى ومحاولة تجاوزه بأقل الخسائر الممكنة، إن لم نبادر كفلسطينيين للأمر، فقد يتم توقيع الورقة المصرية ولكنها لن تنفذ، وأنداك قد ندخل في جولة جديدة من الصراع الدامي في الضفة وفي غزة، ليس مع

إسرائيل بل مع بعضنا البعض، وقد يمتد هذا الصراع الدامي للتجمعات الفلسطينية في الخارج، وأنداك لن يكون لا مشروع مقاومة ولا مشروع سلام.

خلاصة

نخلص مما سبق أن عياب التوافق والتراضي على ثوابت ومرجعيات النظام السياسي قبل اللجوء للانتخابات التشريعية قد أخرج الانتخابات عن سياقها ودلالاتها الديمقراطية بل انفصلت عن العملية الديمقراطية وانقلبت سلبا على الشعب الفلسطيني وهذا ما كان يراد منها بداية كما سبقت الإشارة، وما اضعف من أهمية الانتخابات أنها ليست المصدر الوحيد للشرعية في فلسطين، هذا بالإضافة إلى أن الانقسام بما يرتبط به من أجندة خارجية والحضور القوي لإسرائيل في المشهد السياسي يجعل من الصعوبة والخطورة ربط مستقبل النظام السياسي بالانتخابات. أخطر ما بالأمر أن يتم توظيف الإشكال الانتخابي لإدامة عمر الانقسام وهو انقسام نخشى أن يعمر طويلا، وبهذا يصبح الشعب الفلسطيني معانیا من مصيبتين: مصيبة الاحتلال ومصيبة الانقسام. إن شعبا خاضعا للاحتلال لن تعوزه الوسيلة لتوحيد جهوده لمواجهة الاحتلال بانتخابات أو بدونها وليستقد الفلسطينيون من تجارب حركات التحرر الأخرى. صدور مرسوم رئاسي يحدد موعد الانتخابات حسب القانون الأساسي، ليس نهاية المطاف، فالتوافق الوطني أسمى وأهم من القانون الأساسي، وبالتالي يمكن لمصالحة وطنية صادقة أن تتجاوز إشكالات الانقسام وإشكالات الانتخابات .

المداخلات

تقديم طلال عوكل:

في البداية أو التوضيح بأنني صاحب قناعة بضرورة إجراء الانتخابات، وأنا مع وجهة النظر التي تقول أن الانتخابات هي الحل لأزمتنا الراهنة، بغض النظر عن النظام الانتخابي والآليات المتبعة، لكنني مع الأسف أشكك بإمكانية إجرائها، حتى لو تمت المصالحة الوطنية. ولدي الكثير من الأسباب، فبغض النظر عن الشعارات والمزايدات، فإذا دخلنا إلى العمق ولمسنا الفرق بين المباركة والشعار، سنصل إلى قناعة أكيدة بأنه ليست هناك إمكانية لإجراء انتخابات.

وفي سبيل التوضيح، إسرائيل ليست هي المشكلة، والمجتمع الدولي أيضا، إسرائيل تمثل لنا مشكلة دائمة، لكن ليس في مجال الانتخابات هذه. المشكلة متمثلة في القوى الفلسطينية الممثلة والمقررة في الوضع الفلسطيني، ومدى رغبتها وإرادتها في الذهاب إلى انتخابات، وحل الأزمة الفلسطينية. على كل حال، الانتخابات ضرورية، علينا أن نعبئ الآليات اللازمة والضغط المتواصلة على تلك القوى للوصول إلى إجراء الانتخابات.

م. علي أبو شهلا:

مع احترامي للأخوة المتحدثين فإنهم لم يتطرقوا إلى أي من الأمور الفنية حول الانتخابات، حيث منعت حماس تحديث سجل الناخبين وهو ما يعني حرمان كثير من

الشباب من حقهم في الانتخابات، هنا نتحدث عن ما يقرب عن 400 ألف ناخب جديد في الضفة الغربية وغزة نفسها.

كما قامت بإغلاق لجنة الانتخابات المركزية في غزة، مما يمنع عملية التحديث، وعملية الانتخابات نفسها.

أ. طلال الزقوت:

من أجل إجراء انتخابات ناجحة يجب أولاً الاتفاق على تحديد موعد الانتخابات القادمة، وأن تكون حسب التمثيل النسبي الكامل بنسبة حسم لا تتجاوز 1.5% لأن ذلك يضمن مشاركة جميع القوى في تشكيل النظام السياسي، شرط أن لا يكون ذلك على حساب تفعيل م.ت.ف، وضمان مشاركة جميع الفصائل فيها على أساس التمثيل النسبي الكامل أيضاً.

أ.إبراهيم الزعانين:

نشكر القائمين على المنتدى، ولكن لا بد للإخوة الباحثين من مناقشة الأسباب التي أدت بنا إلى هذا الوضع المأساوي الذي نعيشه حالياً، فالانتخابات السابقة أدت إلى معاناة الشعب الفلسطيني، وحالة الانقسام التي نعيش هي أكبر دليل على ذلك، لذلك لا بد من التوافق أولاً حول القضايا الخلافية بيننا، ومن ثم إجراء الانتخابات.

أ.سليم الوادية:

أشكر المتحدثين وأقول أن الأزمة التي نعيش هي نتيجة عوامل دولية وإقليمية، لذلك لا بد من الحوار على أساس إنهاء الانقسام والوصول إلى الوحدة الوطنية، حتى لو كان ذلك في ظل الاحتلال، فالحوار هو الشرط الأول للبدء بعملية انتخابات. لكن لا بد من الإشارة هنا إلى حوار القاهرة الذي طرح فيه دمج الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، الأمر الذي اعتبره أداة معرقة لعملية الانتخابات نفسها. فلكلا الانتخابات أدواتها ومرجعياتها المختلفة، لكن يبقى شرط الوحدة الوطنية أساساً لانتخابات السلطة وانتخابات المجلس الوطني، كل على حدة.

د.عبد الله النجار:

نحن نعاني من مشكلة التشريع، فهناك بنود متناقضة في القانون التشريعي المتعلق بالانتخابات، فبعد 2010/1/24 نحن ذاهبون إلى أزمة في النظام السياسي بشكل كامل،

وفي ظل غياب الشرعيات، والمناخ الفوضوي للفصائل الفلسطينية، وحالة الضياع التي يعيشها الشعب الفلسطيني، أظن أننا ذاهبون إلى المجهول.

أ.نبيل دياب:

يعيش الواقع الفلسطيني أزمة سياسية وهي على مستويين:

- استمرار الاحتلال وإمعانه في التكرار الواضح لكل الحقوق الوطنية.
- استمرار حالة الانقسام السياسي والجغرافي.
- ولذلك من أجل الخروج من هذه الأزمة لا بد من إستراتيجية وطنية موحدة تستند أساساً إلى الفهم بأننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني يقود إلى بلورة مشروع وطني موحد قادر على مواجهة الاحتلال.

أ.محمود بللور:

أرى أن الأخوة المتحدثين أكدوا على أهمية التمثيل النسبي وتجاهلوا عيوبه، والتي أهمها أنه يزيد من عدد الأحزاب، وخاصة الصغيرة منها مما، يؤثر على عملية صنع القرار. في مرحلة المقاومة يجب أن يكون العدد أقل من أجل أن يكون هناك عملية توافقية، كما انه ليس في مقدور أي حزب حسم الانتخابات منفرداً، لذلك يعتبر النظام المختلط هو الأفضل.

أ.نبيل الأعنا:

أشكر الأخوة الباحثين وأعتقد أنه من الخطأ السير في طريق الانتخابات والاستمرار في الحوار في الوقت ذاته، لأن الانتخابات ستشكل عقبة جديدة في طريق الحوار، لذلك يجب أن يكون هناك فصل بين الانتخابات والحوار.

أما قضية ربط انتخابات المجلس التشريعي بالمجلس الوطني، أسأل، ألم يكن هناك بند ينص على أن أعضاء التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني؟

ولدي سؤال للدكتور الفراء، ما هو أفضل نظام انتخابي بنظره يكفل تمثيل حزبي واسع ومشاركة جميع فئات المجتمع؟ فقد نوه في ورقته إلى أن النظام الانتخابي الفلسطيني هو سبب الانقسام الحاصل حالياً. أعتقد أن هناك نظام انتخابي مشابه في لبنان لكنه لم

يقدر إلى انقسام. والتساؤل هو، هل المشكلة في النظام الانتخابي نفسه، أم في الأشخاص والأحزاب وأسلوب تفكيرهم. إذا كان الرئيس أبو مازن دعا للانتخابات كإجراء تكتيكي لإعطاء الفرصة لإجراءات تسمح لإسرائيل بالتدخل في وضع الضفة الغربية. سؤالي له، لماذا لم تبادر حركة حماس لتقويت الفرصة وتوافق على إجراء الانتخابات؟

كما أشار د. الفراء إلى أن إسرائيل هي التي تعطل إجراء الانتخابات حتى لو وصلنا إلى المصالحة الوطنية. وسؤالي له. لماذا لا نصل إلى المصالحة ونقطع الطريق أمام إسرائيل، ونظهرها بأنها العامل المعطل أمام العالم؟

كما تحدث د. الفراء عن الاستتصالات الجراحية التي تقوم بها السلطة في الضفة الغربية ضد حركة حماس، لماذا لم يتحدث بالمقابل عن الاستتصالات الجراحية التي تقوم بها حركة حماس ضد حركة فتح في قطاع غزة؟

أ. عمر عاشور:

أشكر الأخوة الباحثين وأشكرهم لرؤيتهم ولكن لي ملاحظة، لا يمكن للفلسطينيين أن ينجحوا إلا من خلال م.ت.ف، فلذلك لا بد من إصلاحها، مطلوب من كل الفصائل الفلسطينية أن تكون ممثلة في م.ت.ف، لأن الانفراد يؤدي إلى الانقسام وإلى ضياع الحلم الفلسطيني، وأما الوحدة فإنها تعني برنامج سياسي مشترك من أجل مواجهة المرحلة القادمة.

كذلك، أولاً: الأستاذ الفراء تكلم عن نصف الحقيقة، فأنا أجد تشابهاً بين مشاريع إسرائيلية في مؤتمر هرتسليا وبين مشاريع فلسطينية لفئة من السياسيين الفلسطينيين، عقدت مؤتمرات حول نفس المشاريع، أي إمارة خاصة في غزة أو تحت مسميات عديدة أخرى.

ثانياً: بالنسبة للانتخابات فإذا عدنا إلى الملحق الثالث من اتفاقيات أوسلو الخاص بالانتخابات وأقرناه ببند في نفس الاتفاقيات حول المواطنة نجدها استعملت لكلمة مقيم بدلاً من كلمة مواطن. مشكلتنا في عدم إدراكنا بأننا حركة تحرر وطني، وليس دولة، وليس لنا سيادة على الأرض بل ولاية حسب اتفاق أوسلو، فانتخاباتنا تجري وفق حدود حددتها القوى السياسية الخارجية. والمفارقة أننا نختلف ونتصارع وكأننا أصحاب قرار. الحل يكمن

في المصالحة أولاً والوحدة الوطنية، خاصة وأن القوى الوطنية بصراعها لن تصل إلى نتيجة، ولن يستطيع أي فصيل، خاصة فتح وحماس إلغاء الآخر.

أ.يحيى ربام:

في عودة سريعة إلى تاريخ العمل الوطني، نجد أن الانقسام كان حالة سائدة بين فصائل العمل الوطني، وهي بذلك حالة أسبق من الانقسام الحالي في ظل الحياة البرلمانية. فالانقسام كان موجوداً دائماً، وما حدث في عام 2007 كان إعادة تموضع لهذا الانقسام لكن بشكل جديد وعلى جزء جغرافي. والمستفيد الأكبر حالياً هو إسرائيل التي كانت أحد أسبابه بمماطلتها في عملية السلام.

وبرأيي فإن هذا الانقسام لا يمكن إصلاحه بعملية انتخاب. لذلك لا بد من الفصل والتفريق بين الانقسام والانتخابات، لأن حل الانقسام له شروط وطنية وإقليمية ودولية، وعملية الانتخابات لا تخضع لهذه الشروط.

ر.د. د. إبراهيم أبراش:

شكراً للإخوة، وأود أولاً التعليق على مداخلة اللواء عمر عاشور. حقاً نحن نعيش مفارقة عجيبة، فحركة حماس التي تعتبر وتصرح بأن المقاومة هي السبيل الوحيد، والتي تهاجم المفاوضات وتتهمها بأنها عقيمة وعيثية، تحاول الآن التسلل وراء الكواليس لعقد لقاءات هنا وهناك مع الفرنسيين والأمريكيين وغيرهم للدخول في عملية المفاوضات.

وحركة فتح التي أعلنت أن المفاوضات هي النهج السياسي الأكثر نجاعة، عاد بعض مسؤوليها للحديث عن المقاومة. برأيي أن حركة فتح، خاصة بعد مؤتمرها السادس، غير مؤهلة لقيادة عملية مقاومة، لأن ذلك يعني الدخول في حالة عيثية جديدة. كما يشكل سعي حركة حماس للدخول في عملية المفاوضات السياسية، حالة عيثية جديدة أيضاً، وخاصة في ظل حالة الانقسام التي نعيشها حالياً.

وبرأيي أنه لو كان هناك، منذ البداية، إجماع فلسطيني فصائلي كامل على نهج سلام، لما وصلت عملية السلام إلى طريق مسدود. ولو كان هناك إجماع فلسطيني فصائلي على نهج المقاومة، لما وصلت المقاومة إلى طريق مسدود.

وهنا لابد من القول بأن نهج المفاوضات لم يكن خطأ. ونهج المقاومة لم يكن خطأ أيضاً، لقد تحول النهجان إلى خطأ عندما مورسا بشكل فصائلي ودون إجماع. وبالتالي عندما تعود بعض الشخصيات في فتح للحديث عن المقاومة، فإن ذلك لن يكون الحل الأمثل للخروج من مأزق عبثية المفاوضات، وعندما تتوي حماس الدخول في مفاوضات سلام في ظل الوضع الراهن، فإن أقصى ما ستوصل إليه هو مجرد الاعتراف بشرعية وجودها في قطاع غزة، ولن يبادر العالم إلى التعاطي معها أو الاعتراف بها.

لقد حولت الفصائل مفهوم الفئوية إلى وطنية، حيث أضفى كل حزب فئوي طابع الوطنية على نفسه وعلى برنامجه السياسي، فحماس لا تعترف بأنها تمثل فئة من الشعب، وفتح تعتقد أنها تمثل الكل الوطني. وهذا غير صحيح.

غير صحيح أن يعتبر كل حزب بأنه المنقذ وأن برنامجه الحزبي برنامج وطني عام، وغير صحيح تقزيم فلسطين في نظر البعض لتتقلص إلى قطاع غزة الذي يشغل نسبة قليلة تشكل 1.5% من مساحة فلسطين.

لابد أن نستحضر في أذهاننا أننا نتكلم عن قضية عمرها أكثر من 100 سنة، وإذا استحضرنّا في أذهاننا أننا نتكلم عن 11 مليون فلسطيني، وإذا استحضرنّا في أذهاننا أننا نتكلم عن وجودنا في فلسطين قبل العبرانيين، نحن موجودون في فلسطين منذ أكثر من أربع آلاف سنة. وقد نصت التوراة نفسها على ذلك. كل ذلك يشكل ركائز ويفتح باب الأمل لنا.

إخوتي، لابد لنا من البحث عن مخارج، لابد من مراجعة ووضع إستراتيجية شمولية، وهذا لا يشمل الأحزاب الفلسطينية فقط، بل يجب أن تشارك جميع الفئات الفلسطينية المتقفة والمفكرة في الداخل والخارج.

◀ رد د. خالد صافي:

نحن بحاجة إلى مراجعة ونقد على مستوى الفصيل والفرد، على مستوى مؤسسات المجتمع المدني نفسها فهي ليست بعيدة عن الانقسام الحاصل، فهي تتبع بشكل واقعي

لهذا الفصيل أو ذاك. حتى النخب لها توجهاتها السياسية بل الفصائلية أحيانا وهي بحاجة إلى مراجعة ونقد ذاتي أيضاً. حركة فتح يجب أن تقوم بمراجعة ذاتية وتقييم على مستوى أدائها كفصيل وكسلطة، وحركة حماس يجب أن تقوم بمراجعة نقدية في نفس الإطار.

وأنا أستغرب المواقف النقدية الحالية في الساحة السياسية، حيث يقوم كل فصيل بانتقاد أداء الآخر دون مراجعة أدائه نفسه، وعلى سبيل المثال عندما تحدث الرئيس أبو مازن عن تعثر عملية المفاوضات وإشكالية المشروع التفاوضي، برز في الطرف المقابل في حركة حماس من يطالبه بالاعتراف علنا بفشل مشروعه التفاوضي، في حين أنه كان من المطلوب أن تتحدث حركة حماس عن تعثر مشروعها المقاوم أيضاً. لأن الأمور تبدو كمحاكاة داخلية دون أن تكون مراجعة نقدية لمشروع الطرفين سواء المشروع التفاوضي أو المشروع المقاوم.

القضية الأخرى، أعتقد أن المطلوب هو إصلاح منظمة التحرير ودخول جميع الفصائل في إطارها، وليس جعلها أداة للتناحر والانقسام الداخلي.

ثالثاً: يجب الحديث عن إشكالية في بنية المجتمع الفلسطيني على صعيد ثقافة الديمقراطية، يجب أن لا نتحدث عن ديمقراطية سياسية، بل يجب الحديث عن ديمقراطية مجتمعية. لان الديمقراطية السياسية لن تتجسد إلا في ديمقراطية مجتمعية على صعيد التنشئة.

فالمجتمع الفلسطيني مجتمع سلطوي، ولا يمكن للفرد الذي ينشأ في هذا المجتمع أن يصبح ديمقراطياً في أي منصب يتولاه. يجب الحديث عن إعادة التنشئة وبنوية المجتمع الفلسطيني بعيداً عن النفاق والشعاراتية.

النقطة الرابعة: لا يجب الحديث عن مشروع وطني وكأنه مناقض للمشروع الإسلامي. أشبه ذلك بوجود ثلاث دوائر، الدائرة الوطنية، والدائرة العربية والدائرة الإسلامية. لا بد من وجود تداخل وليس تناقض بين هذه الدوائر الثلاث. وهو تداخل على مستوى الوعي، الأمر الذي يكفل عدم وجود تناقض بين المشروع الوطني والعربي والإسلامي.

◀ رد ناهض زقوت:

بالنسبة للأمور الفنية الخاصة بالانتخابات وإجراءاتها. فهي حاضنة لرؤى كثيرة وللجميع الحق في مناقشتها. أما حق المواطن المستقل بالتمثيل النسبي فهي مسألة مرتبطة به وبرنامجه السياسي الذي سيطره في الانتخابات. بالنسبة للضمانات الدولية فهي ليست مطلباً فلسطينياً فقط، بل هي مطلب دولي أيضاً. لأن الاستقرار السياسي هو شرط للمانحين الماليين، فهم يقدمون المال ولا بد لهم من استقرار سياسي في الجهة التي تقدم إليها تلك الأموال.

إلى أن نحن ذاهبون؟ هذا سؤال يحتاج إلى ورشة عمل أخرى للإجابة عليه. وأقترح إقامة مؤتمر وطني تحت عنوان "ما العمل؟"، تشارك فيه جميع القوى الفلسطينية للإجابة ووضع حلول أمام الأفق المسدود الذي وصلنا إليه، ووضع مشروع وطني فلسطيني يساهم بفتح الآفاق وإعادة الزخم للعمل الوطني.

بالنسبة للنظام الانتخابي، أرى أن لكل نظام انتخابي مساوئ وحسنات. كذلك أرى أنه لا بد من الفصل بين الانتخابات التشريعية، وانتخابات المجلس الوطني. كما أرى أنه لا بد من إعادة النظر حول اعتبار أعضاء المجلس التشريعي أعضاء في المجلس الوطني. والفصل بينهما.

◀ رد د. عاطف أبو سيف

أود أولاً التعليق على المداخلات حول مساوئ ومزايا النظم الانتخابية المختلفة، فبرأيي أن الموضوع لا يجب أن يتم تناوله بهذا الشكل، بل يجب أن يتم مناقشة النظام الانتخابي المناسب حسب المصلحة الوطنية والذي يكفل مشاركة الجميع ويكفل الاستقرار، فبرامجنا الانتخابية ليست اقتصادية واجتماعية فقط، كما هو الحال في بريطانيا أو أمريكا، بل تحمل في جزئها الأكبر تفاصيل تتعلق بالمشروع الوطني التحرري. هناك نظم انتخابية مبتكرة ومختلطة يمكن الأخذ بها لتعزيز فرص المشاركة.

لا بد من الإشارة دوماً إلى الاحتلال، ولا بد من يكون ذلك عاملاً محفزاً للوصول إلى اتفاق وطني، وأنا أعتقد أن الوفاق الوطني هو الذي يحمل الوصفة السحرية لتعزيز الانتخابات ودورها.

ولا أعتقد أن هناك أطرافاً خارجية تعطل الحوار الوطني، هذه الانتخابات تعتبر الأولى التي ستجري بعد مشاركة حماس في الانتخابات السابقة. وأرى أنه في حالة فوز فصيل ما فسيكون بأغلبية الثلثين. وإذا فازت حركة حماس بأغلبية الثلثين، فستكون على رأس النظام السياسي، وإذا فازت بالأغلبية في انتخابات المجلس الوطني فستتحكم بالمستقبل السياسي الفلسطيني. لذا سيكون على حركة حماس أن تتحمل كامل المسؤولية، وهذا ينطبق كذلك على حركة فتح.

النقطة الأخيرة: شئنا أم أبينا فإن الانتخابات ترتبط بشكل حتمي بنتيجة الحوار ويتوافق وطني لا بد منه.

◀ ردأ.مازن العجلة:

بالنسبة لوضع الانقسام بعد فوز حركة حماس في الانتخابات الأخيرة، فإن هذا الانقسام سبق الانتخابات، فالحركة الإسلامية كانت منفصلة عن الجسم الوطني الممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي ما حدث عام 2006 بعد أن شكلت حماس الحكومة، هو أنها أصبحت جزء من السلطة الفلسطينية شاءت أم أبيت ومحكومة باتفاقات أوسلو. ولا يمكن إطلاق مسمى "تصحيح" على محاولتها العسكرية عام 2006، إذ أن علاقتها مع الفصائل الفلسطينية اتخذت منحى إجباري بعد دخولها تحت سقف أوسلو.

لذلك فإن محاولة "التصحيح" الحقيقية تتمثل في عملية الانتخابات القادمة، فالانتخابات شرط لازم لتصحيح العلاقة بين الفصائل الفلسطينية بما فيها حماس.

ومن ناحية ثانية فإن الانتخابات شرط لازم لكنه غير كاف، لأن مهمة الانتخابات ليست إذابة الفجوة بين الفصائل الفلسطينية، لأن تباين الآراء والبرامج بين الحركة الإسلامية والحركة الوطنية سيظل قائماً بل ضرورياً بل حقاً للجميع. لكن المطلوب هو الوصول إلى توافق وطني ومصالحة وطنية وهو الشرط الداعم لعملية الانتخابات نفسها، وتوفير آفاق إيجابية للعملية.

ودون إغفال دور الاحتلال في عرقلة أي توجه وفعل وطني، فلا يجب أن نتركه يؤثر على قدراتنا بما فيها عملية الانتخابات.

◀ ردأ. محيي الدين الفراء:

برأيي، عندما نتحدث اليوم عن الانتخابات والديمقراطية، نتحدث اليوم عن الحكومة الشرعية الوحيدة لدينا والتي تتمثل في حركة حماس في قطاع غزة التي فازت بالانتخابات الأخيرة.

ثانياً: الازدواجية كانت واضحة منذ اليوم الأول لفوز حركة حماس في الانتخابات، فعندما طرحت الحركة مبدأ حكومة وحدة وطنية كان الرد بالرفض.

ثالثاً: موضوع التدخل الإسرائيلي يقصد به بشكل واضح مظلة أو سلو، فهناك شروط تقيد حركة السلطة وقدراتها السياسية والوطنية، والدليل هو الوصول إلى الفشل في المفاوضات دون وجود خيار آخر.

توصيات مركز التخطيط

من خلال الأوراق المقدمة ومن خلال ما دار من حوار خلال المنتدى، فإن التوصيات تتلخص في:

- 1- الانتخابات الرئاسية والتشريعية حق لا مناص منه ولا جدال حوله يمتلكه الشعب الفلسطيني، ولا يجوز عرقلته أو إبطاله تحت أي ذريعة أو عامل.
- 2- التوافق الفلسطيني أمر ملح لضمان إجراء انتخابات شاملة داخل الأراضي الفلسطينية. وعلى جميع الأطراف السياسية العمل للوصول إلى هذا التوافق.
- 3- يجوز بصورة مبدئية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بسبب الضرورة الملحة على أن تجري انتخابات المجلس الوطني بعدها على أن لا تتجاوز المدة نهاية العام القادم.
- 4- تطبيق اتفاق القاهرة بشأن منظمة التحرير الفلسطينية، واستكمال تطويرها وتفعيلها باعتبارها الجسم السياسي الأعلى للشعب الفلسطيني، حيث ستكفل انتخابات المجلس الوطني دخول كافة القوى الفلسطينية في م.ت.ف.
- 5- ضرورة أن تكون الانتخابات لمصالحة ومخرجاً لواقع مأزوم وليس سبباً في خلق واقع أكثر تأزماً.

- 6- ضرورة توفير ضمانات فلسطينية وعربية ودولية لضمان إجراء الانتخابات في أجواء حرة ونزيهة.
- 7- تعزيز حقوق الإنسان وتفعيل الضمانات وتجسيد الولاء الفلسطيني والمصلحة الوطنية العليا بعيداً عن الولاء الحزبي أو الجهوي أو العائلي.
- 8- عند إجراء الانتخابات يجب أن تشمل كافة أجزاء الوطن دون استثناء أي جزء منه خاصة مدينة القدس.